مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٥ | العدد (٥٦) | صيف ٢٠١١

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٣ التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية

عدنان هياجنة

المقالات والتقارير

٣٧ الطاقة ودورها بين التقليدية والبديلة

محمد الخياط

٥٥ تراجع غولدستون عن تقريره.. خطوة إلى الوراء في غير مكانها

محمد الموسى

حلقات نقاش:

٧١ - المصالحة الفلسطينية: التحديات وآفاق المستقبل

٧٧ - الإصلاح السياسي في الأردن

رائدة أبو عيد

ندوة العدد

٨٥ إشكاليات إعداد الموازنات العامة، وعدالة التوزيع

ياسمين الأسعد

ملف العدد

الثورات العربية.. موجة تغيير

- التطور السياسي والاقتصادي في مصر بعد الثورة ٩٥

خيري عمر

- توجهات الاتحاد الأوروبي نحو التحولات السياسية في المنطقة العربية ١١١

مخلد مبيضين

- الشباب وتغير المرجعيات ١٢٥

أحمد الأصبحي

- حلقة نقاش: الثورات العربية بين المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية ١٣٩

بيان العمري

- عرض كتاب: معوّقات الديمقراطية والتحوّلات السياسية ١٥٤

خيري عمر

المقال الافتتاحي

المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل

رئيس التحرير/ جواد الحمد

تشير المعطيات الأولية للمشهد العربي على الصعيد السياسي إلى تحولات كبيرة بعد إنجاز الثورات التغييرية والإصلاحية العربية لمهامها، فقد أجبرت الحكومات والأنظمة على اتخاذ إجراءات وتدابير مهمة لتحقيق الإصلاح والتغيير السلمي، ورغم عدم تكرار النموذج التونسي والمصري إلى الآن إلا أن المسار العام للثورات الشعبية في ليبيا واليمن وسوريا أصبح رافعة مهمة لعملية التغيير في بنية النظام وتوجهاته الإصلاحية لتشكيل أنظمة تعددية ديمقراطية تحقق الحرية والعدل والمساواة للمواطنين، وتظهر القراءة المتفحصة أن التدخل الخارجي، خاصة الغربي للثورات في كل من اليمن وليبيا تسبب بتعطيل مسارها ومسار الإصلاح فيها، وتبدي دول عربية أخرى تعاوناً كبيراً مع الحكومات القائمة في هذا المضمار، ليس حباً في الحكام، ولكن خوفاً من انتقال الرياح إلى أراضيها بعد أن تنجز هذه الثورات مهمتها.

ويمكن تقسيم الثورات في الوطن العربي إلى ثلاثة أقسام:

- الثورات السلمية السريعة والتي مثلت النموذج العربي الواعد.
- الثورات السلمية الإصلاحية، والتي واجهتها الحكومات بعنف، واستخدمت الخيار الأمني إلى أقصى درجة في التعامل معها، ما تسبب بتأخير الإصلاح والتغيير كما أسالت دماء الشعوب بلا مبرر، وتنقسم إلى نوعين:

- الثورات التي انطلقت إصلاحية سلمية عبر حراك شعبي متعدد المستويات، والتي واجهتها الحكومات بعنف ما هيأ للتدخل الخارجي الدولي وبدعم من جامعة الدول العربية.

- الثورات والاحتجاجات التي اندلعت سلمية وسقفها الحريات العامة، واستخدمت الحكومات ضدها القوة المفرطة، مما رفع سقف المطلبة بإسقاط النظام، وأدخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار.

- الحركات الإصلاحية والاحتجاجية المطالبة بالحرية والديمقراطية والتي واجهتها الحكومات بإجراءات إصلاحية، أو بتشكيل لجان للحوار، فالخيار الأمني فيها محدود فيها، ولا تزال الشعوب فيها تتطلع لمزيد من الإصلاحات والتطويرات الديمقراطية.

يمكن قراءة المشهد العربي نهاية العام ٢٠١١ أنظمة ذات ثلاث مجموعات من الدول والحكومات، المجموعة الأولى: حكومات الثورات التغييرية والإصلاحية والتي تعبر إلى حد كبير عن مطالب وطموحات الشعب، والمجموعة الثانية: حكومات الإصلاح المحدود والتي تمكنت من احتواء حركة الاحتجاج بإجراءات إصلاحية محدودة، والمجموعة الثالثة: حكومات الأمر الواقع مع تعديلات شكلية طفيفة لم تزل فرصة الحراك والثورة الشعبية فيها قائمة.

إن أبرز التحديات التي تواجه النظام العربي ومشهده السياسي في نهاية العام، تتمثل بالقدرة على صياغة علاقات عربية تضامنية وتكاملية بين المجموعات الثلاث بعيداً عن التدخل الخارجي، فالقدرة على صياغة سياسة عربية خارجية منسقة في مواجهة التحديات الخارجية الإقليمية والدولية، ثم إمكانية الشروع بتفعيل برامج التكامل الاقتصادي العربي، والمساهمة المتبادلة في حل مشاكل الدول العربية على قاعدة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي، وتشجيع التوجه نحو جو وبيئة ديمقراطية عربية، وإعادة النظر بالتعامل مع المشروع الصهيوني والصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام وفق قواعد عربية نصف ثورية، لكنها متقدمة على الوضع السابق، والقدرة على التعاون في تطوير وبناء اقتصاد المجتمعات العربية وتخفيف القبضة الأمنية عن الشعوب والحياة السياسية والمدنية، والقدرة على فتح المجال لمزيد من حركة المال والعمالة والخبرات بين الدول العربية على قاعدة الاطمئنان إلى المستقبل، والقدرة على رسم دور

عربي فاعل على المستوى الدولي، والقدرة على تجاوز مخاطر انتشار الفوضى وفشل بعض الدول العربية ودخولها في مسارات التفتت والحروب الأهلية، ويمكن القول أن تحدي إدارة المرحلة الانتقالية يمثل قمة التحديات بسبب انفراط قواعد الحياة العامة ونظم الأمن السابقة، وحاجتها لإعادة البناء على عجل بوصفها الضامن لانتقال سلمي للسلطة نحو مرحلة الديمقراطية والحرية في البلاد.

ويتوقع أن تتمركز أولوية النظام العربي في نهاية العام ٢٠١١ على ثلاثة مسارات؛ الأول: التطوير والتحديث الحضاري النهضوي والاقتصادي العام، والثاني: التوصل إلى صيغ لأنظمة حكم تحظى بشرعية شعبية بعيداً عن التدخل الأمني، والثالث: زيادة فرص التضامن العربي والتكامل الاقتصادي والانفتاح الحدودي ولعب دور دولي منظم ومنسق أكثر تاثيراً خاصة إزاء قضايا العراق وفلسطين.

البحوث والدراسات

التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط

في ظل التحولات السياسية

أ. د. عدنان هياجنة*

مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحولات السياسية في الوطن العربي على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، رغم صعوبة الخوض في هذا الموضوع نظراً للتطورات التي لم تزل تتفاعل داخلياً وخارجياً، فهناك مخاض لولادات جديدة، وردات فعل وانتكاسات، إلا أن الشرق الأوسط لن يعود كما كان سابقاً، على الأقل من منظور توزيع القوى الإقليمية التي تؤثر في: هيكل، وشكل، ونوع، وطبيعة النظام الإقليمي، فمتغيرات الثورة الشعبية تلعب دوراً في تغيير هيكلة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الدول التي حدثت فيها الثورات، مما سيغير في السياسات الخارجية لها، وبالتالي إدراك الدول العظمى لها، وكيفية التعامل معها، فالتحولات السياسية الشعبية والرسمية في العالم العربي ستؤثر في تغيير التوازن الاستراتيجي للمنطقة، وسيعاد النظر في كثير من المواقف والسياسات التي كانت قائمة من قبل.

تفترض الدراسة أن العالم العربي سيستمر في مرحلة اللادور في المنطقة كما كان الأمر من قبل التحولات؛ فنتائج وتوقعات التحولات في المنطقة سيضعف من دور العالم العربي في التوازن الإقليمي في المنطقة، وسيزيد من نفوذ إيران وإسرائيل، مع أهمية أن تحدث أمريكا نوعاً من التغيير في التعامل في استراتيجيها في المنطقة بعد التراجع في ذلك

* أستاذ العلاقات الدولية ومناهج البحث العلمي، برنامج العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجامعة الهاشمية- الأردن.

الدور[١]، إلا أنه وعلى المدى البعيد فإن نجاح الثورات سيؤدي إلى إعادة الاعتبار للدور العربي في المنطقة خاصة إذا ما حققت الأهداف التي سعت إليها.

وعليه تفترض الدراسة ما يلي: إن التغيرات في العالم العربي ستؤدي إلى حالة من الانكفاء على الذات سواء كانت النتائج إيجابية، إذ سيكون التركيز على أبعاد الحريات والاقتصاد وإعادة بناء الدولة، أو كانت سلبية حيث سيكون همُّ الأنظمة التركيز على البقاء والمحافظة على الحكم[٢]، أي أنه في الحالتين سيضعف الاهتمام العربي بقضايا التوازن الإقليمي نتيجة للفراغ في تحقيق تلك التوازنات، مما سيعطي فرصة كبرى لبعض الدول الطامحة للسيطرة على المنطقة خاصة إيران وإسرائيل وتركيا، وهذا هو محور الدراسة، أما إعادة بناء الدول العربية على أسس ديمقراطية، فيتم من خلال إعادة بناء قدراتها وتوجيهها ما يعكس أثره على التوازن الإقليمي في المنطقة، ويعطيها الحيز المناسب في النظام الإقليمي.

تعتبر الثورات العامل الأهم في تحديد التوازن الإقليمي والخريطة الإستراتيجية في المنطقة، إذ إن كل العوامل الأخرى التي يمكن الحديث عنها كانت موجودة ولم تؤثر في ذلك التوازن، الذي اتسم بثبات الخصائص القومية والسياسة الخارجية العربية، وارتبط بهدف استراتيجي واحد هو أمن النظام، فستعمل التحولات السياسية في الوطن العربي على كيفية استخدام قوة الدول، ما سيؤدي إلى أداء دور هام في النظام الإقليمي على مستوى التوازنات والردع، وبكلمات أخرى فإن التحولات السياسية هي العامل الأهم في تحديد التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

تقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء:

أولاً: محددات التوازن الإقليمي والخارطة الإستراتيجية

ثانياً: التوازن الإقليمي في المنطقة قبل الثورات

ثالثاً: عناصر التوازن الإقليمي

رابعاً الخلاصة: التوازن الإقليمي المنتظر

أولا: محددات التوازن الإقليمي والخارطة الإستراتيجية

مرّ العالم العربي بعدد من المراحل التاريخية والمنعطفات الإستراتيجية التي لعبت دوراً هاماً في النظام الإقليمي[٣]، تتمثل في الآتي:

أولاً: التقاسم الفرنسي البريطاني للمنطقة بعد نهاية الحكم العثماني، إذ نشأت أنظمة سياسية تابعة للغرب سياسياً واقتصادياً، وقد مرّ الوطن العربي في مراحل متداخلة ومتناقضة كخروجها من الاستعمار إلى استقلال إلى بناء مشروع الدولة الذي بدأ ينهار مع بوادر ثورة الياسمين إلى بناء مؤسسات عربية مشتركة، ما لم يكن لها أي أثر إيجابي في تقوية موقف الدول العربية في الإقليم، وتكللت تلك المرحلة بضياع فلسطين وظهور القضية الفلسطينية التي استخدمت وأُسيء استخدامها من قبل الكثير من الأنظمة العربية تحت شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة[٤].

ثانياً: الحرب الباردة والصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، فقد تكللت هذه المرحلة باستمرار التبعية الاستعمارية بطريقة غير مباشرة حيث تم توزيع الدول العربية بين حلفين، تبرز أهم نتائج هذه المرحلة باستخدام الوطن العربي والمنطقة للصراع على النفوذ بين الدول العظمى، حيث تكللت الصراعات باحتلال الكويت وعودة القوات الغربية من خلال القوات الأمريكية إلى التواجد في قلب العالم العربي ودخول الدول العربية في عمليات سلام مع إسرائيل بدءً من كامب ديفيد إلى اتفاقية وادي عربة التي عبّرت بشكل هام عن غياب أي أثر للعالم العربي في التوازن الإقليمي كما سيتم مناقشته لاحقاً في هذه الدراسة.

ثالثاً: أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وتقسيم العالم العربي ودول المنطقة إلى دول اعتدال، ودول ممانعة[٥]، وما تبعها من احتلال أمريكي

للعراق وإعادة توزيع القوة في المنطقة، استفاد من هذا التوزيع إيران وإسرائيل[٦]. وتمكنت تنظيمات في الدول العربية إعادة نوع من التوازن الاستراتيجي في المنطقة، بعد فشل إسرائيل في حرب لبنان عام ٢٠٠٦ وفي السيطرة على حماس في عام ٢٠٠٨.

رابعاً: ثورة الياسمين: تغيرت من خلالها ملامح الوطن العربي ودخلت المنطقة في نفق يحتمل الكثير من النتائج الإيجابية والسلبية، تعتمد على مخرجات التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، ويعتقد حصول التطورات والتغيرات الآتية:[٧]

- تغيرت معظم نظريات الحكم في العالم العربي، وتغيرت العلاقة بين الشعب والنظام، وتم الوصول إلى عقد اجتماعي جديد بعيداً عن نظام المسكنات والرشوة الذي كانت تستخدمه الأنظمة العربية، في محاولة لسد نافذة غياب الشرعية السياسية المتآكلة من خلال زيادة الفاعلية كما تفعل بعض الأنظمة الغنية وغير الغنية بتمويل من الدول الغنية، ولعل الاهتمامات الاقتصادية تؤدي إلى نسيان الأمور السياسية المرتبطة بالشرعية، ولكن استطلاعات الرأي في مصر ترى على سبيل المثال أهمية الوصول إلى الديمقراطية؛ إذ توجد نسبة (٧١٪) متفائلة بذلك والأولوية للديمقراطية قبل الأولويات الاقتصادية[٨]، وعليه يمكن توقّع تغيرات جذرية سيكون لها تأثير في كيفية استخدام واستغلال الموارد الداخلية والخارجية للدول، بتدخلات محدودة خارجياً إذا تغيرت معادلة العلاقات بين الأنظمة الجديدة وهذه الدول.

خامساً: الدور الأمريكي، إذ تمثل أمريكا بقوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية النظام الدولي الذي يحكم طبيعة العلاقات الدولية، نظراً لنظام الهيمنة أحادي القطب الذي تسيطر عليه، سيؤدي هذا النظام دوراً هاماً في

صياغة النظام الإقليمي في المنطقة، فأمريكا تنفق مجموع ما تنفقه كل دول العالم على الأمن العسكري، وتحتل المرتبة الأهم سياسياً في العالم، وسياسات الدول العظمى ذات تأثير محدود في المنطقة، كما تتواجد أمريكا عسكرياً في المنطقة من خلالها قواعدها المنتشرة في الخليج العربي وفي الدول العربية وتواجدها الفعلي في العراق وعلاقتها مع إسرائيل ودول النفط العربية من خلال اتفاقيات الدفاع.

ثانياً: التوازن الإقليمي في المنطقة قبل الثورات

من الصعب الإشارة إلى أن الدول العربية منفردة أو مجتمعة قد لعبت دوراً في صياغة موازنة للقوى الإقليمية مثل إسرائيل وإيران وتركيا، بل لم يكن دورها قيادياً، وفي كثير من الأحوال مفسداً للأدوار الإقليمية في المنطقة، ولا يمكن أن نتحدث عن دور عربي فاعل رغم مشتريات الأسلحة التي تتصدر فيها الدول العربية مجتمعة ومنفردة قائمة الشرق الأوسط دون أن يكون لهذه الأسلحة أي أثر إيجابي على التوازن الإقليمي، ومن الصعب الحديث عن أي قرار هام اتخذته الدول العربية في السياسة الخارجية أو أي دور إقليميي فاعل خاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد، وقد تراوحت الأدوار والمواقف العربية من الارتماء في أحضان أمريكيا إلى الصراخ عليها من أجل حفنة من الدعم الشعبي الذي لم يعد موجوداً بعد أن انكشفت أهداف هذه الأنظمة، ومهد صمود حماس في وجه إسرائيل في عام ٢٠٠٨، وانتصار حزب الله عليها في عام ٢٠٠٦ الرؤية الفكرية للثورات العربية التي أثبتت أن الشعوب رغم قلة التسلح تستطيع أن تنتصر، وأن موازين القوى ونظريات النظام الدولي في عهد الحرب الباردة لم يعد مفسراً لسلوك الدول أو محدداً للتوازن الإقليمي في المنطقة، فحساب حجم مشتريات الأسلحة لدول الخليج العربي يعطيها الأفضلية من حيث هذا المؤشر على كل الدول في المنطقة لكي تهيمن على المنطقة عسكريا لكن الحقيقة الفعلية تثبت عكس ذلك خاصة بعض الأحداث الإقليمية التي جُرّبت فيها هذه القوة العسكرية محلياً وإقليمياً.

ثالثاً: عناصر التوازن الإقليمي

إن مناقشة مواقف أهم الفاعلين الإقليمين في المنطقة وتوجهاتهم في ظل التحولات العربية، والمظلة الأمريكية التي تشكل النظام الدولي للنظام الإقليمي المُتَوَقّع، سيعكس موازين القوى في المنطقة وسيحدد ملامحها المستقبلية والمتوقعة، فالتوازن الإقليمي هو معادلة توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة، والذي يشمل تركيا، وإيران، وإسرائيل، ومصر، والعراق، ومجلس التعاون الخليجي والأردن مع أهمية التركيز على المحور الأخير في التوازن الإقليمي كنتيجة وكمؤثر.

تركيا

تحاول تركيا كسب جميع الأطراف، فهي على قناعة أنها لن تدخل الاتحاد الأوروبي وأن موقعها هو في الشرق الأوسط، فقد انسحبت من علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل إلى علاقات عادية، وحاولت البناء على الناحية الشعبية في المنطقة العربية، والاستثمار في القضية الفلسطينية، وترتبط بعلاقات مع معظم الدول العربية خاصة سوريا والعراق، كما أنها توازن بين علاقات إيجابية مع الدول العربية وعلاقات قوية مع إيران، وفي الوقت ذاته لديها علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عضو هام في الناتو، وبالتالي فهي تسعى إلى هيمنة اقتصادية على المنطقة، لقبولها شعبياً أكثر من إسرائيل وإيران في ظل تردد قيادات عربية مرشحة بعد مصر مثل السعودية، لكن التجربة الديمقراطية التركية تعطيها شرعية شعبية عربية رغم المواقف التي اتخذتها مع النظام الليبي، وهذا ما لن تقبل به بعض الدول العربية وإسرائيل، خاصة دورها في العراق وعلاقاتها مع إيران، فتركيا تعبر عن نموذج لكيفية ضم المؤسسة العسكرية القوية ووضعها تحت سيطرة النظام السياسي، فلا يجوز النظر لها فقط كنموذج على العلاقة بين الإسلام والديمقراطية فهي ليست إلا ديمقراطية جزئية وما تزال تمثل نموذج علماني براجماتي.

ويمكن القول إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة قائمة على تقويض وإضعاف الدور التركي خاصة بعد الأزمات المتتالية بين تركيا وإسرائيل[٩] سواء المشادة الكلامية بين أردوغان رئيس الوزراء التركي وشمعون بيرس في مؤتمر دافوس، أو إهانة السفير التركي في إسرائيل، واستخدام القوة العسكرية ضد السفن التركية التي كانت تحاول فك الحصار عن غزة، فقد زاد من قوة تركيا وزاد من تعاونها مع إيران بعد أن أيقنت الدور السلبي للأمريكان وعدم ترحيب أوروبا فيها عضواً في الاتحاد الأوروبي لأسباب ثقافية أكثر منها اقتصادية، وعليه يمكن قراءة مستقبل التوازن الإقليمي بلعب تركيا دوراً هاماً فيه، نظراً لإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي.

إيران

تعتبر إيران غير مقبولة عربياً على المستوى الشعبي؛ فهناك رفضاً لأي دور إيراني ولأي دور أمريكي، وهذا يتناغم مع موقف الدول الرسمي، بل إن غالبية المجتمعات العربية تؤيد فرض عقوبات على إيران، لرغبة إيران بالاستحواذ على القوة النووية من أجل استخدامها في الردع الاستراتيجي، ومن أجل إعطائها الحرية في التعامل، والتصرف في منطقة الخليج العربي، أي أنها تريد إخضاع دول الخليج العربي تحت هيمنتها إضافة إلى العراق الذي ستتوج الهيمنة الإيرانية فيه بعد الانسحاب الأخير للقوات الأمريكية من العراق، وعليه فان امتلاك إيران لسلاح نووي سيؤثر على التوازن الإقليمي، فالوضع الجديد في المنطقة زاد من تعقيدات المنطقة استراتيجياً؛ فالمنطقة مشغولة في القضايا الداخلية وعليه فقد خف الضغط على أهم الدول في المعادلة الإقليمية إيران وإسرائيل، فسيناريو ضرب إيران سيعقد الأمور خاصة أن ذلك سيؤدي إلى استخدام الإرهاب والخلايا النائمة في دول الخليج العربي مما سيزيد من حالة عدم الاستقرار التي تمر بالمنطقة خاصة أن أية أحداث عسكرية ستؤدي مباشرة إلى ارتفاع في أسعار النفط الذي سيؤثر سلباً على الاقتصاد الأمريكي، كما أن ضرب إيران سيؤدي أيضا إلى انسحابها من اتفاقية

الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، كما أن التبرير أن إيران يمكنها أن تستخدم أي سلاح نووي ضد إسرائيل فهذا غير وارد كونها لا تملك القدرة في الرد على الضربة الأولى؛ فإسرائيل تمتلك قدرات نووية تؤهلها استخدم الضربة الثانية، فيمكن القول إن الهدف الإيراني هو هدف إقليمي[١٠]، ولهذا فقد بدأت دول الخليج العربي بالقلق من المشروع النووي الإيراني، وبدأت تفكر جدياً في الخيار النووي الخليجي للرد على إيران، وتعتقد الدراسة أن ذلك سيدخل المنطقة في سباق جديد للتسلح، ستدرك فيه الدول العربية أنها تأخرت كثيراً في مسألة الدفاعات العسكرية حين اعتمدت على المظلة الأمريكية، دون بُعد داخلي تبني فيه القوة على مبدأ المساعدة والحماية الذاتية، وهو صلب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية المرتبط بنظرية النظام، فتوازن القوة الحالي في منطقة الخليج العربي هو لصالح إيران، وأما المتوقع حصوله فيتمثل في سباق تسلح وحالة من عدم الاستقرار والتخبط العربي الخليجي بين الداخلي والإقليمي، وسينتج عنه ردود فعل سيتم مناقشتها لاحقاً في الدراسة خاصةً دور مجلس التعاون الخليجي في التوازن العسكري في المنطقة.

إسرائيل

إن منظور إسرائيل للتوازن الإقليمي قد انقلب رأسا على عقب بعد الثورات العربية؛ فالرؤية الإسرائيلية تقوم على أهمية الاستقرار[١١] داخل الدول من خلال أنظمة صديقة قادرة على حفظ النظام الداخلي، وعدم إعطاء أي فرصة لمن لديهم رؤية ولو حتى نقدية لإسرائيل للوصول إلى الحكم، إذن فهي مهتمة أكثر بما حدث في مصر وفي ما يحدث في سوريا بسبب القرب الجغرافي منها، فهي ستواجه معضلات أمنية سيزيد من عزلتها الإقليمية والدولية ولن يكون لها تأثير استراتيجي في المنطقة، إلا أنه يمكن القول أن قدرات إسرائيل النووية وسياستها تجاه إيران، والتوافق الضمني في هذه السياسة مع الدول العربية النفطية والصديقة للولايات المتحدة الأمريكية سيعطيها دفعاً قوياً في التوازن الإقليمي، فإسرائيل استهلكت القوة العربية في التحضير للحرب التي سيقوم بها

العرب منذ أكثر من ستة عقود، وكانت عاملاً تم استخدامه من قبل الأنظمة العربية في الإبقاء على الوضع الكائن الداخلي، فخوف إسرائيل وتخوف المجتمع الدولي من الديمقراطية العربية الجديدة بحجة تجربة حماس وحزب الله وفتح المعابر في غزة من قبل مصر الجديدة، وحسب ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو: ستتحول مصر إلى غزة ثانية إذا ما سيطرت القوى الإسلامية على الحكم(١٢).

تقوم النظرية الإسرائيلية في ما يتعلق بقضية التوازن الإقليمي على أهمية هيمنتها عسكرياً على المنطقة، فهي تؤمن بحصرية امتلاكها للسلاح النووي، فقد قامت بضرب أي محاولة عربية لبناء أي مفاعل نووي في المنطقة مثل ضرب المفاعل النووي العراقي، والمشروع السوري، واعترضت على المشروع النووي السلمي الأردني، وهي تجيّش العالم ضد إيران كما تحذر من السلاح النووي الباكستاني.

مصر

لم يكن لمصر دور إقليمي يذكر في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط نظراً لتجميد دورها العربي والإقليمي بعد اتفاقية كامب ديفيد، حيث كان النظام المصري بتحالفه مع أمريكا بخدمة مصالحها مقابل الحفاظ على أمنه واستقراره، لكن يبدو أن الوضع قد بدأ يتغير بعد الثورة المصرية حيث أظهر استطلاع حقيقي ولأول مرة أن الرأي العام المصري يرغب بإنهاء المعاهدة مع إسرائيل بنسبة تصل إلى (٥٤٪)، ولا ينظر برضىً عن السلوك الأمريكي تجاه الثورة، فالنسبة تصل إلى (٢١٪)، كما أن هناك (٤٣٪) من الشعب المصري يريد تخفيف العلاقة مع أمريكا في حين ترى نسبة مقاربة (٤٠٪) تريد الإبقاء على نفس طبيعة العلاقة مع أمريكا(١٣).

هناك أمل شعبي كبير في مصر كونها تعتبر قلب العالم العربي، إن تطورت كدولة ديمقراطية وحديثة في المنطقة، فهي تملك الخصائص القومية الملائمة لدور غير معطل كما حدث في العهد السابق، رغم أن الدراسات تشير إلى أن نجاح الثورات بحاجة إلى وقت طويل(١٤)، فمصر ستأخذ المقعد الخلفي في ما يتعلق بالسياسة الخارجية المرتبطة بالتوازن

الإقليمي بسبب التركيز على الداخل، هذا قد يفسر الدور الذي تقوم به بعض الدول العربية لسد الفراغ، خاصة أن السياسة الخارجية المصرية بدأت تحاول فتح علاقات مع الجميع بما فيها إيران ما أغضب بعض دول الخليج العربي، خاصة خلال جولة رئيس الوزراء المصري الأولى في دول الخليج؛ فدور مصر مرتبط بمدى قدرتها على إحداث إصلاح هيكلي في بنية الدولة لتغيير مخرجات النظام محلياً مما سينعكس عليها إيجاباً في العلاقات الدولية والإقليمية، فنتائج اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل كانت كارثية على الدور المصري والعربي في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بتراجع قوة الردع العربي وتمثلت أهم نتائج كامب ديفيد في ما يأتي:

- تعطيل الدور المصري في القضايا العربية حيث تم تطبيق نظرية موشيه دايان: "إذا تم إزالة عجل العربة فإنها لن تتحرك" وهذا ما فعلته كامب ديفيد بمصر، العزل عن العالم العربي، وعن الدور الإقليمي.
- غزو لبنان في عام ١٩٨٢، وما نتج من كوارث سياسية لحقت في الجانب العربي
- تدمير المفاعل النووي العراقي من قبل إسرائيل
- موقف عربي ضعيف واتفاقيات سلام جمّدت القضية الفلسطينية
- احتلال الكويت عام ١٩٩٠
- عبث أمريكي في المنطقة بعد الحرب الإيرانية العراقية أدى إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣.
- تنامي الدور الإيراني والتركي والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة بعد أن دمرت القوة العربية المحتملة التأثير على التوازن الإقليمي[١٥].

العراق

يعتبر العراق الجديد أحد مخرجات استراتيجيه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولا يتوقع أن يؤثر كثيراً في التوازن الإقليمي نظراً لتدمير قوته العسكرية والاقتصادية والثقافية وتقديمها على طبق من ذهب لإيران التي يمكن أن تستغل نفوذها

للتعويض عن أية خسارة محتملة في سوريا وغيرها من المناطق، فالعراق معرض بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، لسيناريو الإهمال الأمريكي الذي حدث في أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي، مما أوصلها إلى أن تكون دولة فاشلة ،فهل سيحدث ذلك للعراق؟ وما دور إيران في ذلك؟ طبعا إن الغياب العربي عن العراق هو الذي ساهم في تقديمها لإيران فقد بقيت متفرجة على ما يحدث بل إنها وافقت وساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق.

خلاصة القول إن أهم الفاعلين العرب مصر والعراق قد تم تهميشهم وبدأت الأنظار تتجه إلى محور جديد يحاول أن يبقى في اللعبة الإقليمية لأسباب داخلية مرتبطة بالاستقرار الداخلي خاصة مواجهة إيران وإسرائيل وهو المحور الخليجي الأردني تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي الموسع الذي سيتم مناقشته لاحقا.

دول مجلس التعاون والأردن

أثبت التعامل الخليجي مع إيران أنه لا يمكنه احتواءها، حيث حاولت دول الخليج إقامة علاقات دولية متوازنة معها، ودعوتها لحضور مؤتمرات قمم عربية كما حصل في الرياض، إلا أن التدخلات الإيرانية في شؤونها الداخلية من وجهة نظر دول الخليج أثبت أن لها رغبات في التدخل في شؤونهم لتعزيز هيمنتها الإقليمية في ظل تخلي أمريكا عن دور حازم يردع إيران خاصة في القضايا المرتبطة بالديمقراطية كحالة البحرين، فهناك حراك غير مسبوق لدول الخليج العربي خاصة السعودية للعب دور بنقلها من مرحلة التدخل الهادئ إلى التدخل المباشر والعلني، ففي حين اعتبر قبول الأردن في مجلس التعاون الخليجي مفاجأة لكل الذين علّقوا على الموضوع بعد إعلان الأمين العام للمجلس ذلك القرار، وظهر عدد من التحليلات الصحفية والسياسية لهذا الموضوع صوحبت بالترحيب والتهليل من قبل الجانب الأردني رسمياً وشعبياً، إضافة إلى تصريحات رسمية وشعبية متحفظة من بعض دول المجلس، كما ظهر عدد من التحليلات التي تبدي تخوفاً من الموضوع من كلا الطرفين. ولأن الموضوع مفاجئ، ف٧٧٪ من الرأي

العام الأردني لم يتوقع ذلك؛ لأنه يحتمل تفسيرات كثيرة من حيث التوقيت، أي خلال الثورات العربية وما نتج عنها من تغيرات داخلية، وانعكاس ذلك على الخارطة الاستراتيجية للمنطقة، مع التأكيد أن الكثير من التحليلات أخذ الطابع العاطفي والحماسي والنقدي أحياناً، وبدأ البعض في الأردن يذكّر بمدى التقارب والتشابه بين الطرفين الأردني والخليجي وكأن الأمر لم يكن موجوداً منذ زمن بعيد خاصة وجود أكثر من نصف مليون أردني في دول الخليج

وظهرت نظريات الإقناع مثل نظرية التشابه في العادات والتقاليد، ونظرية معالجة المشكلات الاقتصادية بالنسبة إلى الأردن، وزيادة فعالية النظام وبالتالي تخفيف العبء عن المطالبة بنظام سياسي ديمقراطي حر، ونظرية الوطن البديل أي استيعاب العمالة الفلسطينية والأردنية في الخليج العربي وبالتالي الالتفاف على مسألة حق العودة والتعويض في ضوء المبادرة الأمريكية المنتظرة، حيث إن نظرية الوطن البديل مقنعة فدخول المجلس من منظور اقتصادي سيوفر حياة جيدة للفلسطينيين وسينسيهم حسب اعتقاد البعض مسألة حق العودة خاصة إذا تم تجنيس عدد كبير منهم في دول تعاني من مسألة التوازن بين الشيعة والسنة، فمسألة التجنيس وحق العودة تتماشى مع الرؤية الدولية للمنطقة، ويعتقد البعض أن ذلك يفسر عدم اعتراض أمريكا وإسرائيل على دخول الأردن المجلس، وبالرغم من ذلك فإن هذا الأمر سيلقى معارضة من بعض دول الخليج نتيجة لتجربة عام ١٩٩٠، وما نتج عنها من مصادر عدم الثقة، وظهرت نظرية وقف الثورات على تخوم منطقة الخليج العربي- الحصن الأخير- إلى غيرها من النظريات الشعبية إعلامياً مثل نظرية "نادي الملكيات" التي لا تفسر هذا الحدث الهام لأنها متوفرة منذ فترة طويلة، وإذا كانت هي المحفز الأساسي فلماذا لم يضم الأردن من قبل؟ وعليه فهناك محددات جديدة سرّعت في هذا القرار، فالعوامل التي ذكرت ضرورية لكنها غير كافيه لتفسير هذا القرار، لأن ما يقدمه الأردن من مزايا متوفر منذ زمن بعيد، كما يمكن الاستفادة من هذه المزايا دون دخول رسمي في عضوية المجلس، خاصة أن المجلس لم

يسجل له إنجازات تذكر على الأقل نسبة إلى عمره، ومقارنة مع تجربة الاتحاد الأوروبي، فلم يحقق المجلس عملة واحدة أو اتحاد جمركي...الخ.

فالدراسة الحالية تقدم رؤية استراتيجية لتفسير القرار الخليجي، في ضوء التطورات سابقة الذكر، قبل أن يكون قراراً أردنياً، لأن الأردن سبق وتقدم بطلب في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وقوبل بالرفض دون إبداء الأسباب، وعرض الأردن عدة مبادرات أمنية في زمن الملك الحسين خاصة قوات التدخل السريع التي لم تر النور، واعتمد الخليج العربي على المظلة الأمنية الأمريكية ذات التكلفة العالية اقتصادياً ومعنوياً واجتماعياً، حيث يمكن اعتبار نظرية التوازن الاستراتيجي والإقليمي الأكثر تفسيراً للقرار الخليجي ولا يمكن قراءة القرار إلا في ضوء تطور العلاقات الثنائية بينهما في ظل التطورات الإقليمية والدولية في المنطقة منذ نهاية السبعينيات حتى زمن الربيع العربي بداية العام ٢٠١١، عام المفاجآت من الثورات إلى المصالحات إلى المفاجأة الكبرى التي تفكر فيها دول الخليج العربي، وهي مصدر قلق لها وهي نهاية النظام الإيراني الحالي ونجاح الإصلاحيين في إيران مع إعادة العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى ما قبل عهد الثورة الإيرانية، وما سينتج عنه من تهميش لدول الخليج العربي استراتيجيا وأيضا بالنسبة للدول العربية المعتدلة الأخرى خاصة بعد ضياع مصر أمريكياً وإسرائيلياً، وعودة الساعة إلى ما قبل الثورة الإيرانية[١٦]. وهذا السيناريو المفضل لأمريكا حيث إن مسألة البرنامج النووي ليست محط فيتو أمريكي، إذا تغير النظام ولا ننسى أن البرنامج النووي الإيراني قد بُدء في زمن الشاه، كما أن أنه يزداد الضغط على أمريكا لحل معضلة القيم الديمقراطية مقابل المصالح الاقتصادية والعسكرية، وظهر ذلك جلياً في انتقاد البحرين وتجنب انتقاد السعودية في خطاب أوباما في وزارة الخارجية الأمريكية في شهر أيار/ مايو ٢٠١١، فقد مرّ مجلس التعاون بعدد من المراحل التاريخية التي كانت نتاجاً للظروف الإقليمية من حيث التشكيل والفاعلية، والمطالبة بالحل إلى تقويته إلى مرحلة توسعية الآن بدخول الأردن والمغرب[١٧]، حيث تأسس المجلس في بداية عقد الثمانينيات ومر بعدد من

التطورات وصلت في بداية العقد الحالي إلى المطالبة بتفكيك المجلس، من قبل بعض مراكز التفكير المؤثرة في أمريكا، إضافة إلى منظمة أوبك خاصة بعد الوجود الأمريكي في المنطقة لتحرير الكويت، ومن ثم الحرب على أفغانستان والحرب الأمريكية على العراق، لذا فإن كل السلوكيات الأمريكية في المنطقة لحماية دول الخليج كان مردودها سلباً على دول الخليج لأنها خدمت بقصد أو بدون مشروع الهيمنة الإيرانية على المنطقة، ولم تستطع هذه الدول بناء قوات لحماية أمن أنظمتها، وهذا يفسر التقارير التي نشرتها صحيفة النيويورك تايمز في الرابع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١ التي تشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستقطب قوات خارجية من كولومبيا بإدارة بلاك واتر وعددها (٨٠٠) من أجل استخدامها في الحفاظ على الأمن الداخلي، إضافة إلى أن الأردن درّب قوات أجنبية لصالح نفس الشركة.

وقد ارتبط تطور المجلس إلى حد كبير بالتطورات الإقليمية في المنطقة الناتجة عن التغيرات المحلية والتي بالأساس لها علاقة بالبيئة الإقليمية التي تصنعها الأدوار والسياسات الخارجية للدول العظمى، فالدراسات العلمية تشير إلى أن تأسيس مجلس التعاون كان نتيجة ظروف البيئة الإقليمية التي نتجت في نهاية السبعينات المرتبطة بالثورة الإيرانية ونهاية حكم الشاه والوجود الأمريكي فيها وترافق ذلك مع خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر حليف في المنطقة نتيجة الثورة الإيرانية، كما ترافق ذلك مع زيادة تخوفات دول الخليج العربي من نشر الثورة الإيرانية في الدول المحيطة والذي عرف بمبدأ تصدير الثورة، كما ترافق ذلك مع توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل وعليه تم عزل أكبر قوة عربية عن بقية العالم العربي وهذا أربك الاستراتيجية العربية، وترك دول الخليج لتقرر مصيرها بنفسها وبمظلة وشروط أمريكية خاصة بعد أن بدأت الحرب الإيرانية العراقية بدعم عربي، خاصة من دول الخليج والأردن، ومن الجدير بالذكر أن المجلس تأسس دون دخول الأردن، حيث شهد الأردن في ذلك العقد بداية الأزمة الاقتصادية والإصلاح السياسي كمخرج منها، إذن لماذا الأردن الآن؟ الإجابة قد تكمن

في تشابه جميع الظروف ما عدا الثورات العربية وعجز الآلة الأمريكية عن تقديم المساعدة في هذه القضية، فأمريكا يبدو أن دورها محصور في حماية دول الخليج من الأخطار الخارجية لا المحلية، كما أن دور داخلي لها سيكون ذا كلفة انتخابية عالية[١٨].

كما أن التحليل الاستراتيجي يشير إلى أن الظروف الإقليمية نتيجة للثورات العربية هي إلى حد كبير متشابهة مع التطورات التي شهدتها المنطقة في نهاية السبعينيات، فمصر لن تكون كالسابق، كما أن التهديدات الإيرانية للمنطقة عادت لتطل على منطقة الخليج العربي مرة أخرى وستتغير الخارطة في المنطقة إذا ما امتلكت إيران قنبلة نووية، أو حدثت المفاجأة الكبرى التي ذكرت آنفا، كما أن العراق لم يعد بوابة استراتيجية لمنطقة الخليج العربي نتيجة للنفوذ الإيراني فيه ولتراجع قدرته العسكرية بعد الحرب الأمريكية عليه، كما أن دول الخليج العربي قد تفاجأت خاصة السعودية بسرعة تخلي أمريكا عن حليفها مبارك في مصر وهو ما ذكرها بأن المبدأ الأساسي للعلاقات الدولية هو مبدأ المساعدة الذاتية المنبثق من المدرسة الواقعية؛ لذا تصرفت السعودية ودول الخليج العربي بشكل أحادي في إرسال قوات درع الجزيرة لحماية نظام الحكم في البحرين، وتشير بعض التقارير إلى أن ذلك قد يكون تم بمساعدة أمنية وعسكرية أردنية، ومن الجدير بالذكر أن القوات الأمنية الأردنية تعتبر الأكثر احترافاً في المنطقة تتماشى مع أحدث الخطط والاستراتيجيات، مع أهمية القول بأن الدور الأردني الأمني كان حاضراً في كثير من الأحداث التي تطلبت تدخلاً عسكرياً سريعاً في منطقة الخليج العربي.

وبالرغم من الإتفاق العسكري الكبير الذي تقوم به دول الخليج خاصة السعودية الذي بلغ مجموع ما أنفقته على شراء الأسلحة أكثر من ٤٠ مليار في عام ٢٠٠٩، والإمارات العربية المتحدة بأكثر من ١٥ مليار في نفس السنة، إلا أنه لم يؤهلهما لدور أمني فاعل داخلياً وإقليمياً، وبالرغم من وجود المظلة الأمريكية الأمنية لحماية دول الخليج العربي، إلا أن طبيعة التحديات الأمنية من وجهة نظر دول الخليج تتطلب

استراتجيات حرب الشوارع ومكافحة الشغب والفوضى وهو ما لا تستطيع أمريكيا القيام به، كما أن كلفته عالية جداً شعبياً وإعلامياً واقتصادياً.

إن التحليل السابق يأتي في سياق تغير الخارطة الاستراتيجية والجغرافية للمجلس الجديد، حيث سيكون المجلس في حدود مباشرة مع إسرائيل وإيران، وهما القوتين الأهم في المنطقة خاصة امتلاكهما السلاح النووي، وعليه ستعيش دول المجلس في حالة من القلق؛ لذا ستبدأ هذه الدول في التفكير في إقامة جيش قوي وامتلاك قنبلة نووية وهذا هو محور الحديث والتفكير الذي صرح به الأمير تركي الفيصل أمام المؤتمر السنوي لمركز الإمارات في آذار/ مارس ٢٠١١، ويتماشى هذا مع "الفكر الاستراتيجي الجديد" للسعودية المنبثق من مبدأ المساعدة الذاتية في المدرسة الواقعية وأهمية قيادتها للعالم العربي بشكل مباشر، فمشروع القنبلة النووي العربي يمثل أيضا نظرية إضافية في تفسير دخول الأردن مجلس التعاون، فالأردن يملك الخبرات والمواد الخام وهو بحاجة إلى التمويل الذي يمكن أن تقدمه دول المجلس الغنية، ومع كل هذا لا أجد كيف يبرر القرار بدمج الأردن إلا أن يكون هو أفضل الخيارات المتاحة في الوقت الحالي لدول الخليج التي ستعاني من تحديات مستقبلية داخلية وخارجية في ضوء التحولات العربية.

رابعاً الخلاصة: التوازن الإقليمي المنتظر

وبناء على ما تقدم يمكن أن يكون التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط على الصورة التالية:

- وجود تكتلات جديدة، في ما يتعلق بالوطن العربي، في المنطقة تضم ما يلي: المجموعة الأولى: وتضم مجموعات التحول الديمقراطي السلمي (مصر وتونس) والتحول غير السلمي (ليبيا واليمن وسوريا) التي تعلمت الأنظمة فيها أن المقاومة العسكرية للثورات الشعبية هي استخدام كافة الوسائل المتوفرة، كما أن نتائج ثوراتها غير معروفة لكنها تتجه إلى حروب أهلية ستؤثر على بقية الدول العربية، أما المجموعة الثانية: فتضم الأردن والمغرب، والجزائر وفلسطين، التي

تعلمت درس المجموعة الأولى وأخذت بالنصيحة الأمريكية في ضرورة الإصلاح الذاتي الاستباقي، لكنها تعاني من مشكلة الفعالية وهي بحاجة إلى دعم اقتصادي، لكن نتائج ما يحدث في مصر وقدرة الأنظمة على التغيير الايجابي بما يلبي طموحات المواطنين قد يحفظ هذه البلدان مما آلت إليه الأمور في القسم الثاني من المجموعة الأولى، وتتميز هذه المجموعة بارتباطها مع دول الخليج العربي من حيث طبيعة الأنظمة الحاكمة وعلاقاتها المباشرة مع القضية الفلسطينية وارتباطها بالمظلة الأمنية الأمريكية نظراً لوجود إسرائيل في مجالها الاستراتيجي، والمجموعة الثالثة: فتشمل دول مجلس التعاون الخليجي حيث تتفاوت سمات هذه الدول من حيث أن بعضها يسمح بالديمقراطية، والبعض الآخر ضد التحولات السياسية داخلياً، وإقليمياً وهي قوة تشمل الاقتصاد العربي وتتجاور مع دول مهمة في المنطقة مثل إيران والعراق، وتواجه مجموعة دول الخليج تحديات منها تنامي الدور الإيراني وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر القواعد العسكرية في المنطقة، وتميل هذه المجموعة إلى المجموعة الثانية ومن المحتمل أن تشكل تحالفاً استراتيجياً لوقف المد الديمقراطي، ومواجهة إيران مع أنها تتفق إلى حد ما مع النظرية الاستراتيجية الإسرائيلية.

عليه ستكون المنطقة مشكّلة كالآتي: دول عربية مقسمة إلى ثلاث مجموعات: مجموعة دول الخليج العربي وتميل لها المجموعة الثانية وهي دول الإصلاح الذاتي السلمي والمجموعة الثالثة دول الثورات السلمية ودول الحروب الأهلية، وتدور هذه الدول في البحث عن مخرج للتطورات الداخلية في بيئة تضم لاعبين مهمين مثل إسرائيل وتركيا وإيران والمظلة الدولية الأمريكية؛ لذا فإن الدراسة تتوقع ما يأتي من الافتراضات: قنبلة نووية إيرانية، استمرار توقف عملية السلام، الحروب الأهلية، وعدم الاستقرار الداخلي في دول الثورات على

أن كل هذه العوامل ستلعب لصالح إيران وتركيا وإسرائيل في ظل انشغال الدول العربية بالداخل.

- تقارب إسرائيلي خليجي تجاه التوافق في التعامل مع إيران، فالمواقف المعلنة للإطراف الخليجية والعربية يتماشى مع الموقف الإسرائيلي الذي يتماشى مع الموقف الأمريكي الذي قد يرشح المنطقة لسيناريو الحرب على إيران، لكن لأهداف متباينة بين الطرفين العربي الخليجي من جهة والطرف الإسرائيلي الأمريكي من جهة أخرى، فإسرائيل تريد حصرية امتلاك السلاح النووي لها وتخشى من تتفوق إيران مما سيؤدي إلى إضعاف الدول العربية الخليجية والذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وبالتالي التأثير على مستقبل الأنظمة الحاكمة في الدول العربية الخليجية التي ترتبط بعلاقات استراتيجية مع المنطقة خاصة أمريكا، ولا يمكن إن تلعب دورا سلبيا ضد إسرائيل، لكن تخوف الأنظمة الخليجية من تدخل إيران في شؤونها الداخلية كما صرّح بذلك أكثر من مسوؤل خليجي خاصة في البحرين، وكما جاء في تسريبات الويكيليكس على لسان الملك عبد الله بن عبد العزيز من ضرورة "قطع رأس الحية" إشارة إلى إيران، يؤثر في الأجواء الإقليمية في ظل تردد الولايات المتحدة الأمريكية في حماية الأنظمة العربية الصديقة، وسيؤدي ذلك إلى تراجع الدور الأمريكي وارتباك في السياسات العربية التي ستركز على الداخل كما تم توضيحه في جزء سابق من هذه الدراسة إذا اعتبرنا أن الأوضاع الداخلية في إيران ستبقى تحت سيطرة النظام الحالي دون تغيير كما تشير المعطيات الواقعية من الداخل الإيراني، مما يعطي دفعاً لنظرية التوازن الإقليمي والاستراتيجي لتفسير تقوية مجلس التعاون الخليجي كما تم مناقشتها آنفا.
- ظهور مبدأ الاعتماد على الذات في مسألة الدفاع عن بقاء وأمن الأنظمة في الدول العربية الخليجية كما تبين من خلال دعوة الأردن إلى الانضمام إلى مجلس

التعاون الخليجي والدعوة إلى تطوير سلاح نووي خليجي تملك الأردن فيها القدرات الفنية والدبلوماسية وتموله الدول الخليجية في ظل تراخي أمريكا في حماية الأنظمة العربية التي تحاول إبطاء عملية الثورات العربية على تخومها، مما سيؤدي إلى سباق تسلح في المنطقة كما حصل في الحرب الباردة ووصول المنطقة إذا ما امتلكت إيران قدرات نووية إلى حالة من نظام الرعب النووي وبالتالي خلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة.

- تغير معادلة العلاقات الدولية العربية: فوسائل التواصل الاجتماعي والتغطية المباشرة للتطورات في العالم العربي تضعها الدول العربية في حالة مكشوفة أمام الرأي العام الدولي وأمام الأنظمة الديمقراطية في العالم مما يتطلب إعادة نظر لما يحدث في المنطقة وعلى تغيير أسس العلاقات مع الدول الأوروبية فلن تكون المعادلة دعم الأنظمة الرسمية العربية مقابل المصالح الأمريكية بغض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الدول كما كانت الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع المنطقة في السابق.
- تغير توجهات الشباب العربي الذي سيحكم ما ستؤول إليه الأمور في الدول العربية، فهو لا يثق بأمريكا ولا بإيران، وموقفة معادي لإسرائيل وغير مهتم كثيراً بدور خارجي لما يحدث في الداخل وغير مهتم في المرحلة الحالية إلا بالإصلاح الداخلي.

وبناء ما تقدم تشير الدراسة إلى أن ما سيحكم التوازن الإقليمي هو كيفية توزيع القوة العسكرية والاقتصادية لأهم الفاعلين في المنطقة وستجد الدول العربية نفسها في ضوء التحولات السياسية في نظام تتحكم فيها توازنات وصراعات إيرانية وتركية وإسرائيلية بمظلة أمريكية على المدى القصير لكن نجاح الثورات العربية وتغيير خصائص الدول ومخرجاتها على مستوى السياسية الخارجية سيوفر حيز كبير في البيئة الإقليمية يشكل قوة رادعة لسلوك الفاعلين الإقليمين في النظام الإقليمي الجديد.

الهوامش

[١]. انظر:

- Bar, Shmuel. 2011. "America's Fading Middle East Influence." Policy Review. April/May: 41-52.
- Doran, Michael. 2011. "The Heirs of Nasser." Foreign Affairs. 90(3): 17-25.

[٢]. انظر:

- Hayajneh 2006 Hayajneh, Adnan M. 2006. Arab Middle East Governments: Security Concerns, Priorities and Policies. Alternatives: Turkish Journal of International Relations. 5(4) 77-92.
- Kaye, Dalia Dassa. 2011. "Arab Spring, Persian Winter." Foreign Affairs. 90(4): 183-186.
- Doran 2011

[٣]. انظر:

- Zakaria, Fareed. Feb. 24, 2011. "In the Middle East Protests, A Seismic Shift." The Washington Post.

[٤]. انظر: هياجنة، عدنان. ٢٠٠٤. "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي." في احتلال العراق: الأهداف-النتائج-المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[٥]. انظر:

- Doran 2011.

[٦]. انظر: هياجنة، ٢٠٠٤.

[٧]. انظر:

- Anderson, Lisa. 2011. "Demystifying the Arab." Foreign Affairs. 90(3): 2-7.
- Shehata, Dina. 2011."The Fall of the Pharaoh." Foreign Affairs. 90(3): 26-32.
- ICG (International Crisis Group). 2011. "Popular Protest in North Africa and the Middle East II: Yemen Between Reform and Revolution. (Report no 102).

[٨]. انظر:

- Pew. April 2011. Egyptian Views after the Revolution. http://pewresearch.org/pubs/1971/egypt-poll-democracy-elections-islam-military-muslim-brotherhood-april-6-movement-israel-obama

[٩]. انظر:

- The Washington Post. June 1, 2010. "The Flotilla Fiasco. A12
- The New York Times. May 31, 2010. " Israeli Raid Complicates U.S. Ties and Push for Peace.

[١٠]. انظر:

- Paris, Jonathan. 2011. Prospects for Iran. http://www.li.com/attachments/20110116%20-%20Legatum%20Institute%20-%20Prospects%20for%20Iran.pdf

[١١]. انظر:

- Wells, Paul. 2011. A Nation Filled with Fear. MacLean's. 124(6): 32-34.

[١٢]. انظر:

- Hamid Shadi, 2011. "The Rise of Islamists." Foreign Affairs. 90(3): 40-47.

[١٣]. انظر:

- Pew. April 2011.

[١٤]. انظر:

- Kaye 2011.

[١٥]. انظر:

- _____. 2004. "The U.S. Strategy: Democracy and Internal
- _____. 2005. "The U.S. Occupation of Iraq and the Arab World. Alternatives: Turkish Journal of International Relations. 4(1&2): 46-60.

[١٦]. انظر:

- Chubin, Sharharm. 2011. "A Grand Bargain with Iran." Foreign Affairs. 90(2): 163-166.

[١٧]. انظر: هياجنة، عدنان. ٢٠٠٦. العلاقات الأردنية-الخليجية: الواقع والمستقبل: ١٩٨٠-٢٠٠٤. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

[١٨]. انظر: هياجنة، ٢٠٠٦.

المقالات والتقارير

الطاقة ودورها، بين التقليدية والبديلة (٢/١)

وجهة نظر*

تدخل الطاقة في مناحي الحياة المختلفة، اقتصادية وسياسية واجتماعية، تتأثر بها وتؤثر فيها، وتمتد هذه المناحي لتشمل الحضارة بأسرها، وتبلغ الحد الذي قد يدعو بعض المختصين إلى التنافس لتأكيد أن المجال الذي ينتمون إليه هو الأساس وأن الطاقة تدور في فلكهم، ويرى العاملون في مجال الطاقة أن مجالهم هو المركز، وأن الدوائر الأخرى أفلاك ومجرات تدور حولها في مدارات مقدرة سلفاً، فهذه المقالة ستتناول العلاقة بين الطاقة وهذه المناحي.

الطاقة والجغرافيا (اللعبة الكبرى)

تعطي الجغرافيا بُعداً هاما لموارد الطاقة ومدى إمكانية الاستفادة منها، فإلى جانب جغرافية مسار الناقلات تأتى جغرافية استخراج البترول، فقد يتواجد البترول في أعماق سحيقة في باطن الأرض، أو أعماق البحار، إلا أن استخراجه من هذه المناطق قد يكون مستحيلاً، إما لعدم توافر الآلات اللازمة أو لارتفاع تكلفة استخراجه إلى مستويات باهظة، ما يجعل تسويقه في ظل الأسعار الحالية أمراً غير مقبول.

كانت المنافسة ما بين روسيا القيصرية والإمبراطورية البريطانية محتدمة في القرن التاسع عشر امتدت لحوالي قرن للسيطرة على نفط المنطقة وقد سميت منافستهما في ذلك الوقت "اللعبة الكبرى"، وخلال السنوات الأخيرة من فترة الاتحاد السوفييتي كانت هناك محاولات لتطوير المصادر الهيدروكربونية لبحر قزوين إلا أن الافتقار إلى التمويل وتدهور البنية التحتية وتقادم التقنيات، أدت إلى انخفاض الإنتاج خلال فترة تفكك الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١، وبتفكك الاتحاد برزت المنطقة، بالأخص الجزء البحري منها، كونها مصدراً واعداً وهاماً في مجال الطاقة، لتحظى باهتمام عالمي واسع خاصة مع حصول

---

* إعداد د.م. محمد مصطفى الخيّاط، باحث مصري في شئون الطاقة.

كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأزبكستان على الاستقلال، وفى ظل الافتقار للخبرة وشح التمويل في تلك الدول[١]، اقتنصت الدول المستهلِكة، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، الفرصة للدخول إلى تلك المنطقة، فشجعت ودعمت شركاتها النفطية بإمكانات تمويلية هائلة وخبرات تكنولوجية عالية، للدخول بمشروعات عملاقة لتطوير احتياطي المنطقة بهدف تنويع مصادر إمدادها بالطاقة وتخفيف درجة اعتمادها على نفط دول أوبك بصورة عامة والنفط العربي بصورة خاصة، إضافة إلى أسباب سياسية استراتيجية في ضوء الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة.

تبيع الدول التي تمتلك وفرة من مصادر الطاقة الأحفورية حصصاً منها للمساعدة في تنمية الناتج القومي، ويكون الفائض من البترول أو الفحم، وربما الغاز الطبيعي، ما يستدعى تعبئة هذه المصادر وتصديرها عبر الحدود، حتى تصل إلى المستورِد، وتتأثر هذه السلسلة الطويلة من العمليات بطبيعة موقع الاستخراج وبُعده عن معبر التصدير، فوجود مصادر الطاقة بالقرب من الموانئ وشبكات الطرق يعطي الفرصة نحو تصديرها بتكلفة مقبولة، كما أن مد أنابيب نقل البترول والغاز عبر مناطق تمتاز بجغرافية قاسية تضع أعباءاً مادية على كاهل المستثمرين في مشروعات الطاقة، ناهيك عن متطلبات تأمينها، إضافة إلى مسار ناقلات البترول، أو الغاز، أو الفحم، واحتمال مرورها عبر قنوات مائية ضيقة، وهو ما يطلق عليه "نقاط مختنقة Chokepoints"، حيث تهدد الناقلات صعوبات ملاحية، ومحدودية حمولات السفن، فترتفع تكلفة النقل وأسعار الوقود الخام.

وتعد روسيا المورد الرئيس للنفط الخام والغاز الطبيعي لأوروبا، إذ تعمل جميع موانئها وخطوط أنابيبها بكامل طاقتها الاستيعابية، ما يترك بدائل محدودة حال نشوء مشاكل في مراكز تصدير الوقود الروسي، ومع التغيرات المفاجئة في أسعار النفط والغاز

---

[١] السيد علي رجب (شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، "تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاقها المستقبلية"، منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، الإدارة الاقتصادية.

الطبيعي خلال السنوات القليلة الماضية، قامت شركة "ترانسنفت Transneft"– الشركة المحتكرة لنقل النفط والغاز– بخطوات عديدة لرفع أداء خطوط الأنابيب، مع التركيز على بناء خطوط جديدة للتصدير بما يتيح زيادة وتنوع طرق تصدير النفط لمناطق الاستهلاك[٢]. ويتم توجيه ما يقرب من ٩٠٪ من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر أوكرانيا، في محاولة لتنويع طرق صادراتها وكذلك الوصول إلى أسواق جديدة، وتجتهد روسيا في توسيع خط أنابيب الغاز الطبيعي في النظام، فخط أنابيب "بلوستريم Blue Stream" بسعة ٥٦٥ مليار قدم مكعب المحور الرئيسي للتصدير من روسيا إلى تركيا تم الانتهاء منه في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

وفي السياق نفسه، يأتي بحر قزوين، الذي تحيط به اليابسة من جميع الجهات، وهو أكبر بحيرات العالم، يصل متوسط أعماقه إلى ٢٥م، وتطل عليه خمس دول: أذربيجان وروسيا من الغرب، وكازاخستان من الشمال والشمال الشرقي، وتركمانستان من الشرق، وإيران من الجنوب، وتضاف أوزبكستان إلى المنطقة رغم أنها لا تطل عليه بصورة مباشرة ولكن لعلاقتها الوثيقة بدول المنطقة، حيث تقع بين كازاخستان وتركمانستان بالإضافة إلى احتياطي الغاز الكبير ووجود احتياطي نفطي رغم تواضعه نسبياً.

تاريخياً، تعتبر المنطقة الجبلية في القوقاز الواقعة شرق بحر قزوين من أكبر المناطق المعروفة في إنتاج النفط وقد سيطرت على المنطقة قوى متعددة على مر السنين، إذ كان النفط، الجائزة الثمينة للاحتلال أو الهيمنة.

كما تعد ليبيا حالة فارقة في شأن توافق الجغرافيا مع مصادر الطاقة على مستوى إنتاج النفط، فليبيا التي تركها الاستعمار الفاشستي "صندوقاً من الرمال"– بتعبير موسوليني، قلب إنتاج النفط الحال بها رأساً على عقب، بل قلب الكيان الاقتصادي لليبيا حتى النخاع– حسب تعبير الدكتور جمال حمدان– وحوّلها من "صندوق رمال" إلى

---

[٢] Gordon Fellers (2004), "Where are the world's oil transit chokepoints?", http://findarticles.com/p/articles/mi_m3251/is_6_231/ai_n25092295/

"صندوق ذهب"[٣]، حقيقة ومجازاً، فقد جاء انبعاث البترول في حوض "سرت"، حلقة وصل بين نواتى المعمورة "طرابلس" و"برقة"، هذا الموقع الجغرافي المميز من حسن حظ ليبيا لسببين؛ فكما خلق حلقة جديدة من العمران اللاحم بين النواتين، أوجد أيضا بؤرة تجمعت حولها آمال الأقاليم المختلفة، حيث أصبح البترول أداة توحيد داخلي، فليبيا تتميز برقعة مندمجة ملمومة إلى أقصى حد، تخلو تماماً من الزوائد والأطراف أو الجيوب الهامشية، بحيث يكاد الشكل الجغرافي للدولة أن يكون مثاليا تقريبا، وكما أن الصحراء تعد عائقاً أمام النمو والامتداد البشري، فالبترول هو أكبر مذيب للعزلة والتخلف، وأكبر مسرّع للتطور في القرن العشرين، بصيغة أخرى كانت ليبيا فراغ قوة " Power Vacuum" تقريبا، ولكنها بعد البترول أصبحت تملك فائض قوة " Surplus Power"، أشبه بالمنخفض الحاد بين قوى ضخمة في المشرق والمغرب.

جغرافيا وسياسة

يعد مرور خطوط أنابيب النفط بين البلدان المختلفة أحد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والانتهاء، وكذلك النقاط التي تمر بها، تتجسد عبرها توازن العلاقات الدولية المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع، وما بينهما من أمور، ونظراً لاستخدام خطوط الأنابيب كناقل رئيسي للنفط ينظر لها كأحد أهم العناصر في العلاقات الدولية، فتتبع المسارات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس المسارات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة (عدد كبير منها ينتمي للبلدان النامية) والدول المستهلكة (ينتمي أكثرها للبلدان المتقدمة الصناعية)، وكذلك الدول التي تمر بها هذه الخطوط.

لا تنشأ خطوط نقل النفط بين دولتين أو أكثر إلا بحدوث توافق سياسي بين الدول التي يمر بها خط الأنابيب، وبقيام الخط، تنشأ الأهمية السياسية لكل طرف يمر به الأنبوب للطرف الآخر، مما يشكل عامل ضغط في أي من الاتجاهين، وقد يؤدى غياب الاستقرار أو تذبذبه

---

[٣] جمال حمدان (١٩٩٦)، "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافيا السياسية"، مكتبة مدبولي.

إلى وقف ضخ الخام في الأنبوب الذي أصبح شرياناً اقتصادياً كحالة التهديد الروسي بوقف إمدادات الغاز لأوكرانيا وبالتالي إلى أوروبا، أو إيقاف العمل بالخط نهائيا وتحويله للاستخدام الداخلي كحالة خط IPSA العراقي بالأراضي السعودية.

تُبرز قراءة المسارات الجغرافية لخطوط أنابيب النفط في معظم مناطق العالم جوانب عدة أهمها؛ أن السياسة قد تقهر الجغرافيا أحيانا، فالرغبة الغربية في إيجاد بدائل عن نفط الخليج العربي أدت إلى ١٠ سنوات من العمل لإنجاز خط باكو/ تبليسي/ جيهان في ظروف جغرافية صعبة، حيث أن أغلب الخطوط تنطلق من بلدان نامية تملك موارد الطاقة لكنها لا تملك القاعدة الصناعية التي تستهلك تلك الموارد كالبلدان الصناعية، التي ترغب في تحقيق استقرار للخطوط يضمن استمرار تدفق الطاقة إلى شرايين الاقتصاد الصناعي، وخط الأنابيب المار عبر بنما الذي يقع خارج حدود القناة، وتحديداً بالقرب من الحدود مع كوستاريكا، ممتداً من ميناء "Charco Azul" على ساحل المحيط الهادئ إلى ميناء "Chiriqui Grande" في منطقة البحر الكاريبي، فقد افتتح خط الأنابيب عام ١٩٨٢ بديلاً اقتصادياً لقناة بنما بغرض نقل بترول آلاسكا عبر بنما وصولاً إلى موانئ ساحل خليج المكسيك، وبتصاعد أسعار النفط ازداد الاهتمام بتلك المناطق، وتحسنت الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستكشاف والتطوير في المناطق ذات الظروف الصعبة ليس فقط في بحر قزوين، بل وفى العالم كرد فعل للقلق العالمي حول مدى إمكانية كفاية الطاقات الإنتاجية العالمية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة في المستقبل.

إن اتساع نطاق عمليات الإنتاج والتسويق ليشمل الكرة الأرضية يتطلب قدرة رؤوس الأموال لعبور الحدود الوطنية بسهولة، يترتب عليه إزالة اللوائح والأنظمة المالية القديمة والحواجز التي أقامتها الدول لحماية اقتصادها المتبادل.

الطاقة والسياسة

في قاعة الدرس بجامعة "يل" الأمريكية يستهل "بول كينيدي" عالم التاريخ الشهير محاضراته في الإستراتيجية باستعراض القوى البحرية العظمى في عالم اليوم، ويعقد مقارنات دائمة عما وصلت إليه قوة الأساطيل البحرية الأمريكية، وما يحاول الآخرون الوصول إليه باعتبار القوى البحرية هي التي تحدد مستقبل الأمم حتى في ظل التغيرات الهائلة التي طرأت على العالم، وعناصر القوى الاقتصادية والمالية والتكنولوجية التي تحدد مسافة السبق بين الدول الكبرى، ويمضي كينيدي في شرح وجهة نظره قائلا: "إن الإنفاق على القوة العسكرية في أعالي البحار هو امتياز أمريكي لا تستطيع أي دولة أخرى أن تنافسها فيه، فلا توجد القوى التي يمكنها تحمل تكاليف إحدى عشرة حاملة طائرات عملاقة مثلما هو الحال مع الولايات المتحدة، ومتى ظهرت القوى التي يمكنها الإنفاق على تلك الحاملات والأساطيل ستكون الزعامة الأمريكية في خطر"[٤].

يقول الخبير روبرت كابلان في كتاب جديد عن مستقبل القوة الأمريكية في المحيط الهندي: "إن الصين تسعى للسيطرة على بحر الصين الجنوبي لتكون القوة المهيمنة في جزء كبير من نصف الكرة الشرقي حيث يعد هذا البحر طريقاً حيوياً لمعظم حركة التجارة في آسيا ونقل احتياجاتها من الطاقة"، وفي حين تعتبره الولايات المتحدة ودول أخرى ممراً دوليًا تراه الصين مصلحة وطنية رئيسة، ومن التفسيرات الأخرى لأولوية السياسة الأمريكية للمنطقة أن التقسيمات القديمة في طريقها للزوال وأن إيران مع العالم العربي أصبحوا امتداداً للشرق وجنوب شرق آسيا فيما يتعلق بإمدادات الطاقة التي تشهد نمواً هائلاً في "الاقتصاديات الآسيوية".

لم يكن الحضور الأمريكي قوياً في جنوب السودان قبل الاستفتاء وأثناءه وبعده في عملية الانفصال عن الشمال كخطوة أخيرة، أما التحذيرات والإغراءات التي أخذ يطلقها

---

[٤] عزت إبراهيم (١٥ تشرين الثاني ٢٠١٠)، "زيارة أوباما.. تطويق الصين في البحر الهندي"، جريدة الأهرام القاهرية، http://www.ahram.org.eg/352/2010/11/15/2/48543.aspx

جون كيري رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، يعاونه فريق كبير من الخبراء والناشطين، فلم يكن مؤشراً على بداية الصراع المنتظر بين أمريكا والصين على المخزون الهائل من النفط في الجنوب، والذي يقدر حجم احتياطاته المؤكدة بخمسة مليارات طن طبقاً لتقديرات الخبراء، ولم يكن هذا الصراع وليد اليوم، فقد بدأ السباق على استكشاف النفط في الجنوب بين شركات البترول الغربية: إيطاليا وفرنسا وأمريكا منذ عام ١٩٥٩، ولكن المعارك التي نشبت في دارفور، ثم بين الخرطوم والجيش الشعبي في الجنوب، حالت دون استمرار هذه الشركات في محاولاتها، بينما نجحت الصين في وضع أقدامها بالاتفاق مع الخرطوم، واستحوذت الشركات الصينية بمرور الوقت على نسبة كبيرة من حقوق التنقيب بالإضافة إلى شركات ماليزية وهندية وإندونيسية وبعض شركات عربية صغيرة، وبينما كانت الدول الغربية تعمل على عرقلة عمليات الاستكشاف والتنقيب للدول الأخرى، كانت الصين قد توصلت مع الخرطوم إلى عقود مكنتها من الهيمنة على نصف نفط الجنوب الذي يشكل نحو٨٥٪ من النفط في السودان[٥].

يعتمد اقتصاد جنوب السودان كلية على البترول، فنحو ٩٨٪ من العائدات المالية من النفط، وهو أيضا أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد السوداني بأكمله، مما يعقد العلاقة بين الشمال والجنوب، وتعد منطقة أبيي المتنازع عليها لُبّ الخلاف بين الجبهتين حيث تتركز فيها حقول النفط، ويحتاج جنوب السودان إلى تنمية عاجلة لتنمية كفاءة توليد الطاقة فهو يعتمد الآن على محطات توليد الكهرباء التي تستخدم وقود الديزل، ويتم نقل الوقود بواسطة حافلات من الخرطوم، وتمتلك منطقة الجنوب إمكانات كبيرة للطاقة الكهرومائية[٦].

إن غزو أفغانستان لم يكن رد فعل تلقائي لهجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فقد كانت خطط العمليات والتحضيرات العسكرية مجهزة من قبل وتنتظر فقط إشارة

---

[٥] سلامة أحمد سلامة (الأربعاء ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، "سباق على نفط الجنوب"، جريدة الشروق القاهرية.

[٦] فوزي عبد الحليم (١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، "جنوب السودان وأوهام الجنة الموعودة"، جريدة الأهرام.

البدء، فغزو أفغانستان كان مقرراً من قبل، لكن كلٌ ينتظر المبرر (المقنّع) لتنفيذه[٧]، فإلى جانب الثروات البترولية التي تتمتع بها منطقة أوراسيا التي تحتضن بحر قزوين، تأتى لعبة الشطرنج في إيجاد مواضع مختلفة للقوة العسكرية الأمريكية في أفغانستان تمكنها من السيطرة الأمنية على المنطقة وتساعدها في استيعاب الفراغ السياسي الناتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية في ذلك الوقت، كل هذا يعطى لأمريكا اليد العليا في صادرات النفط والغاز في أوراسيا وأيضا طرق ومعابر هذه الصادرات إلى الخارج.

من جهة أخرى، فإن ما يحدث في شمال إفريقيا الآن، وتحديداً في ليبيا التي تملك ثروة نفطية هائلة، أشرفت أمريكا على إخراج المشهد السياسي بحيث يمكنها من وضع أقدامها على الأرض الليبية، التي تحولت إلى مسرح للصراع بين أبناء الوطن الواحد، بين أفراد شعب يرى ضرورة تغيير قيادته، وأن هذه القيادة أساءت إليه وأفسدت في الأرض وعتت عتُواً كبيراً، وبين نظام وجد أنه يمتلك من السلاح ما يمكّنه من الدفاع عن نفسه ومن البقاء على الأرض الليبية أطول فترة ممكنة، يتكشف بعدها الأمر؛ إما بعودة النظام القديم للساحة، محكما قبضته على البلاد، وهذا هو هدفه الأول، أو مغادرته البلاد، بعد أن يتركها مدمّرة وجرداء.

نعم، ساعدت أمريكا على إخراج المشهد بشكل يدل على حنكة وسابق خبرة في إيجاد المبررات اللازمة لوضع أقدامها في أراضي الدول الأضعف، الدول التي أنهكها قادتها بالجهل والمرض، فقد دعت القذافي إلى الرحيل عن ليبيا، فألهب ذلك حماسة الليبيين في أن الثمرة تكاد أن تسقط، وأشعل هذا- أيضا- جنون القذافي فتمادى في بطشه، وتدخلت قطاعات من الجيش في صف أبناء الشعب، وأخرى في صف النظام، وبدأت معارك تكسير العظام الليبية بأيد الليبيين أنفسهم، فصاروا يخربون بيوتهم بأيديهم دون أن يعتبر أولو الأبصار، ثم بدأت حملات الإدانة في المحافل الدولية، وسيناريوهات

---

[٧] عمرو كمال حمودة (نيسان ٢٠٠٦)، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، المجلد ٤١.

إنهاء الصراع، وتعالت الأصوات من الداخل أنقذونا، وصارت شاشات التلفزة تعرض أخبار الانتصارات الزائفة التي تحققها فئة ليبية على أخرى، ومشاهد مئات القتلى والجرحى، ونداءات الاستغاثة، وتحريك القوى العظمى لقواتها بناءً على القرارات الدولية التي تسمح بأن يتفرق الدم الليبي بين القبائل، كل هذه الأمور ما كانت لتتم إلا من أجل ملء صهاريج الوقود الغربي بالنفط الليبي الذي يراق على جوانبه الدم.

الطاقة أسواق ائتلافية

إن النظر إلى نسب مشاركة مصادر الطاقة المختلفة من بترول، وفحم، وغاز طبيعي، وغيرها، تذكرنا بنتائج الانتخابات التي تجري بين الأحزاب المتنافسة في البلدان الديمقراطية، فالنتائج دائما لا تعطي أحقية تشكل وزارة مستقلة لأي فئة؛ بل وزارات ائتلافية، تضم مزيجاً من الأحزاب الأخرى، لتكون فسيفساء تتناغم فيها الألوان مشكّلة وجه الوطن، مظهرة كافة الأطياف، وعلى غرار هذه الحكومات الائتلافية، تأتى مشاركة المصادر المختلفة للطاقة، تتأرجح نسبة كل مصدر رئيسي حول العشرين والثلاثين في المائة، فلا يحق لكل منها أن تستأثر بالسوق، بل هي أسواق ائتلافية للطاقة، فعلى المستوى العالمي تتوفر الطاقة الأولية من مساهمة كل من البترول بنسبة ٣٣٪، يليه الفحم بحوالي ٢٧٪، ثم الغاز الطبيعي ٢١٪، في حين تستوفي باقي النسب من الطاقة النووية والمائية والمتجددة.

يرتبط العرض والطلب على الطاقة بالرغبة البشرية في الحصول على خدمات الطاقة (الإنارة، التدفئة، التبريد، والمواصلات... الخ)، وتأتي زيادة الطلب على الطاقة من قبيل التفاعل بين السكان والدخل (النمو الاقتصادي)؛ فمع ارتفاع الدخل لمزيد من الناس ترتفع الحاجة إلى مزيد من الطاقة، لتأتي إمدادات الطاقة معبرة عن مستوى توافر الوقود ومدى سهولة الحصول عليه، والعامل المحدد للطلب على الطاقة استعداد السكان والنمو الاقتصادي (إجمالي الناتج المحلي)، ما يشكل المحرك الرئيس لاقتصاد الطاقة، على نحو آخر، يختبر المختصون الاقتصاديون نماذجهم من خلال قياس التغيرات النسبية بين مؤشرات العرض والطلب والأسعار، مقارنة بالدخل وعدد السكان والتحسينات

التكنولوجية، ويرافق هجرة سكان الريف إلى المدن الحضرية، كما حدث في الصين على سبيل المثال، التحول من الكتلة الحيوية إلى أنواع الوقود التقليدية التجارية.

الشيء الآخر أن الأفراد يستخدمون صوراً عدة للطاقة خلال أدائهم لأعمالهم اليومية، فالكهرباء في المنزل للإضاءة إلى جانب تسخين المياه وأحيانا الطهي، أما الغاز فيتنوع استخدامه في المنزل بين تسخين المياه إلى جانب طهي الطعام، في حين لا نحتاج مع ضوء الشمس لمصدر للإنارة ناهيك عن أن دخولها المنازل يجعلها صحية ويقضى على الكثير من البكتريا الضارة، وهى هنا تعمل كمطهر، كما تمنح الدفء، كذا الاستلقاء تحت أشعتها فيمنح الإحساس بالتفاؤل إلى جانب فوائدها الصحية للكائنات جميعها.

أما الطعام الذي نتناوله صبحاً وعشيا، فإنه ما نبت ونما إلا بضوء الشمس الذي ساعد في نموه، والحيوانات أيضاً، فإذا ماتت بعض تلك النباتات والحيوانات تحولت عبر الزمن إلى فحم ونفط وغاز طبيعي يدار بها محطات الكهرباء والسيارات، وهناك البطاريات الجافة التي تختزن الطاقة وتشغل الهواتف المحمولة، إنها حقا حزمة ائتلفت مكوناتها لينعم الإنسان بالحياة.

الطاقة والتنمية المستدامة

تطرح فكرة التنمية ضرورة طرح آلية للقياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج، ونظراً للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فقد مرت المؤشرات بتطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية كالبطالة ونصيب الفرد من استهلاك الطاقة والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية، فالبلدان الغنية التي تضم ٢٠٪ من سكان العالم تستهلك نصف طاقته، مما أدى إلى أن يبلغ نصيب الفرد فيها عشرة أمثال نظيره في البلدان منخفضة الدخل[٨].

يعتبر النمو أمراً ضروريا للحد من الفقر والوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن النمو بأي ثمن ليس إنجازاً مستداما، فالنمو المسئول، مطلوب لاستمرار

---

[٨] محمد عدنان وديع: "قياس التنمية ومؤشراتها"، المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org

الزيادات المتوقعة في الاستهلاك، والمهارات البشرية، والعدالة الاجتماعية، كذلك تمثل طبيعة النمو في الدول الغنية قضية أخرى، فاليوم يذهب ٨٠٪ من الدخل المحلي الإجمالي إلى ٢٠٪ فقط من سكان العالم ترافقه أنماط استهلاك غير سوية في قطاعات الطاقة، والمياه، والأغذية، والسلع المصنّعة، والخدمات، ومع أن كثيراً من هذه الأنماط غير مستدام، إلا أنه يتوقع استمرارها وتواصلها لفترة غير وجيزة، أيضا يحاول العالم النامي رفع معدلات النمو ليصبح أكثر ثراءً، ليزيد التكالب على استهلاك مصادر الطاقة، بغية رفع مستوى المعيشة وتحسينها متناسين ضرورة وجود أنظمة استهلاك أكثر استدامة[٩].

تناولت الكثير من الكتب والمقالات مصطلح "التنمية المستدامة" بتعريفات عدة هدفت في إجمالها للتركيز على وفاء الموارد الحالية باحتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل معًا، منها ما أورده الدكتور أسامة الخولي[١٠] نقلاً عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية World Committee for Energy and Development, WCED بأنها: "إجراء يتناغم فيه استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار وتغيير المؤسسات، تُعزز من خلالها إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته"، أي أن التنمية المستدامة تتطلب سيادة قيم الاستهلاك التي لا تتجاوز الممكن بيئياً. من ناحية أخرى، يرى الدكتور الصمادي[١١] أن التنمية التي تنادى بها القمم والمنتديات العالمية لا يمكن تحقيقها في ظل النظرة الرأسمالية التي تركز على وفرة الإنتاج وارتفاع مستوى الاستهلاك دون النظر إلى عدالة التوزيع ضمن قيم مجتمعية لا تتحقق في غياب تشريع يربط بين الإنتاج والتوزيع.

---

[٩] البنك الدولي (٢٠٠٤)، "النمو المسئول للألفية الجديدة: دمج المجتمع والبيئة والاقتصاد"، ترجمة محمد محمود شهاب.

[١٠] أسامة الخولي (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢)، "البيئة وقضايا التنمية والتصنيع"، عالم المعرفة، ع ٢٨٥.

[١١] عدنان أحمد الصمادي (نيسان/ أبريل ٢٠٠٦)، "دور الفقه الإسلامي في التنمية المستدامة، رؤية منظومية"، المؤتمر السادس حول المدخل المنظومي في التدريس والتعليم – نحو التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، مصر.

إن التنمية المستدامة هدف يجب أن نسعى إليه بوضع ضوابط وآليات تمكّنا من تحقيق أهدافنا، مع تنوّع الضوابط والمعايير بين اجتماعية، واقتصادية، وبيئية، فإذا أردنا إنشاء مشروع ما أخضع لمعايير ثلاثة هي:

- معايير اجتماعية: تحسين جودة الحياة، والتخفيف من الفقر.
- معايير اقتصادية: توفير عائدات مالية للكيانات المحلية، والتأثير إيجاباً على ميزان المدفوعات.
- معايير بيئية: تقليص انبعاث غازات الدفيئة[١٢]، والوفاء بأغراض سياسات الطاقة والبيئة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والحفاظ على الموارد المحلية.

تشكل خدمات الطاقة جزءاً أساسياً من النمو المسئول عن التنمية المستدامة، حيث تمتد إلى أبعد بكثير من الاستخدامات المباشرة –التي تشمل التدفئة والطهي والإضاءة- إلى حزمة من الدعامات الأساسية للتنمية. فالإضاءة الكهربائية للمدارس والمنازل تتيح للطلاب القراءة في غير أوقات النهار أو في الأماكن التي تكون فيها الإضاءة الطبيعية محدودة. والأسر التي لديها خدمات طاقة حديثة للطهي والإضاءة تتفادى بذل جهد يومي في إيجاد بديل (مثل جمع الحطب والأخشاب، وإعداد روث الحيوان) للطاقة المستنفذة لتلبية احتياجاتهم، وهو جهد قد يستغرق ساعات بالنسبة للنساء والأطفال، وبإعفائهم من هذا العبء يتوافر للأطفال وقت أطول للانتظام في المدارس، وتستطيع النساء قضاء مدة أكبر في القيام بأنشطة إنتاجية أخرى، ما يمكن أن يوفر دخلاً لتغطية تكلفة خدمات الطاقة.

إن الارتباط بين الاستخدامات الحديثة للطاقة والبيئة مهم أيضا، فكوكبنا الذي اعتلت صحته من فرط الاستخدامات غير الرشيدة للموارد الطبيعية، واعتماد نحو ٢,٤ مليار نسمة في البلدان النامية على الكتلة الحيوية في الطهي والتدفئة، كل هذا أدى إلى تلوث الهواء ليتسبب مباشرة في ظهور أمراض الجهاز التنفسي الحادة، ووفقا لتقديرات

---

[١٢] ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، مركبات الهيدروفلوروكربون، المركبات الكربونية الفلورية المشبعة، سادس فلوريد الكبريت.

منظمة الصحة العالمية، يموت قرابة ٢,٥ مليون إنسان في البلدان النامية سنوياً جرّاء استنشاق الهواء الملوث[١٣].

من ناحية أخرى، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون الدعامات الأساسية كالتعليم والصحة ومياه الشرب النقية، وتوفير فرص القيام بالأنشطة الإنتاجية، وبمعرفة أن العنصر الأساسي لإنتاجية "الطاقة" غير متاح، على نطاق واسع، نجد أن الاقتصاد العالمي يواجه عقبة كبرى على طريق النمو والتوسع، علماً أن المسار الذي سيسلكه نمو الطاقة في المستقبل يعتمد على عوامل كثيرة منها: الناتج الاقتصادي، تعداد السكان، ومدى توافر الموارد، وتطوير ونشر التقنيات المحسنة لإنتاج وتحويل واستهلاك الطاقة، والسياسات الحكومية والاقتصادية والبيئية في مجال الطاقة.

أيضاً مع ارتباط تلوث الهواء بمصادر الطاقة الأحفورية بالإنتاج والتصنيع، سلكت الكثير من الدول خُطىً ناجحة في مجالات التقنين والترشيد الخاص بالإنتاج والاستهلاك للطاقة وذلك بإدخال أساليب تكنولوجية نظيفة للإنتاج، واستخدام الأدوات الاقتصادية المحفزة لترشيد الاستهلاك والحد من التلوث؛ فاتخذت العديد من الدول حزمة من الإجراءات الاقتصادية، كالتدخل في الأسعار، وتطبيق برامج ترشيد الاستخدام، وإجراءات تكنولوجية، باستخدام الوقود الأنظف، بدلا من الأشد تلوثاًأأا، والقانونية، بتطبيق معايير وقوانين تحافظ على البيئة، رغم هذا فإن الطاقات البديلة لن توفر ما يلزم العالم من البترول المستخدم حاليا، حيث يصعب تعويض الكميات المستهلكة من البترول أو على الأقل في المستقبل القريب، لذا فمن المحتمل أن كثيراً من الدول سترجع لاستخدام الطاقة النووية.

إن أكثر الجوانب المبشرة بالخير بالنسبة لمستقبل الطاقة المستدامة– شريطة وجود استثمار كافٍ في مجال البحوث والتطوير– تكمن في إمكانية تحقيق ابتكارات تكنولوجية في كفاءة الطاقة والموارد المتجددة وتطوير الوقود الأحفوري، وفى ضوء زيادة الاعتماد

---

[١٣] البنك الدولي (٢٠٠٤)، المصدر نفسه.

على الطاقة فإنه يتعين خفض كثافة الكربون في العالم بصورة جذرية تجنباً لوقوع كوارث بيئية، وذلك بزيادة معدلات استخدام الموارد النظيفة والبدائل منخفضة الكربون، والالتزام بالتطبيق الأمثل للتقنيات القائمة والعمل على ابتكار تقنيات جديدة، فمن عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥، اقتضت كل زيادة في الدخل بنسبة ١٪ بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[١٤] زيادة في توليد الكهرباء بنسبة ١,٤٤٪، ومن ١٩٧٦ إلى عام ١٩٩٨، انخفض هذا الرقم إلى ١٪ وبالتالي انخفضت نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ومن عام ١٩٨٠ حتى ١٩٩٦، انخفض متوسط انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي من الناتج المحلى الإجمالي بنحو ١٢,٥٪، إذن فالربط بين زيادة الدخل وارتفاع نسبة نفث غازات الصوبة الزجاجية يجب أن يصوَّب بإحلال التقنيات الأنظف محل الأكثر تلوثا.

لا تسهم مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من التقنيات الصديقة للبيئة -والتي يعتبرها الكثيرون الخيار المنطقي للطاقة في المستقبل حتى الآن- بقدر كبير من إجمالي عرض الطاقة في العالم، غير أنه على المدى الطويل تعد إمكانياتها كبيرة، حيث تشارك طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض بنسبة ٢,٣٪ في إنتاج الكهرباء، أما الوقود الحيوي فيشارك بنسبة ٠,٦٪ في استهلاك الطاقة، في حين تساهم الطاقة المائية بحوالي ٣,٣٪، داعية إلى تركيز الاهتمام نحو تفعيل دور هذه المصادر من خلال جهود مشتركة تجمع بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، في إطار من المكاسب المشتركة، لا يسمح فقط بعوائد إيجابية على الطرفين بل والدولة أيضا، بمعنى تعدد الجهات المستفيدة من تنفيذ هذه المشروعات.

إن الطاقة أمر حيوي للتنمية الاقتصادية، فبدون الوقود لا يمكننا استخدام السيارات والقطارات، والطائرات، ولا حياة دون كهرباء، ففي البلدان الصناعية تتوافر سبل التنمية الاقتصادية بمعدلات أكبر من مثيلتها في البلدان النامية، كما أن التخفيف من حدة الفقر

---

[١٤] البنك الدولي (٢٠٠٤)، المصدر نفسه.

لا يمكن تحققه دون زيادة استخدام الأشكال الحديثة للطاقة، من هنا تظهر الإشكالية في وجود الحاجة إلى الكهرباء، حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما البعد البيئي الذي يضع محددات على الانبعاث الضار، فيكمن الحل له في توليد الكهرباء من مصادر نظيفة، فحتى الآن، لا يحصل قرابة ربع سكان كوكب الأرض على الكهرباء، لكنهم يعتمدون على أنواع الوقود التقليدية مثل الحطب والروث، أما أولئك الذين يستخدمون الكهرباء فهم الأوفر حظاً والأكثر استمتاعاً بمصادر الطاقة الحديثة، إلا أنهم ينفقون في المتوسط ١٢٪ من دخلهم على فاتورة الطاقة، في حين أن نظرائهم في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ينفقون حوالي ٢٪ فقط[١٥]، ما يترجم تدنى دخل الفرد في الدول النامية وارتفاع أسعار الكهرباء، إلى جانب عدم تطبيق برامج ترشيد الطاقة، وفي الوقت نفسه، فإن توفير خدمات الطاقة سيما من خلال حرق الوقود الأحفوري، والحرق غير الآمن للكتلة الحيوية، يتسبب في تأثير ضار على البيئة، ففي البلدان الغنية، يتم توجيه الكثير من الاهتمام إلى الانعكاسات الإقليمية والعالمية لحرق الوقود، كما أن العديد من التأثيرات المحلية يتم السيطرة عليها بنفقات مقبولة في الجانب الآخر.

إن القضايا البيئية المحلية المرتبطة باستخدام الطاقة لا تزال تمارس ضغطاً داخلياً يتشابه مع ذلك الضغط الذي نشأ في البلدان الصناعية منذ ٥٠ عاماً مضت، إذ أدى الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة إلى انعكاسات سلبية عديدة، ظهرت في زيادة معدلات التلوث في المدن، فاستنشاق الهواء الملوث أكثر خطورة على صحة الإنسان من الأغذية الملوثة، حيث أن الملوثات تنتقل من الهواء المستنشق مباشرة إلى الدم بنسبة ١٠٠٪، على خلاف التلوث الناجم عن تناول الغذاء، والذي لا يصل منه إلى الجسم سوى نسبة معينة، هي التي تمتصها الأمعاء وتنتقل إلى الدم، فضلاً عن المواد الضارة العالقة في الهواء، ترفع من معدلات الإصابة بالحساسية الصدرية والربو، وغيرها من الأمراض، وأيضا

(١٥) World Bank (June 2000), "Fuel for Thought: An Environmental Strategy for the Energy Sector"

"الرصاص"، الذي يعد من أخطر السموم التي تنتشر في الهواء، وبصفة خاصة في المدن المزدحمة بالسيارات والمصانع، ويتسبب في تشوه الأجنة وإجهاض الحوامل، والتأثير السلبي على وظائف المخ، مثل التركيز والتناسق العضلي، وارتفاع نسبة التعرض لخطر النوبات القلبية والسكتة الدماغية، التي تنجم عن تجلط الدم في المخ[١٦].

إن تحقيق الاستدامة يتطلب دعم تطوير مصادر الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والإيثانول، كذلك التكنولوجيا الجديدة، مثل الإنتاج الأنظف وخلايا وقود الهيدروجين، علماً بأن هذا الدعم سوف يتزايد عندما تلقى هذه التكنولوجيا رواجاً أكبر في السوق العالمي، يتطلب طرحها في السوق بأقصى سرعة.

أصبح من الطبيعي على المستوى العالمي تخصيص ميزانيات تفي باحتياجات البحث العلمي في مجال استدامة الطاقة، وأصبح الانتقال من نجاح إلى نجاح عاماً بعد عام شيئاً مألوفا عند تقييم تجارب الدول المتقدمة في مجال الطاقة البديلة، حتى أصبح في إمكاننا القول بأننا نتجه إلى مستقبل الطاقة البديلة، فظهور تكنولوجيات جديدة سنوياً، وارتفاع كفاءة نظمها الحالية، ودخول لاعبين جدد من حين لآخر في أسواق الطاقة البديلة، وما تشهده الأسواق من عمليات الاندماج الكبيرة بين العديد من المصانع العالمية العاملة في مجال الطاقة المتجددة، يؤكد أننا نتجه إلى عصر الطاقة الجديدة والمتجددة، متعجلين تحرك الجهات ذات الصلة، فالحكومات تضطلع بسن القوانين المحفزة على نقل واستخدام وتطوير نظم الطاقة المتجددة والعمل على تنفيذ هذه القوانين.

أما المؤسسات التعليمية فهي مطالبة بوضع نظم تعليم تواكب الحاضر، يختلط فيها العلم بمشاكل ومتطلبات الصناعة، أيضا على المنظمات المدنية العمل على رفع الوعي لدى الأفراد والمستهلكين وبيان أن الضغط على زر النور لإطفائه ليس مجرد إجراء بسيط يستدعى ضغطة ببنان طفل، لكنه إجراء يتبعه إجراءات أخرى من قبيل خفض استهلاك الوقود اللازم لتوليد الكهرباء، وتقليل انبعاث غازات الدفيئة، والعمل على إطالة عمر

---

[١٦] بيئتي، "تلوّث الهواء يهدد سكان المدن الأمريكية".

الأجهزة المستخدمة سواء في توليد الطاقة أو في استخدامها، أيضا يستتبع ذلك تباعد فترات الأعطال والصيانة الدورية التي تُجرى لهذه الأجهزة، ومنح بعض الراحة لفرق الصيانة والتشغيل لتتمكن- بناءً على قسط الراحة- من استكمال أعمالها بجد ونشاط.

يجب أن نعلم أن كل عمل بسيط متكرر على نطاق كبير يمكن أن يؤدى إلى أعمال عظيمة يشارك فيها كل الأفراد صغيرهم وكبيرهم على حد سواء، كما أننا مطالبون بأن نوضح أن زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة لن يلغي دور الطاقة التقليدية بين يوم وليلة، بل سيستمر التعاون المشترك بينهما لزمن يطول أو يقصر بحسب جهد كل دولة في مجال الطاقة النظيفة، لكن يمكن التأكيد على أن الطاقة البديلة سوف تقضم كل عام قطعة من كعكة الطاقة التقليدية، وبقدر فعالية سياسة الطاقة المستقبلية تتحّد قوة كلا الطرفين.

إن المرونة في مواجهة قضايا الطاقة تعد مسألة رئيسية، إذا أردنا أن نواجه هذا التحدي بنجاح، شريطة أن ينعكس ذلك على زيادة عدد المستفيدين من المصادر الحديثة لإنتاج الطاقة، مع إيجاد آليات التكيف بين مفردات الطبيعة والبيئة من جهة ومتطلبات التنمية من جهة أخرى.

تراجع غولدستون عن تقريره... خطوة إلى الوراء في غير مكانها*

أنشأ مجلس حقوق الإنسان في٣/ ٤/ ٢٠٠٩ بعثة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي التي يمكن أن تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي وقعت في غزة في الفترة من ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨- ١٨/ ١/ ٢٠٠٩ سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو بعدها، وقد كلف رئيس مجلس حقوق الإنسان رئاسة البعثة للقاضي ريتشارد غولدستون وعضوية كل من: كريستين تشينكين- أستاذة جامعية-، وهينا جيلاني- عضو لجنة التحقيق المعنية بدارفور-، وديزموند ترافيدس- ضابط سابق في قوات الدفاع الإيرلندية-، وبعد أن أنجزت البعثة عملها، قامت بإصدار تقريرها تحت عنوان "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى: تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة"[(١)]، وهو التقرير الذي أصبح يعرف بتقرير غولدستون.

أثار التقرير المذكور ردود أفعال متباينة، وتعرّض لمحاولات عديدة من جانب جهات مختلفة تستهدف التشكيك فيه، وتعطيل مناقشته داخل أجهزة الأمم المتحدة، ولكن مجلس حقوق الإنسان أوصى في بداية عام ٢٠١١ بإحالته إلى الجمعية العامة بعد أن تبناه وأقر ما جاء فيه.

غير أنه في ١/ ٤/ ٢٠١١ نشر القاضي ريتشارد غولدستون، القاضي السابق في المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات الجسيمة، التي وقعت أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، نشر مقالاً في صحيفة الواشنطن بوست بعنوان "إعادة النظر في تقرير غولدستون عن إسرائيل

---

* إعداد د. محمد الموسى، أستاذ القانون الدولي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ الأردن.

(١) U.N.Doc.A/HRC/12/48 , 25/9/2009

وجرائم الحرب". وقد تسبب المقال بعاصفة هوجاء في العالم العربي، كما أثار استياء واستغراب العديد من المختصين والعاملين في مجال القانون الدولي.

أما السبب الأساسي وراء الاستياء والسخط من هذا المقال، فيرجع إلى أن السيد "غولدستون" سعى من خلاله إلى إثارة بعض المسائل التي من شأنها التقليل من مصداقية تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن معركة غزة التي كان يرأسها.

يمكن وصف مقال السيد غولدستون الذي نشره عقب قرار مجلس حقوق الإنسان وأثار فيه جملة من المسائل التي من شأنها أن تشكك بمصداقية هذا التقرير، على أنه محاولة تضليلية لإخفاء الكثير من الحقائق التي وردت في التقرير المذكور، فقد ركز غولدستون في مقاله على مسألتين حصرياً هما: أن إسرائيل لم تتعمد استهداف المدنيين من الفلسطينيين في سياق سياسة عامة، وأن حماس يجب أن تُسأل عما ارتكبت من جرائم حرب- على حد تعبيره- وبمعنى آخر؛ فإنه يود أن يحلّ إسرائيل من المسؤولية وإلقائها على حماس متناسياً أن تقريره لم يقتصر على معالجة جرائم القتل المتعمد كجرائم حرب ولكنه كشف النقاب عن ارتكاب إسرائيل لجملة متنوعة من جرائم حرب والجرائم ضد الإنسانية لم يأت على ذكرها في مقاله، مما يثير جملة من الأسئلة والموضوعات التي يتعين تحليليها، ودراستها والكشف عنها؛ فإذا ما قورن المقال مع التقرير ذاته، والحالة الراهنة للقانون الدولي وأحكامه المستقرة، فإنه لا يرقى إلى اعتباره دليلاً على عدم مصداقية ما جاء في التقرير، خاصة وأن المقال كما ذكر أعلاه لا يتناول سوى مسائل محدودة ومعدودة جداً من تلك المدرجة في التقرير وهو ما سيكشف عنه هذا التقرير بشكل مفصل.

خطوة إلى الوراء في غير مكانها

يمكن وصف مقال غولدستون المنشور "في الواشنطن بوست" أنه خطوة إلى الوراء من جانب قانوني مرموق، ولكن في غير مكانها ولا أوانها؛ فقد أورد السيد غولدستون في مقاله أنه بات يملك الآن معلومات عما حدث في حرب غزة في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ تفوق إلى حد كبير ما كان يعرفه عندما تسلم رئاسة بعثة تقصي الحقائق، وقد استشهد لتأكيد

هذه المسألة بتقرير لجنة الأمم المتحدة التي تولت متابعة ما جاء في تقرير لجنته من توصيات، فأشار إلى أن إسرائيل خصصت موارد كبيرة للتحقيق في ما يزيد على ٤٠٠ زعم عن سوء إدارة العمليات في غزة، بينما لم تُجر السلطة الفلسطينية التي تتولاها حماس أي تحقيق في إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، واللافت للانتباه أن غولدستون في مقاله أكد أن حماس ارتكبت جرائمها بشكل متعمد، بينما الاتهامات التي وجهت لإسرائيل بارتكابها جرائم متعمدة جاءت في أوضاع لم يكن لدى البعثة التي رأسها أدلة تسمح لها بالتوصل إلى استنتاج منطقي، وأضاف أن الجرائم التي تورط بها الجنود الإسرائيليون لم تكن متعمدة في سياق سياسة محددة، وقد ضرب غولدستون مثالاً على ما ذكره بأن الهجوم الأخطر الذي ركز عليه تقريره هو استشهاد تسعة وعشرين شخصاً من عائلة السمّوني، جاء نتيجة تفسير خاطئ من قائد عسكري إسرائيلي لصورة التقطتها طائرات غير مأهولة، وأبدى غولدستون في المقال ثقته من إسرائيل إن ثبت لها إهمال هذا القائد فسوف تتصرف وتقوم بمحاسبته.

وقد ركز غولدستون في مقاله كثيراً على أنه من الخطأ الطلب إلى حماس أن تقوم بالتحقيقات اللازمة، وأنه كان يأمل أن توقف حماس هجماتها بعد أن اكتشفت أن عناصرها يرتكبون جرائم حرب، كما أنها تمارس التعذيب وحرمان الناس من حريتهم تعسفاً، وانتهى غولدستون في مقاله إلى أن قانون النزاعات المسلحة ينطبق على الكيانات من غير الدول مثل حماس بقدر ما ينطبق على القوات المسلحة التابعة للدول، وأن من أهم تحديات هذا القانون إخضاع هذه الكيانات لحكمه ومبادئه.

صفوة القول أن غولدستون يسعى في مقاله إلى تحميل وزر ما ارتُكب في حرب غزة إلى حماس بوصفها ارتكبت ما نُسب إليها من جرائم بصورة متعمدة، وفي سياق سياسة محددة بينما الجرائم المنسوبة لإسرائيل جاءت نتيجة إهمال، وأخطاء، لم تكن متعمدة وليست في سياق سياسة محددة، ولذا فقد تضمن المقال مغالطات قانونية وواقعية كثيرة، علاوة على أنه ركز على جانب واحد من جوانب عديدة تضمنها تقرير غولدستون

متناسياً أو متغافلاً جوانب أخرى لا مجال فيها البتة للتشكيك في مسؤولية إسرائيل عن الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ارتكبتها ولم تزل في غزة.

فإذا كان غولدستون كما صرح مرة يقصد من تقريره الشمولي العمل على إحلال السلام في فلسطين، فإنه في مقاله المذكور، اتخذ خطوة في غير مكانها ولا سياقها بالنسبة لهذا الهدف، علاوة على أنه يتناقض كلياً مع ما جاء في تقريره.

جرائم حرب وإنتهاكات جسيمة لا لبس فيها

بصرف النظر عما جاء في مقال غولدستون وعمّا ذكره من توافر أدلة ومعلومات جديدة لم يحددها مطلقاً في مقاله، فإن ما ارتكبته إسرائيل وقواتها المسلحة من جرائم أثناء العمليات العسكرية في غزة، وما قبلها وما بعدها يشير بوضوح إلى وجود جرائم حرب بالمعنى الوارد في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول[١]، وفي نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية بوصفه الصك الأكثر نضوجاً في هذا المجال[٢]، ولا يمكن لمقال نشر في صحيفة يومية أن يمسح بجرة قلم جرائم واضحة، وتعبّر عن أسلوب متعمد لارتكابها، وفي سياق سياسة محددة، هذا ما أكده تقرير غولدستون ذاته؛ فقد جاء في التقرير أن الأحداث والجرائم التي ارتكبت جاءت نتيجة تخطيط متعمد من جانب إسرائيل، وثمرة قرارات متخذة في إطار سياسة محددة، وقد استنتج التقرير هذه الحقيقة من واقع التكنولوجيا والإمكانات الهائلة المتاحة لإسرائيل، فإسرائيل حسب تقرير غولدستون لديها تكنولوجيا عسكرية متقدمة، وتخطيط عسكري متين، وتدرّب قواتها على القانون الإنساني الدولي، كما تملك معدات متقدمة جداً، بما في ذلك الطائرات الموجهة بلا طيار، ولديها قدرة كبيرة جداً على توجيه ضربات دقيقة، علاوة على أن

---

[١] انظر على وجه التحديد المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩، والمادة (٨٥) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧.

[٢] انظر المادة (٨) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

البيانات الصادرة عن الجيش الإسرائيلي تفيد أنه لم يحدث أي خطأ تقريباً، وقد وجدت لجنة تقصي الحقائق التي رأسها غولدستون أن التكتيكات التي استخدمها الجيش الإسرائيلي في غزة تماثل تماماً تلك التي استخدمت في حرب لبنان ٢٠٠٦ [٣]، واضح تماماً من المقتطفات السابقة الواردة في تقرير غولدستون أن إسرائيل تتخذ من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان الدولي وسيلة للقتال، وأن هذه باتت سمة مميزة للحروب الإسرائيلية، وإن ما وقع في غزة من جانبه ليس أمراً جديداً أو مستحدثاً، ولكنه جزء من العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وهي حقيقة يصعب القول إن غولدستون توافرت لديه أدلة جديدة تناقضها، فسياق حروب إسرائيل وتكرارها دائماً من جانبها دليل على أنها تتخذ من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وسيلة متعمدة للقتال ضمن سياسة محددة.

الاستهداف المتعمد للمدنيين

حاول غولدستون في مقاله أن يشكك في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب متعمدة ضد المدنيين، وقد أشار إلى حادثة عائلة السمّوني بوصفها الحالة الأكثر وحشية؛ وأنها جاءت نتيجة خطأ، فمن الضروري في هذا السياق الرجوع إلى ما جاء في التقرير؛ إذ أشار إلى أن اللجنة حققت في إحدى عشرة حالة هجوم عسكري شنتها قوات الجيش الإسرائيلي مباشرة على مدنيين من سكان قطاع غزة، وأدت إلى استشهاد عدد كبير منهم، وقد أشار التقرير إلى أن الوقائع تدل على أن هذه الحالات كلها، ما عدا واحدة، ليس فيها أي هدف عسكري يبرر الهجوم [٤] وأشار غولدستون في مقاله إلى الحالة التي استهدفت فيها القوات الإسرائيلية عائلة السمّوني دون غيرها من الحالات الأخرى المذكورة في التقرير واعتبر أنها لم تكن متعمدة، في حين يؤكد التقرير على أن القوات

---

[٣] انظر الفصل السادس عشر من تقرير غولدستون المنشور في الوثيقة: U.N.Doc.A/HRC/12/48 , 25/9/2009

[٤] الفصل السابع من تقرير غولدستون المنشور في الوثيقة : U.N.Doc.A/HRC/12/48 , 25/9/2009

الإسرائيلية هي التي أجبرت أفراد هذه العائلة على التجمع في المنزل الذي هاجمته، كما أضاف التقرير، أن سبع حالات من التي فحصتها اللجنة، وقع فيها الهجوم على مدنيين لمحاولتهم الخروج من مساكنهم إلى أماكن أكثر أمناً، وكانوا يحملون رايات بيضاء، وأحياناً كانوا يتّبعون أوامر صدرت لهم من القوات الإسرائيلية، والأهم من هذا كله أن التقرير أكد على أن كل هذه الهجمات وقعت في ظروف كانت تسيطر فيها القوات الإسرائيلية على المنطقة التي وقع فيها الهجوم؛ أي أنها تعلم وضعهم كمدنيين، علاوة على أنها رفضت السماح بإخلاء الجرحى أو وصول سيارات الإسعاف إليهم، واستخدمت قذائف انشطارية ضد أشخاص في خيمة عزاء، وقد خلصت لجنة تقصي الحقائق في التقرير إلى أن: "سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية يشكل انتهاكاً جسيماً وخطيراً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، خاصة وأنه ينطوي على قتل متعمد، وعلى التسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة لأشخاص محميين بموجب الاتفاقية [٥]؛ وأنه بالنتيجة ينشئ المسؤولية الجنائية الفردية، فضلاً عن أنه يشكل حرماناً تعسفياً من الحق في الحياة [٦]، فالتقرير لم يقتصر على حالة عائلة السموني فحسب، فمن الخطأ أن يتم التشكيك بالتقرير، على أساس حالة واحدة من بين عشرات الحالات، -هذا لو افترضنا صحة ما جاء في مقال غولدستون حول هذه المسألة- فقد أشار التقرير إلى اتساع عدد الشهداء من المدنيين (١٤٠٠-١٥٠٠ شهيد)، واستشهاد ٢٤٠ شرطياً في بداية العمليات العسكرية الإسرائيلية على غزة؛ حيث أكدت اللجنة أن أفراد الشرطة هؤلاء استُهدفوا عمداً من قبل الطائرات الإسرائيلية في ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ [٧]، وذكر التقرير أن تقريراً حكومياً

---

[٥] وهي جرائم مشمولة صراحة بنص المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها تنطوي على انتهاكات جسيمة وخطيرة لأحكام الاتفاقية المذكورة.

[٦] انظر المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحرم سائر ضروب الحرمان التعسفي من الحق في الحياة.

[٧] الفصل الثالث من تقرير غولدستون المنشور في الوثيقة: U.N.Doc.A/HRC/12/48 , 25/9/2009

إسرائيلياً أكد هذه الحقيقة، وقد ذهبت لجنة تقصي الحقائق في التقرير إلى أن أفراد الشرطة هم من المدنيين، وأن استهدافهم من قبل القوات الإسرائيلية لا يتناسب ألبتة مع المزية العسكرية المباشرة المتوخاة من ذلك، الأمر الذي يشكل جريمة حرب.

لا شك في أن الحادث الأخطر هو قتل هذا العدد من أفراد الشرطة واستهدافهم عبر سلسلة من الهجمات وليس حادث استشهاد عائلة السمّوني كما ذكره غولدستون في مقاله، مع التأكيد على أن هذا الحادث الأخير حادث جسيم وخطير كذلك؛ فضلاً عن أن تقارير دولية أخرى، صادرة عن منظمات غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية، تؤكد تعمد القوات الإسرائيلية استهداف المدنيين.

تدمير واسع وغير مبرر للأعيان المدنية

لم يتطرق غولدستون في مقاله إلى واحدة من أكثر جرائم إسرائيل وضوحاً، وهي استهداف أعيان وممتلكات مدنية لم تكن لها أدنى صلة بالعمليات العسكرية، فقد وثّق التقرير الهجوم على مكاتب الأونروا في غزة بقذائف الفوسفور الأبيض، واعتبره هؤلاء هجوماً خطيراً لأنه استهدف مكاناً كان يأوي من ٦٠٠ – ٧٠٠ مدنياً ومستودعاً للوقود، وقد أشار التقرير إلى أن الهجوم على المكاتب المذكورة استمر لساعات رغم تنبيه للقوات المسلحة الإسرائيلية، أنها تستهدف أماكن تابعة للأمم المتحدة، كما وثّق التقرير الهجوم الذي استهدف مستشفى القدس في غزة بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠٠٩ ووصفه بأنه هجوم متعمد ومباشر علاوة على أنه شمل مواقف سيارات الإسعاف، وتم تنفيذه بإلقاء قنابل الفسفور الأبيض ودون تحذير من جانب القوات الإسرائيلية بأن هجوماً وشيكاً سيناله[٨].

أشار التقرير إلى انتهاك خطير من جانب القوات الإسرائيلية لحرمة المستشفيات المدنية، وأورد على ذلك مثالاً كاستهداف مستشفى الوفاء بالفوسفور الأبيض، ومن الحالات الأخرى المهمة التي تضمنها التقرير في هذا السياق قصف القوات الإسرائيلية

[٨] انظر على سبيل المثال المادة (٥٧) من بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م.

لكل من المجلس التشريعي الفلسطيني، والسجن الرئيسي في غزة، وتدميرهما بالكامل، وقد عبّرت بعثة تقصي الحقائق عن رفضها للحجج الإسرائيلية بأن هذه الأماكن تشكل جزءاً من البنية الأساسية الإرهابية لحماس، وأكدت على أنه لم يتوافر لها أي دليل على أن هذين المقرين أسهما بشكل فعال في العمل العسكري [٩]، وانتهت في تقريرها (تقرير غولدستون) إلى أن هذه الهجمات متعمدة واستهدفت أعياناً مدنية وأنها تشكل انتهاكاً جسيماً وغير مبرر لأحكام القانون الإنساني الدولي.

تدمير البنى التحتية وأسس الحياة المدنية في القطاع

من الواضح أن الحرب على قطاع غزة بالمعنى الدقيق للكلمة كانت حرباً تدميرية وشاملة، فقد عمدت القوات الإسرائيلية استهداف أسس الحياة المدنية والمعيشية في القطاع، بهدف تدميرها تدميراً كلياً فشملت الهجمات مصانع للغذاء، وشبكات الصرف الصحي، ومياه الشرب، وتعمدت بالفعل حرمان سكان القطاع المدنيين من مواد لا غنىً لهم عنها لبقائهم [١٠]، وقد تضمن تقرير لجنة غولدستون حالات عديدة ومختلفة في هذا السياق.

لقد أشار تقرير غولدستون إلى الهجوم العسكري المتعمد من جانب القوات الإسرائيلية بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٩ على مطحنة البدر (مطحنة الدقيق الوحيدة التي كانت تعمل في القطاع حينئذ)، وقد خلصت بعثة تقصي الحقائق التي رأسها غولدستون إلى أن تدمير المطحنة ليس له أي مبرر عسكري[١١]؛ فطبيعة الضربات –على حد تعبير البعثة–

---

[٩] تنص المادة (٥٢/ ٢) من بروتوكول جنيف الأول على " تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء أكان بطبيعتها الأم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة"

[١٠] انظر المادة (٥٤) من بروتوكولات جنيف الأول.

[١١] Werle " Principles of International Criminal Law", Cambridge university press, 2005, p.34ss.

والاستهداف الدقيق للآلات شديدة الأهمية توحي أن القصد المرجوّ من وراء الهجوم هو تعطيل القدرة الإنتاجية للمصنع، الأمر الذي حدا بها إلى وصف الهجوم بأنه انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة، وأنه مفرط وليس مبرراً عسكرياً، وهو بالنتيجة يشكل جريمة حرب خاصة أنه نُفّذ –كما ذكر التقرير– لحرمان السكان المدنيين من قوت يومهم.

واستطرد تقرير غولدستون في وصف المباني والمواد الضرورية لبقاء السكان المدنيين التي استهدفت من قبل قوات إسرائيل، فأشار إلى التدمير المتعمد لمزرعة دواجن سامح الصوافري، ولبرك الصرف الصحي غير المعالج الذي أدى إلى تدفق ٢٠٠ ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالج إلى الأراضي الزراعية، وقد شدد التقرير بخصوص الهجوم على مجمع آبار نمر على أنه ليس محتملاً أن هدفاً بحجم هذه الآبار استهدف خطأً والأهم مما سبق التدمير المنهجي للمباني السكنية في آخر ثلاثة أيام من وجود القوات الإسرائيلية في غزة رغم علمها بانسحابها الوشيك، وقد وصف التقرير هذا الهجوم بأنه متعمد، وأنه يشكل انتهاكاً لمبدأ التمييز؛ أحد أهم المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وهو تدمير غير مشروع وغير مبرر وينطوي على جريمة حرب.

إساءة معاملة المدنيين واستخدامهم كدروع بشرية

من الجرائم الأخرى التي اقترفتها القوات الإسرائيلية أثناء عدوانها على قطاع غزة، والتي وثّقها تقرير غولدستون، وهي استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية، فقد أشار التقرير إلى أربع حالات أرغمت فيها القوات الإسرائيلية مدنيين فلسطينيين تحت السلاح على الاشتراك في عمليات تفتيش منازل خلال العمليات العسكرية وهم معصوبو الأعين ومصفدو الأيدي وهي ممارسة محرمة دولياً، وتشكل معاملة قاسية، ولا إنسانية، وتعرضهم وحياتهم للخطر، وهي جريمة حرب، بالمعنى القانوني الدقيق وهذا ما أكده تقرير غولدستون عينه، وأورد التقرير كذلك حالات عديدة قامت فيها قوات العدو الإسرائيلي بشكل متعسف ودون أي مبرر قانوني وأن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ارتكبت في سياق عمليات الاحتجاز، حين تم احتجاز مدنيين بينهم

نساء وأطفال، في أوضاع مزرية ومهينة حرموا فيها من الطعام والماء، واستخدام المرافق الصحية، وتُركوا دون مأوى معصوبي الأعين ومصفدي الأيدي، أجبروا مراراً على نزع ملابسهم، وأحياناً على التعري.

إضافة إلى ما سبق، أشار تقرير غولدستون إلى حالة تنطوي ما لا يدع مجالاً للشك، على إساءة معاملة وتعذيب منهجي، وهي الحالة التي قام فيها جنود من القوات الإسرائيلية بحفر حفر رملية في منطقة العطاطرة، واحتجزوا فيها نساءاً وأطفالاً. وكانت مواقع الدبابات الإسرائيلية موجودة داخل هذه الحفر وحولها، وكانت تطلق نيرانها وهي بجانب المحتجزين، فمما لا شك فيه أن سائر الممارسات والانتهاكات المذكورة تنطوي على اعتداء على كرامة المدنيين، وتشكل معاملة مذلة ومهينة؛ وربما تعذيب، وهي محظورة قطعاً بمقتضى القانون الإنساني الدولي، وقد وصفت بعثة غولدستون هذه الممارسات بأنها بمثابة عقاب جماعي للمدنيين وبأنها تندرج ضمن الأعمال الإرهابية التي تستهدف ترهيب المدنيين وبث الرعب في نفوسهم، وهي خرق خطير لاتفاقيات جنيف وتنطوي على جرائم حرب.

جرائم خطر لا مجال لإنكارها

لقد أغفل السيد غولدستون، وربما تغافل، في مقاله أن الجرائم بمقتضى القانون الدولي، جرائم الحرب، ليست كلها من قبيل جرائم ضرر، فهناك جرائم خطر كذلك [١٢]، ومن قبيل جرائم الخطر في إطار جرائم الحرب استخدام أسلحة محظورة بموجب القانون الإنساني الدولي، وقد أثبتت التقارير جميعها بما فيها تقرير غولدستون استخدام القوات الإسرائيلية الفوسفور الأبيض والقنابل الانشطارية، وإذا كان استخدام الفوسفور الأبيض جائزاً لأغراض الإنارة أثناء العمليات العسكرية، فإن استخدامه لغير هذا الغرض غير جائز، خاصة أنه يسبب آلاماً مفرطة لا مبرر لها، علاوة على أنه سلاح عشوائي قد يصيب المدنيين والعسكريين في آن معاً، أما القنابل الانشطارية فهي محرمة.

(١٢) Werle , op.cit, pp.44 ss

إن مجرد استخدام سلاح محظور حتى لو لم تترتب عليه أضرار يعد جريمة حرب، فكيف للسيد غولدستون أن يبرر هذه الجريمة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية، وهل هو بحاجة إلى معلومات بشأنها أكثر مما تتوافر للعالم كله؟! ثم ألم تثبت هذه الحقائق والمعلومات للقاصي والداني من سكان المعمورة؟

عقاب جماعي منهجي

ينبغي أن يتذكر السيد غولدستون، وغيره من المعنيين بالتقرير من ساسة ومختصين ونشطاء حقوق الإنسان، أن ما حصل في غزة من جانب القوات الإسرائيلية، وما اقترف من جرائم، ليس نهجاً مستحدثاً أو عشوائياً من قبل إسرائيل، وقد أوضح تقرير غولدستون في هذا السياق أن ما حصل في غزة يتطابق مع ممارسات سابقة للجيش الإسرائيلي من قبيل ما حصل في لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وأنه يمثل تطبيقاً واضحاً لاستراتيجية وعقيدة عسكرية يتبناها الجيش الإسرائيلي (وصفها تقرير غولدستون بمبدأ الداهية)، قوامها استخدام قوة مسلحة كثيفة ومفرطة بهدف إلحاق ضرر ودمار كبيرين بالمدنيين؛ فالجرائم التي اقترفتها إسرائيل في غزة تعد تطبيقاً عملياً وحرفياً للتصور العسكري الإسرائيلي لدى القادة العسكريين في إسرائيل، والسياسيين طبعاً، قبل معركة غزة وبعدها لما هو ضروري في أي حرب قد تشنها إسرائيل ضد حماس، وهو تصور يقوم على إحداث أكبر قدر من الدمار والخلل في حياة الناس لتحقيق أهداف سياسية وليس عسكرية فحسب، وقد أشار تقرير غولدستون صراحة إلى هذه المسألة، وأكدت البعثة على أنها شهدت بنفسها على أن ما كان يوصف على أنه الاستراتيجية المثلى قد جرى تطبيقه في غزة تطبيقاً دقيقاً.

صفوة القول إن هذه الأوضاع المعيشية المفروضة لسكان غزة الناجمة عن أعمال متعمدة ومنهجية من جانب إسرائيل، ومواقف الساسة الإسرائيليين –على حد تعبير غولدستون– قبل الحرب وبعدها وخلالها، تشير بشكل تراكمي إلى توافر نية إنزال عقاب جماعي على سكان غزة يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي (جريمة حرب)،

واضطهاداً بالمعنى المحدد في إطار الجرائم ضد الإنسانية (الحرمان من وسائل العيش وفرص العمل والمسكن ومياه الشرب وحرية التنقل والعلاج).

إن الممارسات التي أشار إليها تقرير غولدستون لم تكن بحاجة إلى كبير عناء لإثباتها، وأضحت معروفة للجميع، ومن المستحيل توافر معلومات جديدة تدحضها، فواقع القطاع يشهد على ذلك، علاوة على أن تصريحات قادة إسرائيل ومواقفهم واضحة في هذا الشأن، وهي تدل دلالة قاطعة على تعمد إنزال عقاب جماعي تراكمي ومنهجي بالفلسطينيين داخل القطاع واضطهادهم.

أسباب هذا الضجيج

من اللافت للانتباه أن المواقف التي أحاطت بمقال غولدستون، وبخاصة المواقف المؤيدة لما جاء فيه، نسيت أن تقرير غولدستون ليس تقريراً شخصياً يعبر عن التوجهات الفردية له، ولكنه تقرير بعثة تقصي حقائق ضمت ثلاثة خبراء آخرين غير غولدستون، فضلاً عن أن التقرير جاء بناءً على قرار صادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، فالتقرير المذكور جاء ثمرة عمل لجنة دولية لتقصي الحقائق ولأغراض الاستخدام داخل الأمم المتحدة، وهو ليس تقريراً يخص غولدستون، وصلة غولدستون به أنه كان مستخدماً دولياً من قبل مجلس حقوق الإنسان بشكل مؤقت، وبصفته مكلّفاً برئاسة البعثة، ولهذا السبب فإن ما جاء في مقاله يعبر عن رأيه الشخصي وليس عن رأي الأمم المتحدة التي كلفته، ولا عن رأي بعثة تقصي الحقائق التي ترأسها.

والسؤال المنطقي الذي يثار في هذا الخصوص هو: ما السبب وراء نشر المقال ما دام التقرير لم يعد له أي صلة بغولدستون؟

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي استعادة الظروف والملابسات التي أحاطت بنشر المقال، فقد تزامن ذلك مع إقرار مجلس حقوق الإنسان للتقرير وإحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فليس المقصود من وراء المقال استهداف التقرير ذاته، ولكن المقصود إثارة زوبعة حول ما جاء فيه وإضعاف ما انطوى عليه من أدلة وحقائق، وذلك لتمكين

إسرائيل والقوى الغربية وغيرها من الدول المؤيدة لها من عرقلة إصدار قرار بشأنه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فالتقرير يتضمن أدلة قاطعة على ارتكاب القوات الإسرائيلية جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، ويدين هذه القوات بصورة واضحة لا لبس فيها، ولهذا السبب وجدنا أن قادة إسرائيل وفي مقدمتهم نتنياهو، يدعون إلى شطب التقرير، وإزالته من وثائق الأمم المتحدة وإلقائه في "مزبلة التاريخ".

فمن غير المتصور من الناحية القانونية والعملية إلغاء التقرير، وهذا واضح تماماً بالنسبة لغولدستون والإسرائيليين على السواء. ولكن الغاية من وراء نشر المقال هي إضعاف ما جاء في التقرير والحيلولة دون إصدار الجمعية العامة قراراً على أساسه يدين إسرائيل، وربما شكل أداةً لتحريك دعاوى ضد مرتكبي هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية للدول على أساس الصلاحية العالمية وقد تسعى إسرائيل إلى استثمار المقال لاستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يجعل قرار مجلس حقوق الإنسان غير نافذ أو يعطله، وفي هذا الشأن، ثمة سابقة يتعين الإشارة إليها وهي قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ بالتراجع عن قرارها السابق الصادر في عام ١٩٧٥ والذي عدّ الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وقد تعمدت السلطات الإسرائيلية إلى استغلال المقال كذلك في الدفاع عن أي شخص قد ترفع ضده دعاوى جزائية عن الجرائم الواردة في التقرير، أي أنها ستسعى إلى استخدامه بشكل وقائي لحماية قادتها وجنرالاتها وجنودها؛ فمن الناحية القانونية نستطيع القول أن المقال لا يعدو كونه ضجيجاً إعلامياً وصخباً سياسياً، ولكن إذا قصّر الفلسطينيون والشعوب العربية في الدفاع عن التقرير داخل الأمم المتحدة، وانساقوا وراء هذا الضجيج فربما يتمكن الصهاينة وحلفاؤهم من تعطيل كل الإمكانات والفرص المتاحة من التقرير، وينبغي التأكيد على أنه إذا تمكن هؤلاء من تعطيل آليات الأمم المتحدة، فلا يعني هذا بالضرورة أن مجرمي الحرب من الصهاينة باتوا خارج دائرة الملاحقة أو المساءلة، وإن لم يكن متصوراً البتة أن يصل إلى مجلس الأمن ليقرر إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أسوة بحالتي دارفور وليبيا، ولكن المأمول أن تعبر الجمعية العامة

للأمم المتحدة عن موقف عالمي تجاه ما ارتكب من جرائم من شأنه أن يسهل الجهود الهادفة إلى ملاحقة المسئولين عنها أمام المحاكم الوطنية للدول.

ما يجب عمله؟

يثير المقال مسألة مركزية ومحورية وهي ما يجب اتخاذه من إجراءات لمواجهة الحملة التي تستهدف إضعاف مضمون التقرير، والتشكيك فيه، ومنع اتخاذ أي إجراء بحق إسرائيل على أساسه.

إن التدابير الواجب اتخاذها مذكور بدقة في تقرير غولدستون ذاته، إذ أوصى التقرير بإجراء تحقيق يفضي إلى محاكمة من يشتبه بارتكابهم انتهاكات جسيمة وجرائم حرب، وقد أكد التقرير في هذا الصدد على أن نظام التحقيق المعمول به في إسرائيل لا يتقيد بمبادئ القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، فهو لا يوفر تحقيقات نزيهة ومستقلة وفعالة ومستعجلة كما يتطلب هذان القانونان، واستطرد التقرير موضحاً أن إسرائيل ليست مستعدةً لإجراء تحقيقات على النحو المذكور، علاوة على أن نظام التحقيق المتبع هو نظام تمييزي لا يأمل الفلسطينيون وضحاياهم الإنصاف والعدالة منه. وطالب التقرير في ظل هذه المعطيات الاستفادة من الإمكانات والفرص التي يتيحها مبدأ الصلاحية العالمية لملاحقة ومحاكمة مرتكبي الجرائم الواردة فيه.

كما أوصى التقرير بتعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم، ولكنه أشار بالمقابل إلى أن البنية القانونية الحالية والتشريعات النافذة في إسرائيل لا تتيح مجالاً كبيراً للفلسطينيين لالتماس التعويض، ولهذا السبب دعا المجتمع الدولي إلى إتاحة آلية بديلة أو إضافية.

فما يجب عمله من الناحية القانونية واضح تماماً، وهو توحيد جهود الشعوب والدول العربية لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب من الإسرائيليين أثناء العمليات العسكرية في غزة وغيرها، وذلك على أساس الصلاحية العالمية، سواء أمام المحاكم العربية، أو محاكم الدول الأخرى غير العربية، خاصةً أن إسرائيل لن تقوم بما يقع عليها من التزامات

في هذا المجال؛ فقد أكدت (ماري ديفيس) رئيسة لجنة متابعة توصيات غولدستون في التقرير الصادر بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠١١ أنه ليس هناك أي مؤشر على أن إسرائيل أجرت تحقيقات بشأن من خطّط وصمّم وأمر وأشرف على ما حصل في غزة من جانب القوات الإسرائيلية [١٣]، وذلك خلافاً لما ذكره غولدستون في مقاله.

كما ينبغي أن تدعم الدول العربية، (داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، استصدار قرار بإنشاء لجنة لتعويض الضحايا الفلسطينيين جراء الجرائم المذكورة، وإدارة دبلوماسية متماسكة للحيلولة دون نجاح الجهود الهادفة إلى تعطيل أثر تقرير غولدستون والحيلولة دون إفلات المجرمين من الإسرائيليين من المساءلة والعقاب.

---

[١٣] U.N.Doc.A/HRC/16/21k,P.22,PARA,79

حلقات نقاش*

المصالحة الفلسطينية، التحديات وآفاق المستقبل

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط حلقة نقاش علمية بعنوان **"المصالحة الفلسطينية: التحديات وآفاق المستقبل"**، شارك فيها عدد من الباحثين الأكاديميين والسياسيين**، وأدارها الدكتور أحمد سعيد نوفل أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وقد تناولت الحلقة ثلاثة محاور رئيسة، ناقش المشاركون في **المحور الأول: تحليل الواقع والمضمون السياسي لاتفاق المصالحة، وتجربة الأسابيع الأولى (التحديات والفرص)،** قدم له فرج شلهوب؛ مدير تحرير صحيفة السبيل الأردنية، عرض للظروف التي أدت إلى إتمام المصالحة في هذا الوقت بالذات، كفشل المسار التفاوضي الذي تقوده السلطة الفلسطينية، وانطلاق الحراك الشعبي في الدول العربية، الذي أخذ يُفقد أبو مازن البيئة الإقليمية الداعمة لمسار المفاوضات، خاصة في ظل انهيار نظام حسني مبارك الحاضن لنظام السلطة، إلى جانب الخوف من إعادة إنتاج المشهد الذي حصل في تونس ومصر فلسطينياً، خصوصاً في ظل تزايد تآكل شرعية السلطة أمام الشعب الفلسطيني بسبب التنسيق الأمني مع الاحتلال، وما كشفته وثائق ويكيليكس والجزيرة بشأن المفاوضات مع إسرائيل.

أما بالنسبة لحماس فيرى المشاركون أن أهم العوامل التي دفعت حماس لتوقيع اتفاق المصالحة هي: استمرار الحصار الخانق على قطاع غزة، وتعطل مشاريع إعادة الإعمار، والأضرار الشديدة التي لحقت بالبنية التحتية لحماس بسبب التضييق عليها في الضفة

---

* **أعد تقارير هذه الحلقات أ. رائدة أبو عيد، باحثة متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

** **المشاركون حسب الترتيب الهجائي:** مدير الحلقة أ.**د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك، **أ. فرج شلهوب**/ مدير تحرير صحيفة السبيل الأردنية، أ. **د. وليد عبد الحي**/ أستاذ العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، **د. صبري سميرة**/ أستاذ علوم سياسية ومحلل سياسي.

الغربية نتيجة لتنسيق السلطة أمنياً مع قوات الاحتلال، إضافة إلى الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية، مما لوح للحركة بإمكانية الاستفادة من فرص جديدة دون حصار أو ملاحقات أمنية، كما أن غياب نظام مبارك عن المشهد السياسي أوجد من وجهة نظرها بيئة أفضل تسمح بتوقيع الاتفاق تحت رعاية مصرية محايدة.

طرح المشاركون تساؤلات حول ما إن كانت هذه المتغيرات قد نجحت في حسر الهوة بين فتح وحماس لتغيير مواقفهما والتوصل إلى اتفاق جدي، وقد خلصوا إلى أنه من المشكوك أن يكون هذا الاتفاق قد حسر تيك الفجوة بشكل حقيقي، خاصة في ظل ما ظهر من خلافات وتباعد سياسي، فالشروع بخلق جو من المصالحة خلال الشهرين اللذين تبعا توقيع المصالحة يمثل تأجيلاً لحسم الخلافات العالقة من قبل الحركتين، وقد ذهب بعض المشاركين إلى أن هذا الاتفاق ما هو إلا "اتفاق مرهقين"، حيث استبعدوا أن تستطيع السلطة المضي قدماً في المصالحة بسبب صعوبة اتخاذها لقرار مستقل في المجال الأمني والسياسي بعيداً عن الموقف الأمريكي والإسرائيلي، وذلك بسبب الهيمنة المالية الإسرائيلية على رواتب وتحويلات السلطة، وعمق التغلغل الإسرائيلي في قوات أمن السلطة، وتطلع كل طرف إلى تحقيق مزايا تفوّق قبل الانتخابات ما قد يدفع إلى التصارع من جديد، إضافة إلى التناقض الأساسي والكبير بين الطرفين في المجال السياسي، ففي الوقت الذي تستند فيه حماس إلى خيار المقاومة وترفض مسار المفاوضات، يذهب أبو مازن إلى الحد القائل بتجريم العمل المقاوم بشتى صوره واعتبار خيار المفاوضات خياراً أوحداً.

أما بالنسبة لفرص وتحديات هذه المصالحة، فقد أوضح المشاركون أن من أهم النتائج المتوقعة للمصالحة فيما لو تمت فتح المعابر أمام قطاع غزة وإعادة إعمارها، وتوحيد الموقف الفلسطيني في الداخل والخارج، وإعطاء حماس فرصة لإعادة بناء وجودها في الضفة، وإعطاء الفرصة لحركة فتح تجديد بنائها في غزة، وتعزيز زخم الحراك الشعبي تجاه حدود فلسطين لإقرار حق العودة، مما سيضع القضية الفلسطينية في مكان

متقدم ضمن أولوية المنطقة والمجتمع الدولي، كما أن اتفاق المصالحة قد يوفر واقعاً أكثر تعافياً للحريات وحق التعبير في الأراضي الفلسطينية وكبح جماح عسكرة الواقع الفلسطيني، ويحد من تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة المدنية والسياسية، كما أن من الممكن أن تضع المصالحة الدول العربية أمام التزاماتها السياسية والمالية تجاه القضية الفلسطينية في ظل غياب ذريعة الانقسام الفلسطيني، ثم أشارت الحلقة إلى جملة من التحديات التي تطرحها المصالحة، ومنها فتح ملف الاعتقالات والملاحقات في الضفة، وإطلاق سراح المعتقلين، وقد تتسع دائرة الانقسام الظاهر في فتح إزاء المصالحة فالجهاز الأمني على رأس التيار الرافض لها، وتزايد الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على السلطة، خصوصاً المتعلقة منها بالرواتب والمساعدات التي قد تؤدي إلى اضطراب سياسي في الضفة.

و**في المحور الثاني "سيناريوهات ما بعد المصالحة، وخيار الطرفين في التعامل معها"**، الذي قدم له وليد عبد الحي، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، فقد ركز المشاركون على أن الاتفاق على الحكومة المؤقتة والانتخابات في ظل غياب الأرضية السياسية المشتركة بين الطرفين، ما هو إلا مراهنة؛ ففتح ترى أن عودتها عبر صناديق الاقتراع إلى غزة هو الخيار المتاح، مستثمرة الأوضاع الاقتصادية الخانقة في القطاع، في حين تراهن حماس على فشل السلطة في تحقيق أي تقدم في المفاوضات قد يمكنها من العودة إلى الضفة الغربية بطريقة مشروعة أمام الشعب الفلسطيني، وأمام الرأي العام العربي والدولي.

من ناحية أخرى أوضح المشاركون أن عمر الاتفاق مرهون بأية خطوة قد تقوم إسرائيل بها، كما طرحوا إشكالات عدة تواجهه، كحالة ربط الدول المانحة استمرار الدعم للسلطة بالتخلي عن الاتفاق، أو قيام بعض الخلايا الفدائية بعملية عسكرية في الضفة الغربية، أو فوز حركة حماس مجدداً في الانتخابات، أو فشل الترتيبات لإعادة بناء منظمة التحرير، فكلها احتمالات ممكنة الحدوث، ولكل منها تبعات تؤثر على اتفاق المصالحة.

أما السيناريوهات المتوقعة، فقد خلص المشاركون في هذا المحور إلى أربع سيناريوهات ممكنة:

- **السيناريو الأول:** أن يتحول اتفاق المصالحة إلى استراتيجية متكاملة، وأن تنجح التنظيمات الفلسطينية في توحيد النسيج الفلسطيني، وهذا يتطلب ثورات داخل الثورة الفلسطينية، ومساعدة عربية سخية، وتفهم دولي، وهي أمور تبدو عسيرة إلى حد بعيد.
- **السيناريو الثاني:** أن يؤدي السير قدماً في الاتفاق إلى انشقاقات جديدة في التنظيمات الفلسطينية، مما سيجعل الوضع الفلسطيني أكثر تعقيداً من المرحلة السابقة.
- **السيناريو الثالث:** أن تندلع انتفاضة جديدة تعصف بكل الترتيبات الحالية وتؤدي إلى وضع جديد يحمل معه تنظيمات وقيادات واستراتيجيات جديدة مع ملاحظة أنها قد تكون انتفاضة على الاحتلال أو انتفاضة على السلطتين في الضفة والقطاع.
- **السيناريو الرابع:** أن يتعثر الاتفاق في المراحل القادمة، ويعود الحال إلى نقطة الصفر، مع تعميق حالة الإحباط في الشارع الفلسطيني.

وقد رجح المشاركون إمكانية تحقق السيناريوهات الثلاث الأخيرة على تحقق السيناريو الأول، حيث رأوه الأضعف تحققاً.

وفي **المحور الثالث "الموقف الأمريكي والدولي من المصالحة وأثره على إنجاحها"**، الذي قدم له صبري سميرة/ أستاذ العلوم السياسية ومحلل سياسي، فق أوضح المشاركون أن الولايات المتحدة والغرب يرون أن أهم جزء من اتفاق المصالحة هو إعطاء المشروعية للتحركات الفلسطينية على المسرح الدولي لتأمين اعتراف هيئة الأمم المتحدة بدولة فلسطينية في شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١، وحيث أن الولايات المتحدة، مدفوعة من إسرائيل، تعمل بكل جد لمنع الاعتراف الدولي عبر أساليب مختلفة، فإن

إفشال المصالحة أصبح هدفاً أمريكياً تعمل أمريكا على حشد الدعم الغربي له، وتلعب الولايات المتحدة دوراً أساسياً في إتمام أو إفشال الاتفاق؛ لأن الخلافات بين فتح وحماس يدور بعضها حول المواقف التي تتبناها فتح تحت الضغوط الأمريكية.

من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة ترى في عدم إتمام اتفاق المصالحة مصلحة لها ولحليفتها إسرائيل؛ حيث من شأن توقف السير في الاتفاق أن يزيد من تأزم العلاقات بين فتح وحماس، ومن ثم زيادة ضعف وانقسام الفلسطينيين جغرافياً وسياسياً واستراتيجياً، وبالتالي تضاؤل قدرتهم على التأثير على مستقبل قضيتهم إقليمياً ودولياً، وعليه فإن الولايات المتحدة تسعى لإذكاء الخلافات الفلسطينية، وتمنع تشكل إرادة حقيقية لدى فتح لتحقيق المصالحة، وكما يبدو فإن التراجع والتأخير الذي لوحظ من قبل السلطة فيما يتعلق بتنفيذ بنود المصالحة يدل على استجابتها للضغوط الأمريكية والغربية، فالولايات المتحدة لا تريد أن تحصل حماس على شرعية قانونية ودولية عبر انخراطها في الحكومة الفلسطينية والمجلس الوطني ومنظمة التحرير؛ لأنها مهما انخفضت مطالب حماس فإنها سترفع من سقف وقوة وتماسك المطالب الفلسطينية في مواجهة إسرائيل والمجتمع الدولي.

وكبديل يجهض أسلوب الاعتراف المنفرد والدولي من محتواهما تسعى الولايات المتحدة حالياً إلى إحياء عملية المفاوضات، وذلك بتقديم إغراءات للطرف الإسرائيلي وإغراءات أو ضغوطات على الطرف الفلسطيني، كما يرى بعض أعضاء مجلس النواب الأردني أن المصالحة الفلسطينية غالباً ما ستفشل من تلقاء نفسها، وبحسب المحللين الأمريكيين فإن عباس لا يريد بإعلانه دولة فلسطينية أن يتحمل الرد الإسرائيلي العنيف مثل إلغاء معاهدة أوسلو أو ضم أجزاء أخرى من الضفة الغربية.

وتناول المشاركون أثر الثورات العربية على التعاطي الأمريكي مع القضية الفلسطينية، حيث أشاروا إلى أن الولايات المتحدة باتت تجد نفسها أمام واقع انحلال محوري الاعتدال والممانعة العربيين، وإمكانية نشوء تحالفات جديدة، وانتقال بعض الدول من تحالفاتها السابقة إلى تحالفات ومواقع مختلفة، ما يدفعها إلى تشجيع أحلاف تخدم

مصالحها ومصالح إسرائيل، وذلك لتخفيف آثار الثورات العربية السلبية على إسرائيل، حيث يبدو أنه لم يتبقَ لدى إسرائيل أصدقاء أقوياء في المنطقة بعد انهيار نظام حسني مبارك، وتراجع العلاقات الإسرائيلية- التركية.

أكدت الحلقة على أن الثورات العربية ساهمت في زيادة عدد الأصوات المتذمرة لدى صناع القرار الأمريكيين من السياسات الإسرائيلية التي باتت تشكل عبئاً متزايداً يهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، مما قد يشجع زيادة الضغط الأمريكي على إسرائيل، رغم عدم تفاؤل كثير من المحللين بإمكانية بروز تغييرات كبيرة في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي من دون ضغط فلسطيني وعربي كبير، وذلك بسبب تعنت إسرائيل واستسلام القيادة الأمريكية لها، كما يرى عدد من الخبراء الأمريكيين أن ثمة حاجة ماسة للولايات المتحدة للقيام بتحركات جادة هذا العام من أجل تأسيس دولتين، وربما قد تكون هذه التحركات كبيرة بحجم مؤتمر مدريد.

وخلص المشاركون إلى أن اتفاق المصالحة تحكمه العديد من المتغيرات الداخلية والدولية، الأمر الذي يجعل مساره المستقبلي مفتوحاً، وأن هذا الاتفاق ما كان إلا لشعور الطرفين بالإرهاق من جولات التنافس التي خاضاها، وأنه لا يمكن لأية مصالحة تنشأ في ظل الظروف الحالية أن تجلب قيادة فلسطينية متفقة على مشروع واحد، لكن في خضم حركة التغيرات الواسعة في الدول العربية فإن أمام القضية الفلسطينية فرصاً جديدة يمكن اقتناصها مع وجود محاذير أيضاً، لافتين إلى أهمية النهوض بالوعي الفلسطيني، والإدراك الموضوعي لطبيعة الإشكالات القائمة، سواء على الصعيد الفلسطيني الداخلي أو على الصعيد الفلسطيني- الإسرائيلي، كما أكدوا على أهمية السعي بمسار أكثر جدية وبعبارات أكثر التزاماً لتحقيق المصالحة الفلسطينية على أسس عملية وواقعية وبرؤية سياسية بعيداً عن التدخلات الدولية والإقليمية.

الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط حلقة نقاشية علمية بعنوان **"الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية"**، شارك فيها باحثون أكاديميون وسياسيون*، وترأسها دولة الأستاذ أحمد عبيدات.

وطرحت الحلقة ثلاثة محاور رئيسة للنقاش، ناقش المشاركون في **المحور الأول "المطالب الشعبية في مجالات الإصلاح في الأردن"**، والذي قدم ورقته المهندس سفيان التل، وأكد المشاركون على أن المطالب الشعبية التي تتعالى اليوم في الأردن ليست مطالب بل هي حقوق مشروعة وفقاً لأولويات محددة تبدأ برفع يد الأجهزة الأمنية عن الحياة السياسية والمدنية، وتؤكد على الحاجة إلى إجراء انتخابات مبكرة لبرلمان يغير الحكومة ويعمل على تشكيل حكومة إنقاذ وطني لا تضم أياً ممن تحوم حولهم شبهة الفساد، بحيث تتولى هذه الحكومة إدارة البلاد لمرحلة انتقالية، وتؤسس لمجالس شعبية انتقالية، وتضع الأسس اللازمة لتعديل الدستور وإنشاء محكمة دستورية وإقرار قانون للأحزاب وقانون للانتخاب يحققان العدالة والمساواة، ليتم التوافق عليها وطنياً.

كما أكد المشاركون على ضرورة انعقاد مؤتمر وطني يقر خطوات عملية نحو الإصلاح، ومواجهة الفساد وتحويل ملفاته إلى القضاء الأردني العادل وليس إلى السلطة التنفيذية، وإعادة بناء قدرات الأردن القتالية والجيش، وحصر مهمته في حماية الوطن، ووضع خطة إنقاذ وطني على مختلف المستويات، وإعادة النظر في الهياكل الإدارية للدولة،

---

* **المشاركون في الحلقة: دولة أ.أحمد عبيدات**- رئيس وزراء أردني سابق ورئيس الجبهة الوطنية للإصلاح، مدير الحلقة، **م. علي أبو السكر**- رئيس مجلس الشورى في حزب جبهة العمل الإسلامي، **م.سفيان التل**- كاتب وناشط سياسي أردني، **أ. جواد الحمد**- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، **د.لبيب قمحاوي**- مفكر ومحلل سياسي، معالي **أ.فهد أبو العثم**- وزير الدولة الأسبق للشؤون القانونية، م. **عبد الله عبيدات**- نقيب المهندسين الأردنيين، **د.صبري سميرة**- محلل سياسي وأستاذ علوم سياسية.

وإرساء قواعد المساواة في الواجبات والحقوق لكل الأردنيين، وتأسيس اتحادات ديمقراطية للشباب والطلاب والعمال والزراعيين، وإنهاء أشكال التعاون الأمني الإقليمي والدولي فيما يتعلق بما يسمى "مكافحة الإرهاب"، وإطلاق المعتقلين السياسيين.

وفي المحور الثاني "الإصلاح السياسي بين النظرية والتطبيق" الذي قدم ورقته المهندس علي أبو السكر أكد أن ثمة هوةً بين مطالبات الشارع الأردني بالإصلاح وادّعاءات الحكومة والواقع العملي الذي لا يشهد محاولاتٍ جادةٍ للإصلاح، فما يجري إلا ترقيع ومماطلة وقفز عن المطلوب، وعلى الرغم من تشكيل الحكومة لعددٍ من اللجان في خضم موجة الإصلاح الحالية، إلا أن هذه اللجان لم تستطِع إحداث أي خطوة عملية للإصلاح؛ كما أن فيها شخصيات ترفض الإصلاح وتقاومه، فكيف يمكن أن تنتج مخرجاتٍ يرضى عنها الشارع الأردني.

أما في مجال مكافحة الفساد الذي كشفت قضاياه الكثير من الخفايا، والتي كان أكبرها قضيتي تهريب خالد شاهين والكازينو، فقد أوضح المشاركون أن هذه القضايا هي أزمات تعصف بسمعة وهيبة الدولة، وينبغي على المسؤول المذنب فيها تحمّل تبعات قراراته لافتين إلى أنها ليست مسؤولية أدبية فحسب؛ بل مسؤولية قانونية، كما رأوا أن التعديل الوزاري الذي جرى مؤخراً غير كافٍ، وعلى الحكومة الحالية الاستقالة على إثر قضية الكازينو التي خلّفت أزمةً في الشارع الأردني وفي مجلس النواب وفي تاريخ الأردن أيضاً.

وبيّن المشاركون أن إحدى مشاكل الزخم الشعبي للمطالبات بالإصلاح يكمن في عدم استمراره طويلاً، وفي قصر نفس الشارع الأردني، وإعطائه مهلات كثيرة للحكومة التي لم تحقق تقدماً مهماً في مجالات الإصلاح، إضافة إلى تشرذم وتفتت القوى الشعبية وعدم توحيد المطالب المنادى بها، مما سمح بالالتفاف عليها وتأجيل ومماطلة مطالبها، فبعد التوقف الذي أعقب يوم ٢٤ آذار/ مارس عام ٢٠١١ ظهرت قوى كالنقابيين من أجل الإصلاح، وشباب من أجل الإصلاح، والحراك العشائري في المحافظات وغيرها،

ولكن الأهم هو توحيد هذه الأصوات وضمها تحت مظلة واحدة تضغط من أجل الإصلاح والتغيير.

واعتبر المشاركون خطة الحكومة في استخدام قوى الشد العكسي كأدواتٍ شكليةٍ من خلال إشراكهم في عددٍ من اللجان المعنية بالإصلاح خطة ليست بالذكية، لأن إعطاء القيادة والقرار في عملية الإصلاح لأعدائه ستؤدي إلى ما هو أسوأ، وأكدوا أن مصلحة الحكومة وقدرتها على البقاء مرتبطة بقدرتها على التجاوب مع مطالب الشعب الأردني العقلانية والمشروعة، وأن هذا هو المخرج الوحيد لها.

وفي معرض الإجابة عن تساؤل **المحور الثالث حول "فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن"**، الذي قدم ورقته الأستاذ جواد الحمد والذي تناول فيها محددات فرص النجاح؛ مؤكدين أنها تعتمد على وضوح الرؤية لدى الحكومات فيما يتعلق بتحديات وفرص وأدوات الإصلاح، ومدى جدية النظام والحكومة في تبنيه، والقدرة على رسم الأولويات، ومدى مشاركة القطاعات ذات الصلة في المجتمع، ومدى الرضا المتحقق لدى القطاعات المستهدفة بالإصلاح، والقدرة على مواجهة قوى الشد العكسي والجهات المنتفعة من الوضع القائم.

أما بالنسبة للشروط الموضوعية اللازمة للبدء بالإصلاح، فرأى المشاركون أن من الواجب توفر الإرادة السياسية لدى النظام، وتوافق القوى الشعبية والسياسية على القواسم المشتركة لمتطلبات الإصلاح السياسي، وضرورة تلاقي الرؤية الحكومية مع الرؤية الشعبية للإصلاح، والشجاعة في إجراء التعديلات بعيداً عن المصالح الفئوية الضيقة، وأن يستهدف الإصلاح كافة مكونات الدولة، منوهين في الوقت ذاته إلى وجوب استناد فلسفة الإصلاح إلى ثلاث قواعد أساسية هي: توزيع الصلاحيات ومبدأ فصل السلطات، وارتباط الصلاحية بالمسؤولية والمساءلة، وعدم اجتماع الثروة والسلطة في يد أي فرد أو مجموعة.

وإلى جانب المحددات والشروط الموضوعية السابقة، أكد المشاركون على دور البيئة السياسية الحاضنة لعمليات التغيير والإصلاح السياسي، بدءاً بالبيئة المحلية وتشمل

الأحزاب السياسية الفاعلة والقوية، وقوى اجتماعية منظمة كالنقابات المهنية، وقوى اجتماعية وعشائرية وجهوية، وهي في حالة الأردن الفئة الأقل اهتماماً بالإصلاح السياسي؛ حيث ترتكز مصالحها على المنافع الخدمية والشخصية، إلى جانب الجهاز الإعلامي الذي قد يكون جهازاً للرقابة ودعم الإصلاح، أو جهازاً للتخذيل ودعم النظام القائم، أما بالنسبة لقطاع الأعمال كأحد مكونات البيئة المحلية، فقد أوضح المشاركون أنه غالباً ما يكون القطاع الأكثر تخوفاً من التغيير بسبب عدم التأكد من مستقبل أعماله، مؤكدين أن هذا القطاع من القطاعات الإشكالية في عملية الإصلاح السياسي التي ربما تحتاج إلى مقاربات جديدة ومختلفة.

أما بالنسبة للبيئة الإقليمية والدولية، فقد أوضح المشاركون أن المنطقة العربية تشهد حالياً حالة من الغليان الشعبي الدافع باتجاه الإصلاح، وقد تأثرت دول الإقليم بهذه الثقافة المتنامية، ولذلك تنظر القوى السياسية الأردنية باهتمامٍ إلى فرص التغيير الممكنة والتي تلوح في الأفق تماهياً مع إرادات شعوب المنطقة حتى تتكامل معها في نظامٍ عربي متقدمٍ ومختلف، ولكن في الوقت ذاته ينظر الشعب الأردني بقلقٍ كبير للعنف المفرط الذي استُخدم في عددٍ من دول الإقليم معتقدين أن الأردن ليس مؤهلاً لذلك من حيث المبدأ، لذلك فهم يريدون سرعةً في الإصلاح حتى تؤول احتمالات مواجهاتٍ من هذا النوع في البلاد إلى الصفر. من جانب آخر فإن البيئة الدولية حالياً باتت تشجع عمليات الإصلاح السياسي بغض النظر عن أهدافها، ولكن مع ذلك يرى الأردنيون أن الإصلاح ينبغي أن يبدأ من الداخل ويرون أن التدخل الخارجي ليس في مصلحة الجميع.

وفي معرض تقييمهم لفرص نجاح توجهات الإصلاح السياسي في الأردن، خلص المشاركون إلى أن التقييم الأولي لعملية التفاعل بين المحددات والشروط الموضوعية والبيئة السياسية الحاكمة تؤكد أن الفرصة مواتيةٌ لتحقيق استقرارٍ سياسي شامل وبعيد المدى في البلاد، وأن قوى الشد العكسي إنما تنطلق من مصالح أقل من وطنية وضيقة الأفق، وأن الإرادة السياسية لدى النظام تمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح، مشددين على أن

تقوية الأردن إقليمياً ودولياً تبدأ بتقوية وحدته الوطنية وتماسكه الاجتماعي في إطار نظام سياسي تعددي ديمقراطي متطور يضمُ جميع أبنائه، وبهذا يمكن حفظ وحماية الأردن من الأخطار الخارجية والفتن الداخلية، لأن الاكتفاء بالدعم الخارجي لا يحقق أي نوعٍ من الديمومة والاستقرار للنظام السياسي كما أثبت تاريخ المنطقة الجديد لعام ٢٠١١.

ندوة العدد

إشكاليات إعداد الموازنات العامة، وعدالة التوزيع*

أقام مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن مساء الاثنين الموافق ٢٥/ ٤/ ٢٠١١ في العاصمة الأردنية عمان، محاضرة علمية بعنوان "**إشكاليات إعداد الموازنات العامة، وعدالة التوزيع**"، قدّمها كل من **المهندس أشرف بدر الدين/** عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري السابق، **والدكتور محمد أبو حمور/** وزير المالية الأردني، وأدارها **الدكتور خالد أمين عبد الله/** وزير التخطيط الأردني الأسبق، وعميد كلية العلوم المالية والمصرفية في جامعة العلوم المالية والمصرفية.

وقد أكدت المحاضرة على أن الدول العربية تواجه تحديات متعددة وإشكاليات كبيرة في إعداد الموازنات العامة وعدالة توزيعها على مجالات الصرف، أهمها الفساد السياسي بغياب الإرادة السياسية في مواجهة الفساد الإداري والمالي الذي ينتشر في معظم مفاصل إدارات الدول العربية، إضافة إلى العجز على استثمار المنح والمساعدات والإيرادات التي تحصل عليها من الخارج.

بدأ المهندس **بدر الدين** بالتعريف بموازنة الدولة العامة التي تعد وثيقة مالية تشمل جميع الإيرادات الحكومية ومصروفاتها خلال سنة مالية، وتعكس التوجهات الرئيسة للسياسة العامة للحكومة، والتي تمر بمراحل: الإعداد، الاعتماد، التنفيذ، التدقيق ومراجعة التنفيذ وإعداد الحساب الختامي.

وبيّن أن هناك مبادئ عدة لإعداد أي موازنة: مبدأ سنوية الموازنة، ومبدأ شمولها، ومبدأ شيوعها، ومبدأ وحدتها، ومبدأ توازنها، وهي تقسَّم أو تبوَّب أيضا بحسب **التقسيم الوظيفي** الذي يقوم على أساس تقسيم عمليات الإنفاق وفقاً للغرض منها؛ إذ يتم تقسيم الإنفاق العام وفقاً للوظائف التى تقوم بها الحكومة، كالدفاع والأمن القومي، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق المجتمعية، والصحة والتعليم، وغيرها.

---

* **إعداد أ. ياسمين الأسعد، سكرتير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.**

أما التقسيم الإداري فيقوم على تحديد الجهة التي تقوم بالإنفاق أو تُحصِّل الإيراد، ولهذا يتم توزيع الإنفاق العام على الجهات الإدارية للدولة (الحكومة المركزية والهيئات التابعة لها والحكومات المحلية ووحدات القطاع العام وغيرها من الجهات التابعة للدولة)، أما **التقسيم الاقتصادي** فيعتمد على أساس الطبيعة الاقتصادية للمعاملة، أي هل تتم بمقابل أو دون مقابل، وتتم لأغراض جارية أو رأسمالية.

وتعرض **بدر الدين** للأسس المحاسبية فى تسجيل المعاملات: الأساس النقدي، وأساس الاستحقاق، وأساس الاستحقاق المعدل، والأساس النقدى المعدل، ثم عرض للموازنة العامة فى مصر، في إطارها التشريعي والدستوري، فعرَّف الموازنة في الحالة المصرية بأنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة"، وتبدأ السنة المالية المصرية من أول تموز/ يوليو وتنتهي في آخر حزيران/ يونيو من كل عام، والوزارات أو الجهات الفاعلة في إعدادها ولها دور فيها هي: وزارتا المالية والتخطيط (ووزارة التنمية الاقتصادية حالياً)، حيث تقوم هذه الجهات بإعداد مشروع الموازنة، وإعداد قوانين ربط الحسابات الختامية، وإصدار تقارير ربع سنوية لمتابعة الأداء المالي.

ومن الجهات الفاعلة التي ذكرها **بدر الدين** في متابعة الموازنة العامة مجلس الشعب الذي يقرر مشروعها، ويجري التعديلات على اعتمادات بعض الجهات، ويقر الاعتمادات المالية الإضافية خلال العام المالي، ويتابع تنفيذ الموازنة ويقر حساباتها الختامية، إضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات، الذي يقوم بالفحص والتدقيق المالي لنتائج تنفيذ موازنات الجهات المختلفة، وإعداد تقارير محاسبية عن نتائج تنفيذ الموازنة والحسابات الختامية تعرض على مجلس الشعب.

وبعد هذا تناول **المهندس بدر الدين** تفصيلا للموازنة المصرية بعد التعديلات التي أدخلها قانون الموازنة الجديد رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ على شكل تبويب الموازنة المصرية أو

على أسس تسجيل المعاملات المالية بالإضافة إلى عناصر الموازنة، واستعرض مصروفات وإيرادات مشروع الموازنة للعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ مقارنة بالعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، حيث توزعت المصروفات بحسب التالي:

- الأجور والتعويضات للعاملين

وقدرت نسبة الأجور والتعويضات إلى إجمالي المصروفات بـ ٢٤٪، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث حجم المخصصات المرصودة لها من إجمالي المصروفات، وقد أشار بدر الدين إلى أن هناك قصورا في هيكلة هذا الباب وعدم عدالة بالتوزيع، رغم زيادة بلغت ١٠٪ عن العام الماضي، إلا أنها لا تكفي لتلبية مطالب شريحة واسعة من المجتمع المصري، إذ لا بد من إصلاح الخلل في هيكل الأجور بحيث لا يقل الأجر الأساسي عن ٨٠٪ من إجمالي الأجر بدلاً من ٢٠٪.

- شراء السلع والخدمات

قدرت نسبة هذا الباب إلى إجمالي المصروفات بـ ٧,٢٪، وقد تمت زيادة اعتماداته عن العام الماضي بنسبة ٢,٦٪، واقترح بدر الدين توجيه الزيادة في اعتمادات هذا الباب لبند الصيانة الذي أدى تدني اعتماداته سنويا إلى استمرار مسلسل الانهيار في المرافق العامة الواضح في حالة الطرق ووسائل النقل وكافة المنشآت العامة.

- الفوائد

بلغت حصة هذا الباب من إجمالي المصروفات ٢٣٪، وبذلك فإنه يحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم المخصصات المرصودة لكل باب، وهذا بحسب تعبير بدر الدين يمثل أحد مظاهر الفشل الحكومي في إدارة ملف الدين العام، إضافة إلى أن الحكومة باتت تزاحم القطاع الخاص في الاقتراض من الجهاز المصرفي، مما أدى إلى أداء سلبي لهذا الجهاز من خلال تفضيله شراء سندات وأذونات الخزانة والانصراف عن تمويل المشروعات، وبالتالي نقص فرص العمل وسيادة الاقتصاد الريعي.

- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

مثلت اعتمادات هذا الباب المرتبة الأولى من حيث المخصصات، بما نسبته ٢٩,٤٪ من إجمالي المصروفات، حيث تقوم الحكومة بدعم الصادرات والسلع التموينية والموارد البترولية والمزارعين والتأمين الصحي، إضافة إلى دعم الصادرات، وقد أشار بدر الدين في هذا الصدد إلى أنه لا بد من إعادة هيكلة الدعم الذي يوجه في الغالب لجهات وأسماء غير معروفة.

- المصروفات الأخرى

بلغت نسبة هذا الباب من إجمالي المصروفات ٧,٩٪، وقد تم زيادة هذا الباب في موازنة عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ عن العام الماضي، إلاَّ أنه يقترح زيادة اعتمادات هذا الباب لتمكين القوات المسلحة من تطهير أرض الساحل الشمالي والعلمين من الألغام المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية، إذ إن هذه الأرض تحمل في باطنها ثروات معدنية وبترولية ومياها جوفية يمكن استغلالها في حال أزيلت هذه الألغام.

- الاستثمارات العامة

بلغت حصة هذا الباب من إجمالي المصروفات ٨,٦٪، وقد تم خفض اعتماداته بنسبة ٣٠٪ عن العام الماضي، واقترح بدر الدين أن تتم زيادة مخصصات هذا الباب وتوجيهها لقطاعات التعليم والصحة والزراعة والري والإسكان والمرافق، لتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الحتمية لهذه القطاعات، وبما يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي ومعالجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري.

ومن جهة أخرى ناقش **بدر الدين** الإيرادات العامة التي تتأتى من بندين رئيسين: **الضرائب**، وتمثل ما نسبته ٧٠,٣ من إجمالى الإيرادات، وبالتالي فإنها تمثل المصدر الرئيس للإيراد الحكومي، ولذلك كان لزاماً على الحكومة وضع بعض الإجراءات التي تضمن تحصيل هذه الضرائب؛ كمكافحة التهرب الضريبي، ووضع خطة لتحصيل المتأخرات الضريبية واجبة السداد، إضافة إلى تعديل قانون الضريبة على الدخل بحيث

يمكن تحصيل ضريبة على الأرباح الرأسمالية مثل تعاملات البورصة خصوصا حركة الأموال الساخنة وعمليات تسقيع الأراضي.

والبند الثاني المنح، حيث أورد رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في تقريره عن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أن نسبة الاستفادة من القروض الخارجية لا تتعدى ٤٦٪، كما أن نسبة الاستفادة من المعونات والمنح لا يتعدى ٧٨٪، لهذا يمكن زيادة الموارد عن طريق تعظيم العائد من المنح والمعونات الأجنبية بالاستخدام الأمثل لهذه المنح ومراعاة الانتهاء من دراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع قبل توقيع أي اتفاقيات خاصة بهذه المنح.

هذا وقد أورد **بدر الدين** عدة اقتراحات من شأنها زيادة الموارد العامة للدولة، وكان أهمها:

١- تحصيل قيمة الأراضي الممنوحة مجانًا لكبار رجال الأعمال والمستثمرين.
٢- إعادة النظر في اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي المصري وخاصة الغاز المصدَّر لإسرائيل، ما سيوفر عوائد إضافية تصل إلى ١٨ مليار دولار.
٣- إعادة النظر في أسعار تصدير الخامات الأولية والثروات المعدنية ومن أبرزها البترول المصدر لإسرائيل، والذي يتم تصديره بسعر ثابت قدره ٦,٨ دولارات للبرميل منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.
٤- إلغاء الدعم المقدم للصناعات كثيفة استخدام الطاقة، وإعادة النظر في سياسة دعم المواد البترولية المتبعة حاليًّا، والتي يحصل بموجبها الأغنياء على ٨٠٪ من اعتمادات الدعم.
٥- تحصيل المستحقات الضريبية واجبة السداد، والتي بلغت ٦٠ مليار جنيه في العام الماضي، منها ٣٧ مليار جنيه مستحقة لمأمورية كبار الممولين، ومنها ٦,٢ مليار جنيه ضرائب مستحقة على المؤسسات الصحفية.
٦- مكافحة التهرب الضريبي لزيادة حصيلة ضرائب النشاط التجاري والصناعي.

٧- تعديل وتفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

٨- محاربة الفساد الإداري، وتوفير الإدارة الكفء للهيئات الاقتصادية والشركات العامة.

من جهته أكد المحاضر الثاني **الدكتور محمد أبو حمور/** وزير المالية الأردني في معرض حديثه أن الرقابة على الموازنة العامة متحققة عند إعدادها وتقديرها، لكن الرقابة الحقيقية المطلوبة هي الرقابة على التنفيذ وعلى الحساب الختامي وعلى ما أنجز من الموازنة وما تم تغييره من بنود وفصول فيها ومناقلات، والذي يبين النفقات والإيرادات الفعلية ومدى واقعية التقدير في كلا الجانبين.

وأكد أبو حمور مساعي الحكومة الأردنية لزيادة باب إيرادات الموازنة العامة، حيث إن الأردن كباقي الدول العربية يعتمد على أسهل مورد لضريبة الدخل وهي الضريبة على الرواتب والأجور، لأنها معروفة، وبالتالي يدفع كثير من الناس ضرائب بمستوى واضح ولا يمكن التهرب منها.

ومن هنا، فقد ألزمت الحكومة أصحاب الدخل المرتفع بدفعها، بينما أعفت أي مواطن يقل دخله عن ٢٠٠ دينار شهرياً من هذه الضريبة، وقد جاء هذا الإعفاء لأصحاب الدخل المحدود بهدف تحسين أوضاعهم، إضافة إلى السعي نحو تقليل الكلفة الإدارية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمتمثلة بكلفة تحصيل هذه الضرائب والتي قد تكون في كثير من الحالات أعلى من الضريبة نفسها.

وأضاف أبو حمور أن الحكومة الأردنية قامت من جهة أخرى بتوحيد قانوني ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، بهدف تعزيز عملية تحصيل الضرائب بصورة سليمة لا تسمح بالتهرب الضريبي، خاصة للأثرياء من التجار وغيرهم، وقد زاد التحصيل الضريبي جراء عملية الدمج هذه بشكل حقيقي وملموس دون أي زيادة في معدلات الضريبة.

وقد أكد أبو حمور أن الحكومة الأردنية تسعى بكافة الوسائل لتقليص عجز الموازنة المتراكم والمتكرر، سواء من خلال زيادة الإيرادات، أو بتقليل المصروفات، عن طريق

اتباع سياسات اقتصادية مدروسة تسعى جاهدة إلى تقليل كلفة الاقتراض الحكومي، بالبحث عن أقل معدل فائدة يمكن للحكومة أن تقترض على أساسه، فمثلاً استفادت الحكومة الأردنية خلال الأزمة المالية من أن البنوك الإسلامية قد كانت الأقل تأثراً بهذه الأزمة، وبالفعل قامت الحكومة الأردنية بالاقتراض من البنك الإسلامي قيمة ١٠٠ مليون دينار بمعدل مرابحة جيد.

من جهةٍ أخرى، وفي سياق سياسة ترشيد المصروفات، أشار أبو حمور إلى أن وجود قضايا صغيرة قد لا نتنبه لها، وقد تأخذ حجماً كبيراً من اعتمادات المصروفات، كالمؤسسات المستقلة في الأردن، فقد كانت ٣٠ مؤسسة في عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، وإذا بها تقفز لتكون ٢٦٠ مؤسسة عام ٢٠١٠، بإنفاق يساوي ثلث الإنفاق في الموازنة العامة، وبالتالي فإن دمج المؤسسات وإعادة هيكلتها كان ملحاً للدراسة، وقد تم تطبيق دمج المؤسسات تحت مؤسسة واحدة، مما وفر كثيرا من المخصصات المالية الخاصة بالمصروفات من موظفين ورواتب لا داعي لها.

ودعا أبو حمور في السياق نفسه إلى ضرورة إيجاد شراكة بين القطاعين الخاص والعام، تخفيضاً لفاتورة الرواتب التي تأكل نسبة عالية من الإنفاق، فإذا كانت ثمة قدرة لدى القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع فلماذا تتولى الدولة تنفيذها وتتكبد في الوقت نفسه التكاليف والرواتب والأجور، وهذا لا يعني أبداً أن الدولة تفقد الولاية العامة، أو أن يأكل القطاع الخاص الوطن؛ إذ يمكن للدولة أن تترك أي نشاط اقتصادي يمكن إدارته على أسس تجارية للقطاع الخاص، مع عدم التخلي عن دورها التنظيمي والرقابي.

أما فيما يتعلق بأنواع الاقتصادات، فقد أكد أبو حمور أن الفرصة الآن سانحة لدعم المصارف الإسلامية وتقديم نظام اقتصادي إسلامي متكامل بديلا للأنظمة الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي خلقتها الرأسمالية التي أودت بنا إلى مهالك هذه المالية، ومن هنا فقد اقترحت المحاضرة إقامة حلقة دراسية علمية تقدم نظرية اقتصاد إسلامي معاصرة.

ملف العدد

الثورات العربية.. موجة تغيير

التطور السياسي والاقتصادي في مصر بعد الثورة*

شهد المناخ السياسي المصري فترة اندلاع الثورة وسقوط نظام حسني مبارك، تحولات سياسية عديدة، دون جزم أنها ستقود نحو تغيرات واسعة في العقود المقبلة، لكن يمكن القول أن ما تشهده مصر سيشكل أرضية جديدة للاقتراب من دولة القانون، مع استمرار الجدل حول طبيعتها وهويتها، وقد تناولت هذه الورقة الملامح العامة للوضع السياسي في مصر، وأبعاد الجدل حول القضايا السياسية المرتبطة بالتحول الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك تطلع أمريكا للاتصال بإخوان مصر، عندما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون أن الولايات المتحدة ستستأنف الاتصالات المحدودة مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث يأتي هذا التغيّر في السياسة الأمريكية في ظل انتشار الجدل حول المستقبل السياسي لمصر والذي يدور ما بين ثلاثة مدارس مختلفة التوجهات؛ الإسلامية والليبرالية والاشتراكية، ما يثير التساؤل عن القواسم المشتركة بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين في سياق النظر للخلاف الأيديولوجي بين الطرفين.

الأحزاب السياسية

اتجهت التيارات الفكرية لتكوين أحزاب سياسية مع صدور قانون الأحزاب، فشكّل تكوين الأحزاب ظاهرة سياسية في المشهد المصري العام، شملت ذوي الانتماء العلماني والإسلامي، وقد ساعدت عوامل عدة على ذلك أهمها، حرص كل تيار فكري عل التمثيل السياسي لصياغة هوية الدولة، مع الاستفادة من مرونة القانون الجديد في تأسيس الأحزاب.

تمكّن حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون) من تقديم أوراقه والحصول على ترخيص بالعمل السياسي في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١، بينما لا تزال مشروعات العديد

---

* إعداد د. خيري عمر، أستاذ علوم سياسية، مصر.

من الأحزاب تعمل على استيفاء شروط التأسيس، فإذا توافر لدى بعضها عضوية مؤسسين تتجاوز ٥٠٠٠ مؤسس، فليس من الواضح طبيعة المعوّقات التي تحول دون تقديم هذه الأحزاب أوراق التسجيل لدى لجنة الأحزاب، إلا أنه يمكن القول أن تزايد نزعة تكوين أحزاب سياسية عمل على تشتت الشرائح النشطة في العمل السياسي، خاصة في ظل تركّز النخبة السياسية الكبرى في القاهرة.

بعد تكوين الخريطة الحزبية في شكلها النهائي، ثمة صعوبات في التنبؤ بنتائج الانتخابات النقابية أو التشريعية، وحتى فيما يتعلق بطبيعة التحالفات السياسية داخل التيارات الفكرية ذاتها، وهنا يصعب التنبؤ بمسار النظام الحزبي في مصر، إذ يسير الانقسام السياسي على مستوى الخلاف بين التيارات الفكرية، وعلى المستويات الداخلية في التيارات الفكرية أيضاً، وهذا ما ينطبق على الإسلاميين والليبراليين والاشتراكيين، فمنذ شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ ظهرت مقترحات ومشاريع عدة للأحزاب التي تعكس التنوع والاختلاف داخل التيارات الفكرية، وخاصة مع دخول الجماعات السلفية المجال السياسيّ، فإذا كان تعدد المشروعات الإسلامية يعكس الاختلاف في النظرة الإسلامية للقضايا السياسية والاجتماعية كمسألة السياسة الشرعية، فتعدد مشروعات الأحزاب الليبرالية والاشتراكية يثير تساؤلات حول أسباب انتشار هذه الظاهرة في وقت قصير، حيث ظهر مشروع "المصريون الأحرار" و "العدل" و"الحزب الشيوعي" وغيرهم، رغم اعتمادهم على ذات المصادر الفكرية وعدم تقديم أفكار مختلفة تحظى بالجدية.

الجدال حول المسار السياسي

لم تشهد العلاقة بين الأحزاب والتيارات الفكرية المختلفة تغيراً ملموساً منذ تنحي الرئيس السابق مبارك عن السلطة، حيث ظلت العلاقة خلال هذه الفترة تشكل امتداداً للمرحلة السابقة لاندلاع الثورة، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف السياسية وطبيعة التحالفات بين القوى السياسية المختلفة، ولكن تشهد مصر منذ فترة ما بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية وصدور الإعلان الدستوري، جدلاً واسعَ النطاق حول طبيعة

المستقبل السياسي للبلاد، وكان من الملاحظ أن الجدل كان مصحوباً باختلاف النظر لمسار الممارسة السياسية للمجلس العسكري ومدى اقترابه من تحقيق أهداف الثورة، والتي تتمثل في تقويض النظام السابق بكل مكوّناته والبدء بمرحلة وفاق وطني تقوم على التشاور بين المجتمع والسلطة الفعلية في الدولة.

شكّل الجدل حول الدعوة لمظاهرة مليونية في ٢٧ أيار الماضي محور الصراع بين القوى السياسية، وظهر التباين بين طرفين، مثّل الأول مجموعات الشباب التي دعت للمظاهرة والتي انضمت إليها رسمياً أحزاب الوفد والتجمع والناصري وجمعية التغيير، فيما تمثل الطرف الثاني برفض الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية التضامن مع هذه الدعوة، فقد قامت حجج المؤيدين للمظاهرة على التشكيك في جدية المجلس العسكري في الالتزام بأهداف الثورة، واستندت هذه الرؤى إلى ما أطلق عليه بعدم الشعور بالتغيير، وتباطؤ المحاكمات لرموز النظام السابق، واستئثار المجلس باتخاذ القرارات المهمة فيما يتعلق بتسيير شئون البلاد، فقد اقترح الداعون لتلك المظاهرة تكوين مجلس رئاسي، يقوم بمهام إدارة شئون البلاد، حتى يتم إجراء الانتخابات الرئاسية، والتي تجري قبل الانتخابات التشريعية، وهو ما يعد محاولة لتغيير المسار السياسي الذي وضعه المجلس العسكري فترة ما بعد إعلان نتائج الاستفتاء.

وعلى خلاف ذلك، ذهبت جماعة الإخوان المسلمين إلى أن الدعوة للمظاهرة تتجاوز الإرادة الشعبية التي عبرت عن نفسها في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، كما أنها قد تضر بالعلاقة بين الجيش والشعب، وخاصة مع نشر دعوات لانتقاد أداء المجلس العسكري، وعلى هذا الأساس سارت اتجاهات ترى بوجود تحالف بين الإخوان والجيش وأن هذا التحالف يساعد على تأخير أو تعطيل أهداف الثورة، وبغض النظر عن الجدل حول دور وفاعلية المجلس العسكري، فإن مساعي العلمانيين لإثارة الانتقادات حول سياساته ومواقفه، تهدف بالأساس لإحداث إرباك في الدولة، وهو توجّه لا يقل خطورة عن مرامي التهديدات التي تمثلها معارضة أقطاب النظام السابق لمسار الثورة،

فالمطالبة بصياغة الدستور قبل الانتخابات تتماثل في أثرها السياسي مع الانفلات الأمني وتجاوز القانون، كما أن دعوتهم للضغط على المجلس العسكري عبر إثارة تهديدات شكلية لإسرائيل بالدعوة لمسيرات حتى الحدود الشرقية لمصر، يتوافق مع مساعيهم لإرباك الأوضاع الداخلية كمحاولة لفرض أوضاع استثنائية تدفع باتجاه التطبيق الفعلي لحالة الطوارئ ووقف المسار السياسي.

وتعكس هذه الحالة واحدة من مظاهر الاستقطاب الأيديولوجي الذي ظل يشهد تصاعداً كبيراً بين الحركات السياسية والاجتماعية، وانعكس هذا الاستقطاب في الجدل حول هوية الدولة، وتطبيق الشريعة الإسلامية والعلمانية، والمفاضلة بين تقديم الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، ووصل الاستقطاب مداه عندما اعتبر بعض الناشطين والسياسيين أن هيمنة الإخوان المسلمين على السلطة السياسية يعد من عوامل القلق حول مستقبل الدولة الديمقراطية، وسوف تظل تشكل عائقاً أمام الحوار الوطني كما هي عقبة أمام التوافق حول أولويات السياسة العامة للدولة في مرحلة ما بعد الانتخابات العامة والرئاسية.

تطلع أمريكا للاتصال بإخوان مصر وأبعاده

أولاً: ظروف طرح فكرة الحوار

أتى إعلان الخارجية الأمريكية عن اتصال بجماعة الإخوان في سياق الجدل حول دمج الإسلاميين في السلطة السياسية، والذي دار خلال العقد الماضي، لكنه واجه صعوبة أولويات الحرب على الإرهاب، كذلك ممانعة الأنظمة المحلية للتحول الديمقراطي، فالخارجية الأمريكية لم تطرح تغيّراً نوعياً في سياستها الخارجية قدر الظروف الجديدة التي صارت أكثر قابلية لتطور العلاقة مع الحركات الإسلامية كي تدفعها نحو تبني الديمقراطية الليبرالية، لكن هذا التوجه للإخوان أثار إشكالات تتعلق بانعكاس السياسة الأمريكية على الحركات الليبرالية، والتي تحظى بالدعم المالي والفني من خلال المؤسسات الأمريكية، وتستهدف بشكل أساسي شرائح الشباب والنخبة الاقتصادية، فالسياسة

الأمريكية إلى ما بعد الثورة المصرية حاولت إعادة ترتيب علاقاتها داخل مصر للتكيّف مع الأوضاع الجديدة، والتي نتجت عن السقوط المفاجئ لنظام حسني مبارك، ما وضعها في خيارات صعبة، خاصة في ظل تشتت وضعف القدرات السياسية للأحزاب والحركات الليبرالية.

يمكن القول أن التصريحات الأمريكية ترتكز على نتائج مناقشات لجنة العلاقات الخارجية في نيسان الماضي، والتي دارت حول مستقبل الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، حيث أفادت التوصية إمكانية انتقال الإخوان من حالة التهميش في ظل نظام مبارك إلى حالة وجود فرصة لتعظيم دورهم في الحياة السياسية المصرية، واستئناف النشاط السياسي المشروع بعد عقود من العلاقات المتوترة مع النظام العسكري.

ثانياً: مستوى الحوار المتوقع

تشير الخبرات السياسية لفترات الحرب الباردة وتكوين نظم ما بعد التحرر من الاستعمار، أن الحوارات التي دارت بين الدول والحركات الاشتراكية والنخبة السياسية اتسمت بتفاوت التأثير، إذ فرضت قيوداً على الحركات الساعية للاستقلال، وظلت تؤثر عليها منذ وصولها للسلطة، ما ينطبق على غالبية الحركات والأحزاب التي وصلت للسلطة في بلدان العالم الثالث خلال فترة ما بعد الاستقلال، فالولايات المتحدة ترى أن الحوار مع الإخوان لا يعد حواراً على مستوى القيادة، لكنه يتخذ شكلاً رأسياً يشمل المستويات التنظيمية المختلفة، وبهذا المعنى تسعى الولايات المتحدة لتوسيع نطاق الاتصال السياسي مع الإخوان، بحيث تتمكن من الاقتراب من تحليل التفاعلات الداخلية ومتابعتها عن قرب، وبشكل عام، تثير هذه الصيغة العديد من الإشكالات، لعل أهمها ما يتعلق بطبيعة الحوار السياسي غير المتناسق، والذي يدور بين دولة بمؤسساتها، وبين حركة اجتماعية أيديولوجية.

ثالثاً: جدول الحوار

وضعت الولايات المتحدة أجندة أولية للحوار مع الإخوان، تمثل في أهمية المبادئ الديمقراطية، خاصة الالتزام بعدم استخدام العنف، واحترام حقوق الأقليات، وتمكين المرأة بشكل كامل في أي نظام ديمقراطي، والالتزام بالسوق الحرة، واحترام معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو ما يتوافق مع الرؤية الأمريكية للتحول السياسي في البلدان العربية، إذ تركز على تدعيم خيار الديمقراطية الليبرالية، لكن اللافت أنها تضمنت احترام حقوق الأقليات، وهي سياسة تتيح فرص أوسع للتدخل في الشئون الداخلية، فذهبت جماعة الإخوان إلى أن أجندة الحوار يجب أن تنصب على الشئون الداخلية لمصر، ولا تشمل قضايا تم الانتهاء منها، كالأقباط والمرأة، كما أكدت على مساندة حركة حماس والقضية الفلسطينية في إطار نصرة المظلومين.

ترى اتجاهات السياسة الأمريكية إمكانية التوافق بين الإخوان وأمريكا على بعض القضايا المرحلية المرتبطة بالاستقرار السياسي، فيما ذهبت تعليقات كثير من المحللين خاصة من معهد دراسات الشرق الأدنى إلى أن عوامل الخلاف تعد أكبر بكثير من التوافق، ليس فقط فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية ولكن بما يرتبط بالمواقف السياسية تجاه إسرائيل، والنفوذ الأمريكي في مصر والدول العربية، وهي نقاط تتداخل مع المصالح القومية الأمريكية، وهنا يمكن القول أن تركيز الولايات المتحدة على معيار الطابع السلمي لجماعة الإخوان لا يعد كافياً لتجاوز الكثير من الخلافات الأيديولوجية، خاصة وأن الإعلان الأمريكي يركّز على الأبعاد العملية والمرحلية المرتبطة بتغيّر الأوضاع السياسية في مصر.

رابعاً: موقف الإخوان من الحوار مع الولايات المتحدة

من جانبها رحبت جماعة الإخوان بالاتصال مع الولايات المتحدة، على اعتبار أن الحوار السياسي يعد من المبادئ الأساسية للجماعة، لكنها رأت أن الحوار يتم في إطار

تحقيق المصلحة الوطنية، ولا يؤدي للتدخل في الشئون الداخلية، ومع تداعيات الموقف من الاتصال السياسي مع أمريكا أوضح الإخوان أن أي اتصال يجب أن يتم تحت مظلة سيادة الدولة ورعاية وزارة الخارجية، وهو تصرف يتّسق مع المواقف السابقة للجماعة وقت نظام حسني مبارك، وذلك على خلاف التعليق الأولي لحزب الحرية والعدالة الذي ذهب لإمكانية قيام اتصالات مع الولايات المتحدة دون حضور ممثل للدولة، إذ إن الحزب يعد مؤسسة سياسية تعترف الدولة بوجودها، وهذا ما يثير جدلية العلاقة بين الجماعة والحزب، والتنسيق حول المواقف السياسية ذات الطابع الاستراتيجي، فمن المتوقع أن يظل ضعف التنسيق، إشكالية مستمرة في الفترة القادمة نظراً لعدم وضوح فكرة استقلال الحزب عن الجماعة، أو عدم وضوح فكرة تقسيم العمل فيما بينهما.

خامساً: موقف الطرفين (الحذر المتبادل)

يبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة تسعى لإحداث تغيير جذري في موقفها من جماعة الإخوان كحركة إسلامية تتمتع بانتشار إقليمي ودولي، غير أن تحليل تصريحات المسئولين والخبراء الأمريكيين يوضّح أن موضوع الحوار مع الإسلاميين لا يزال يشكل انقساما في عملية صنع السياسة الخارجية، إذ فسرت الخارجية الأمريكية الاتصالات المحدودة بأنها طريقة للتعرف على أفكار الإخوان ومواقفهم من القضايا السياسية المصيرية، فيما انقسمت مناقشات الخبراء والرأي العام إلى فريق مؤيد للحوار لاعتبارات عملية ترتبط بأجزاء ما بعد الثورة المصرية، وفريق يرى أن فرص نجاح الحوار تعد ضئيلة، نظراً للخلافات الأيديولوجية، ويرون أن على الولايات المتحدة الاستمرار في دعم الحركات الليبرالية في العالم العربي كخيار استراتيجي، لذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة تتبنى سياسة حذرة في التعامل مع الحركات الإسلامية، فتصريح الخارجية الأمريكية لا يصل لمستوى الوثيقة السياسية، لكن الحذر الأمريكي يقابله حذر من قبل الإخوان من الاتصال المباشر مع أمريكا، ما يمكن تفسيره بالخوف من حدوث تقلبات في السياسة المصرية تؤدي للإضرار بسمعة الجماعة وصورتها الذهنية، وتتخذ الاتصالات

ذريعة لشن حملة لاستبعادها من الحياة السياسية، فيما يذهب تفسير آخر إلى أن جماعة الإخوان تدرك مدى تباعد المصالح مع الولايات المتحدة، ليس على مستوى المصالح الداخلية المصرية ولكن أيضاً على مستوى العلاقات الإقليمية.

الركود الفكري

رغم مضي أربعة أشهر على بدء الثورة، لم تتبلور أفكار سياسية أو اقتصادية لإصلاح أوضاع البلاد، وظلت أفكار السياسات العامة للدولة أسيرة المسار السابق، وإن كانت هذه الفترة تعد قصيرة، إلا أن استمرار غياب الأفكار وغموض برامج الإصلاح سوف يثير الكثير من الجدل، ليس فقط حول دور المجلس العسكري ولكن أيضاً حول جدارة أي من التيارات الفكرية لتحمّل عبء الدولة خلال المرحلة المقبلة، ومن ثم، فإن المشكلة الأساسية تتمثل في التشغيل الكفء للاقتصاد المصري لتلبية الحاجات المحلية العاجلة، وخفض الحاجة لموارد ومساعدات خارجية تهدد استقلال الدولة.

لم يتوقف الاصطفاف بإعلان نتائج الاستفتاء، ولكنه تطور لأشكال أخرى، وكان من اللافت قيام التيارات العلمانية بشن حملة دعائية إعلامية، ليس فقط ضد الحركات الإسلامية ولكن للطعن في صلاحية الفكرة والأطروحات الإسلامية لإصلاح أحوال البلاد، وهي حالة تعبّر عن العمق في الخلاف والعداء لكل ما يتصل بالفكرة الإسلامية، ولعل أهم ما تناولته تلك الحملة، هو ما يتمثل في استدعاء لأحداث تاريخية متحيزة، وذلك لتوضيح أن تحالف الإخوان مع السلطة تسبب في إهدار التحول الديمقراطي، وأشارت الحملة في هذا السياق إلى أن تحالف جماعة الإخوان مع المجلس العسكري سوف يجهض فكرة الديمقراطية، وتعد الانتقادات التي وجهت لجماعة الإخوان بسبب الامتناع عن المشاركة في جمعة ٢٧ أيار، هي الأشد ضراوة، حيث لم تدّخر التيارات العلمانية وسعاً في محاولة إخراج الإخوان من مسار الثورة، وذلك بادّعاء وجود تحالف، (صفقة) بين الإخوان والسلطة، وبشكل عام عكست تلك الحملة مدى التربص العلماني لكل

تصرفات الإخوان كجماعة أو أفراد، وهي حالة تقترب من المفاصلة السياسية ومن المحتمل أن تتخذ علاقة صفرية.

اتجهت التيارات العلمانية بجناحيها الليبرالي واليساري للتفكير في تكوين تحالفات انتخابية، بهدف مواجهة احتمال تقارب الإخوان والسلفيين، وهذا التحالف يعد امتداداً لتحالف الأحزاب الأربعة (الوفد– التجمع– الناصري– الجبهة)، ولكن في الوقت الحالي توجد توجهات لضم الأحزاب الجديدة لتوسيع نطاق المواجهة مع الإخوان، وتكمن أهمية هذه الحالة في أن اتساع مجالات المشاركة السياسية ووجود العديد من الانتخابات؛ النقابية والتشريعية، ما سيساعد على تعميق حالة الاصطفاف، رغبة في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من التمثيل المهني والسياسي، وذلك باعتبار أن النجاح في الانتخابات بأنواعها، يضفي المزيد من الفرص لتحديد هوية الدولة والنظام السياسي، وعكست المواقف الفكرية حالة الاصطفاف على أساس أيديولوجي، وقد اتضح هذا التوجه منذ بداية النقاش حول أولويات العمل الوطني وتحديد أجندة المرحلة القادمة، وأخذ الاصطفاف ذروته لدى التعامل مع الجدل حول ملائمة الاستفتاء على تعديلات دستورية، وذلك لقيادة البلاد نحو التحول الديمقراطي، وكانت الملامح العامة للاصطفاف تعكس حالة من الانقسام والقلق بين التيارات الإسلامية من جهة وبين التيارات العلمانية من جهة أخرى.

انعكس غياب الأفكار الخلاقة في جلسات الحوار الوطني والوفاق القومي، حيث اتسمت الجلسات؛ بالتوتر الشديد تجاه المخالفين في الرأي، وبعدم الجاهزية لطرح مشروعات أو أفكار لتحقيق الانتقال السياسي والاقتصادي، ومن ثم اتجهت المناقشات للتركيز على وضع أولويات لمن لهم حق المشاركة، وإعادة النقاش حول المسار السياسي لاستكمال تكوين مؤسسات الدولة، ومن ثم صار الحوار الوطني والوفاق القومي إطاراً غير ملائم لوضع أفكار للمستقبل السياسي والاقتصادي، ومن المتوقع أن تكون هذه المنابر صيغة لإثارة الخلافات الفكرية، ولذلك يعد من الأهمية، العمل على تحويل مهام

صياغة المرحلة الانتقالية وما بعدها للجانٍ من الخبراء، لتقديم الحلول العاجلة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيما تستعد الأحزاب السياسية للانتخابات.

موقف الكنيسة

شكل دخول ملف المسيحيين والكنيسة الأرثوذكسية على خط التوتر السياسي في الدولة، واحداً من التحديات المهمة للمضيّ نحو الاستقرار السياسي، وذلك من خلال تكرار الاعتصام وتنامي مطالب تتسم بالعنصرية والدعوة الواضحة للتدخل الأجنبي، وكان من اللافت أن الخطاب المشترك بين فئات المسيحيين يتقارب مع المناوئين للتيار الإسلامي والداعين لتهميش دورهم السياسي، وذلك إلى جانب توجيه انتقادات مباشرة للجيش، وبغض النظر عن سعي المسيحيين لتشكيل ظهير سياسي لمطالب العلمانيين، فإن الهدف الرئيسي للكنيسة يتمثل في تعزيز حيّزها في السياسة المصرية، رغم معاداتها للثورة وتضامنها مع النظام السابق والحزب الوطني، عبر ابتزاز الدولة والمجتمع للحصول على أقصى مكاسب ومزايا ممكنة خلال فترة ما قبل الانتخابات، ولعل المكاسب المرحلية تتمثل في خفض فرص الإسلاميين في الوصول للسلطة أو المشاركة فيها، ولكن حتى الآن لم تتضح أشكال الدور السياسي للكنيسة تجاه الشئون العامة، حيث ظلت مطالبها تنحصر في الحصول على المصالح الخاصة للمسيحيين، فرغم تضامنها مع مظاهرة ٢٧ أيار، لم يتضح وجود تأثير لها طوال يوم المظاهرة.

الوضع الاقتصادي

حاولت الحكومة المصرية خلال شهر أيار وبداية شهر حزيران/ يونيو ٢٠١١ فرض سلطة الدولة، وذلك من خلال العمل على منع الإضراب عن العمل والاعتصام، حيث أن استخدام هذه الوسائل في التعبير عن الرأي لا يناسب أوضاع المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة، وخاصة في ظل تزايد خدمات الدَين الأجنبي وتزايد معدّلات السحب من

احتياطي العملات الأجنبية وتدهور عوائد قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعد بالتالي مؤشراً على مدى عمق الأزمة الاقتصادية، وتفاقم مشكلات تمويل المشروعات، وشكّل الجدل حول أبعاد الأزمة الاقتصادية واحداً من مسارات الجدل السياسي حول أولويات المرحلة الانتقالية، حيث اتّجه التيار اليساري لتفنيد ما ذهبت إليه الحكومة من سياسة حافة الهاوية بالنسبة للأداء الاقتصادي، حيث رأى العديد من الكتاب اليساريين أن الاقتصاد المصري لم يصل إلى مرحلة الأزمة أو حافة الانهيار، ورغم استناد تقدير المجلس العسكري لمؤشرات الاقتصاد الكلي في جانبيه المالي والنقدي، فإن تحليلات اليسار لم تنكر وجود أزمة اقتصادية، سواء في السياسات المالية أو النقدية، ولكنها أرجعت الأسباب لسياسات النظام السابق، والتي شكلت عائقاً أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم إدراك وجود مشكلة في الاقتصاد المصري، فقد اعتبرت تلك الكتابات خاصة التي نشرت بجريدة الأهرام، أن حديث المجلس العسكري والحكومة عن المخاطر الاقتصادية هو بمثابة "تخويف" لأجل مصادرة الحريات السياسية والتمهيد لتبرئة رموز النظام السابق.

انصرفت تقديرات المجلس العسكري والحكومة إلى حدوث تدهور ملحوظ في التمويل بما يدفع للاعتماد على القروض والمساعدات الأجنبية، فيما ذهبت كتابات اليسار إلى تبني تفسيرات سياسية، ولم تضع بدائل للتمويل العاجل، حيث رأت أن تقديرات الحكومة تعزّز استمرار المجلس العسكري والحركات الإسلامية، ويعد هذا الخلاف امتداداً للجدل بين التيارات العلمانية من جهة، وبين الحكومة والتيارات الإسلامية والمحافظة من جهة أخرى حول أولويات العمل الوطني والمفاضلة بين صياغة الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية.

في الوقت الراهن تحاول الحكومة توليد مصادر جديدة لتمويل النفقات العامة، سواء من خلال فرض ضرائب جديدة كالضرائب على الأرباح أو العودة للعمل بالضرائب القديمة، إلا أن حالة الركود الاقتصادي، وتباطؤ النمو في المشروعات العامة

والقطاع الخاص حدّ من قدرة الدولة على المضي في فرض أعباء جديدة على المشروعات أو الأفراد، ولذلك من المتوقع أن تواجه الحكومة مشكلات في التمويل في الأجل القصير، وليس هناك من مصادر سوى الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية والتي تكون عادة محمّلة بشروط سياسية تُضعف سيطرة الحكومة على توجيه التنمية أو وضع أفضلية للمشروعات والسياسات العامة.

التمويل الأجنبي للتنمية

تناولت قمة مجموعة الثماني والتي عقدت في مدينة "دوفيل" الفرنسية بنهاية شهر أيار/ مايو ٢٠١١، الجوانب المختلفة لسياسة المجموعة تجاه التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية، فيما تراجعت أهمية القضايا الأخرى، كالقضية الإيرانية والفلسطينية، وهو ما يعكس تطلعها لإعادة ترتيب الأولويات خلال السنة القادمة.

رغم أن التحولات في مصر شكّلت مجالاً للتوافق بين الدول الثماني، إلا أنه لم يزل هناك قضايا أخرى تشكل مصادر قلق، ومنها إيران، والإرهاب، ومسار السلام في الشرق الأوسط؛ وسوريا، وليبيا، وهو ما قد يؤثر على تداخل أولويات سياسة مجموعة الثماني تجاه الدول النامية بشكل عام، وخاصة ما يتعلق بتوجيه القروض والمساعدات الدولية المشروطة، فمع ظهور الثورة في الدول العربية ومقتل بن لادن، تراجعت أهمية المساعدات الموجّهة للدول الأفريقية، وقد أكدت القمة على حكم القانون كأساس للعلاقة بين سلطات الدولة، وذلك على أن تؤسس عملية بناء الدولة على الديمقراطية الليبرالية وبالتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية، وذلك لضمان توطين الفلسفة الليبرالية في بنية الدولة، وقد تبنت قمة الثماني ما أطلقت عليه «الشراكة الدائمة» التي تعني دعماً سياسياً ومالياً لمصر للمساعدة على الانتقال للديمقراطية الليبرالية.

اتجهت دول المجموعة لزيادة علاقاتها التجارية والاقتصادية مع مصر، حيث أعلنت فرنسا عن زيادة حجم التبادل التجاري مع مصر بنسبة ٣٠٪، وتساعد هذه السياسة تلبية جانب من متطلبات تشغيل الاقتصاد المصري، ولكنها تعمل من جانب آخر على تعميق

اعتماد الاقتصاد المصري على اقتصاديات مجموعة الثماني، وبالتالي تتزايد أبعاد التبعية الاقتصادية، وهناك إدراك مشترك بين مصر ومجموعة الثماني، بالخلل الهيكلي في الاقتصاد الكلي (السياسات المالية والنقدية)، وقد اقتربت دول الثماني من هذه المشكلة وفق الآليات التقليدية لمؤسسات التمويل الدولية والتي تقوم على المنح والقروض، حيث تعهدت بتقديم مساعدات تقدر بـ٢٠ مليار دولار خلال ثلاث سنوات، وتستخدم هذه المساعدات في التنمية السياسية والاقتصادية، وذلك على أن تسير عملية التحوّل السياسي والاقتصادي على مسار دول وسط وشرق أوروبا، وهي تجارب التزمت بالديمقراطية الليبرالية كأساس لبناء الدولة.

تشكل السياسة الأمريكية قوة الدفع الأساسية لسياسة الثماني الكبار، ومن خلال تحليل المواقف الأمريكية يتضح أن أولويات التنمية الاقتصادية ستكون في دعم القطاع الخاص ووضع سياسات إنقاذ قصيرة الأجل يموّلها البنك الدولي، لضمان استمرار الاستقرار السياسي، وفي هذا السياق ستشكل سياسات التمويل قصيرة الأجل التحدي الرئيسي للاقتصاد المصري.

وبشكل عام، تعد مقترحات مجموعة الثماني امتداداً لرؤاها وإستراتيجيتها للتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تقوم على تكوين نظم سياسية تقوم على الديمقراطية الليبرالية، وخاصة الاقتصاد الرأسمالي وتمكين المرأة، وهي سياسات ظلت تعمل على الترويج لها خلال العقود الماضية، ولكن رغم سقوط بعض النظم في الشرق الأوسط، إلا أنه ليس من المتوقع أن تواجه الدول الكبرى صعوبة في التدخل لدى بلدان جنوب وشرق المتوسط، وذلك بسبب ضعف البنى السياسية والاقتصادية، ومن الواضح استمرار السياسات الاقتصادية للدول الكبرى في التركيز على خفض الإنفاق الحكومي واستكمال تقليل الدور الاقتصادي للدولة، حيث تربط بين تقديم القروض والمنح وبين عدم التوسع في التوظيف لدى الحكومة أو القطاع العام، وهو ما يشكل معضلة في الاقتصاد السياسي لإدارة الدولة، حيث من الواضح أن هذه السياسة تشكل قيوداً على

السياسات العامة للدولة، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف قدرات القطاع الخاص، وهي أوضاع تتطلب زيادة النفقات العامة وترقية الوظيفة الاقتصادية للدولة.

وفقا للخبرات السابقة، يعد من المتوقع أن تتجه المساعدات والقروض الأجنبية لدعم دور القطاع الخاص وبعض السياسات قصيرة الأجل التي تؤدي لتثبيط التوتر الاجتماعي، غير أنه فيما يتعلق بالتنمية السياسية والاجتماعية، سيتوجه التمويل الأجنبي للترويج للديمقراطية الليبرالية، سواء في مناهج التعليم بالجامعات الخاصة أو الحكومية، ودعم الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية، ولذلك يعد الاعتماد على التمويل الذاتي للتنمية وصياغة سياسة اقتصادية واضحة لا تعتمد بالأساس على المساعدات الخارجية ولكن تقوم على توظيف الإمكانات والطاقات المتاحة في الاقتصاد الوطني حتى لا تتحكم الدول المانحة في مسار التنمية وتحديد نوعية المشاريع التي يحتاجها الاقتصاد المصري.

خلاصة

فيما يتعلق بالجدل حول هوية الدولة ومحاولات إقصاء الشريعة أو تجنبها، لا يرجّح حدوث تقارب بين الإخوان والتيارات العلمانية، وخاصة في ظل استنادها لمظلة التوافق مع الغرب على علمانية الدولة والقطاع الخاص، وبالنظر للقدرات المالية للدول الغربية، فإن استمرار هذا الوضع سوف يؤدي لفرض واقع سياسي يميل نحو دعم القيم التي يريدها المشروع الغربي لمصر، ولذلك يعد من الأهمية صياغات مبتكرة للتمويل الذاتي لمصر في عهدها الجديد، وإعادة صياغة العلاقات التجارية لخدمة الاقتصاد الوطني وتمويل سياسات الإنعاش قصيرة الأجل.

وفيما يتعلق بفكرة الحوار بين أمريكا والإخوان المسلمين في مصر، فهنالك جدل حول مسار التحول السياسي، فالنفوذ الأمريكي في مصر يشكل واحدة من أهم القضايا الجدلية ليس فيما بين الحركات والأحزاب السياسية، وأيضاً داخل المؤسسات السياسية،

لذا فالمتوقع أن تكون العلاقة مع الولايات المتحدة مثار انتقاد، خاصة من قبل الأحزاب اليسارية، ثم الأحزاب الليبرالية والتي تعتبر نفسها تتمتع بتقارب مع الأمريكيين ما يفرض قيوداً على "لتحالف من أجل مصر" والذي صار يتسع للتنوّع الأيديولوجي، ثم إن دخول أمريكا على خط التفاعلات السياسية سيؤدي إلى إعادة الاصطفاف، ليس على أساس الأيديولوجيا بل وعلى أساس الولاء الوطني، والانتماء للثورة، حيث ثمة قناعة مشتركة تذهب إلى أن الأهداف والمصالح الأمريكية تتعارض مع الثورة المصرية، ينسحب هذا الأثر أيضاً على مستوى المؤسسات السياسية التي تدير شئون البلاد في الفترة الراهنة، خاصة فيما يتعلق بإدراك المجلس العسكري لأبعاد المصالح الأمريكية، وهنا يمكن التركيز على واحدة من أهم الملامح التي تشكل الموقف السياسي للجيش من السياسة الأمريكية، وهو ما يتعلق ببرامج خفض عدد الجيش ومستوى تسليحه الذي أدى إلى خفض دوره السياسي وقت نظام مبارك، فيما ارتفع نفوذ جهاز أمن الدولة ورجال الأعمال الموالين لأمريكا.

إن تنامي النفوذ الأمريكي بعيداً عن المؤسسات الرسمية سوف يشكل عنصر قلق في السياسة المصرية قد تقلل فرص التوافق على إدارة الفترة الانتقالية، دون التقليل من أهمية انطلاق الدعوة الأمريكية للحوار، ومن ثم تنفيذه مع جماعة الإخوان المسلمين في العلن وبشفافية، حيث سيؤثر ذلك على قوى الشد العكسي الصهيونية في الكونجرس والإدارة الأمريكية، الذين لم يزالوا يتحفظون على نتائج الثورة في مصر خاصة فيما يتعلق بتقدم قوى الإسلام السياسي للمشاركة في الحكم وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، ما قد يشكل رسائل طمأنة أولية قد تسعف مصر في عهدها الجديد لاجتياز الاختبار الدولي دون اعتراضات جوهرية من حيث المبدأ، سواء على صعيد بناء النظام السياسي الجديد، أو على صعيد سياساته وعلاقاته العربية والإقليمية والدولية، ما يفترض أن يكون حافزاً للقوى السياسة المصرية وقيادات الدولة من اتخاذ موقف من استجابة الإخوان المسلمين لدعوة الحوار هذه.

توجهات الاتحاد الأوروبي نحو التحولات السياسية في المنطقة العربية*

مقدمة

تتطلب توجهات الاتحاد الأوروبي إزاء التحولات السياسية في المنطقة العربية الحديث الموجز عن علاقات الاتحاد بالمنطقة العربية في سياقها التاريخي، ثم الوقوف على أهم العوامل والمصالح التي تشملها تلك العلاقات، إذ إنها التي شكلت المواقف الأوروبية تجاه التغيرات السياسية في بعض الدول العربية قبل أشهر قليلة، والتي لا تزال آثارها مستمرة إلى الآن؛ علماً أن هذه المواقف لم تكن على نمط واحد منذ بداية هذه الأحداث، لوجود تباين بشدة الاهتمام والتفاعل، تسيطر عليه الرؤية التقليدية الأوروبية المعتمدة على المصالح.

أولاً: علاقات الاتحاد الأوروبي بالمنطقة العربية

اتخذت السوق الأوروبية المشتركة ابتداءاً من تشرين الثاني عام ١٩٩٣ مسماً جديداً هو الاتحاد الأوروبي، ودخلت حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي فحسب؛ بل تستهدف أيضا السير قدماً في طريق الوحدة السياسية، ما يتطلب امتلاك توجهات ومواقف سياسية مشتركة تجاه القضايا الخارجية والداخلية لهذا الاتحاد[١].

إن عدنا إلى الماضي قليلاً، وجدنا أن التفاعل السياسي تجاه العرب لم يأخذ مداه بصورة واضحة إلا بعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، عندها بدأ التفاعل الأوروبي يطالب بحذر بدور مستقل عن الولايات المتحدة، ثم ازداد الموقف الأوروبي

---

* إعداد أ.د. مخلد مبيضين، كلية العلوم الاجتماعية/ قسم العلوم السياسية/ جامعة مؤتة- الأردن.

[١] مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، ٢٠٠٧، ص١٠.

قرباً من العرب، خاصةً في الفترة ١٩٧٣–١٩٧٧، وذلك بتعزيز العامل الاقتصادي المتمثل بالحظر النفطي، وزيادة أسعار البترول، وتأثير ذلك على الاقتصاد والمصالح الأوروبية، ما أدى إلى تطور الوضع بخصوص القضية الفلسطينية، وصولاً إلى إعلان البندقية ١٣/ ٦/ ١٩٨٠، والذي تم فيه إدانة الأوروبيين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧، والاعتراف بضرورة إشراك الشعب الفلسطيني، المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط[٢]، لكن الدور الأوروبي شهد تراجعاً خلال ثمانينات القرن الماضي نتيجة عوامل دولية وإقليمية متعددة، كان على رأسها حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام١٩٩١، وعقد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أيلول ١٩٩٣[٣]، ما حال دون التوحّد الأوروبي في المواقف السياسية، ففقدان سياسة خارجية موحدة تمثل فقدان ركن وحدوي هام، إذن شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي بعض المحاولات الجادة من الاتحاد الأوروبي لخلق سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، نتيجة لعدة أسباب كان على رأسها تفكك الاتحاد السوفيتي، وانهيار الكتلة الشرقية، وظهور بعض المخاطر الجديدة على الأمن والاستقرار الأوروبيين[٤]، وقد تمثل ذلك بقيام الاتحاد الأوروبي بإرسال مبعوثي السلام الأوروبيين باستمرار للمنطقة، والاشتراك في اللجنة الرباعية الدولية الخاصة بخارطة الطريق التي تتكون من الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة.

---

[٢] المرجع نفسه، ص ١١.

[٣] فلاح خلف الربيعي، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد: ٢٣١٠ –١٢/ ٦/ ٢٠٠٨.

[٤] رسمي الشقيرات، توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً الآمال والتحديات، صحيفة أزمان، ١/ ١/ ٢٠٠٢. للمزيد أيضاً انظر: سعيد عكاشة، "المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب، رؤية عربية"، مجلة السياسة الدولية، عدد نيسان ١٤٨، ٢٠٠٢م، ص٧٨.

طالب الاتحاد الأوروبي بمواقف عديدة لدعم مطالب السلطة للشعب الفلسطيني؛ مثل ضرورة وقف السياسة الإسرائيلية بخصوص القدس الشرقية والمناطق المحتلة، وموقفهم المعارض لبناء الجدار العازل، وموقفهم إزاء سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد قادة المنظمات الفلسطينية؛ كاغتيال الشيخ أحمد ياسين ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٤ والدكتور عبد العزيز الرنتيسي ١٧/ ٤/ ٢٠٠٤ لكن دون جدوى، كما حاول بناء دور سياسي فاعل في عملية التسوية السلمية[٥]، وقد وجد نفسه مدفوعاً لوضع منظمات فلسطينية سياسية مقاوِمة على قائمة المنظمات الإرهابية، بضغط من الولايات المتحدة كحركة حماس، رغم أن بعض دوله قامت باتصالات سرية معها، على صعيد آخر، لم تنجح بعض دوله كفرنسا وألمانيا في ثني الولايات المتحدة عن التدخل العسكري في العراق، التي انقسمت مواقفهم تجاهه، فقد شاركت دولة عضو مثل بريطانيا في العدوان العسكري عليه.

وهناك خلاف بين الجانبين الأوروبي والعربي حول مشكلة الإرهاب تتعلق في تعقيدات تعريف الإرهاب ومفاهيمه، واختلافات بين الدول الأوروبية نفسها في سبل معالجة هذه الظاهرة؛ ففرنسا ترى ضرورة استبعاد الحل العسكري الانفرادي – تمثل أفغانستان حالة استثنائية – وتعارض مبدأ الضربة الاستباقية، أما بريطانيا فهي أميل إلى الموقف الأمريكي، حيث تعنون الإرهاب بصورة واضحة بالأصولية الإسلامية، وبأعمال المقاومة الفلسطينية.

ثانيا: المصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية

تعتبر المنطقة العربية من الناحية الجيواستراتيجية، الطريق الذي يربط أوروبا وآسيا وأوروبا وشرق أفريقيا، لذا تنظر دول الاتحاد الأوروبي إلى حالة الاستقرار على شواطئها الجنوبية والشرقية، باعتبارها أساساً حيوياً مهماً للعلاقات مع الجانب العربي، حيث أن النزاعات والصراعات الإقليمية وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية تشكل

---

[٥] بشير عبد الفتاح، "وثيقة جنيف: تسوية أم مناورة سياسية؟"، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير ١٥٥، ٢٠٠٤، ص١٢٩-١٣٢.

انعكاسات خطيرة على الجانب الأوروبي، نظراً لسهولة تحولها إلى نزاعات دولية، وتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية فيها، إضافة إلى البعد الاقتصادي الهام الذي تستند عليه العلاقات العربية الأوروبية وحجم التبادل التجاري وأهمية النفط والغاز الطبيعي[٦].

ازداد الاهتمام الأوروبي بدول المنطقة المغاربية التي تتمتع بمقومات اقتصادية وجيوبولتيكية، إذ تشكل سوقاً استهلاكية لتصريف منتجاتها، الأمر الذي أدى إلى قيام تنافس أمريكي أوروبي بخصوصها، حيث سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى ربط دول المنطقة المغاربية بمشاريع اقتصادية، وأمنية، وسياسية، تخدم مصالحها وتعزز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية[٧].

إذن تمتاز العلاقات الأوروبية العربية بتعدد مظاهرها[٨]؛يكمن المظهر الأول في تعدد وتنوع مصالحها؛ إذ لا يوجد مصالح أوروبية واحدة مع كل البلدان العربية؛ فيوجد لفرنسا اهتمامات ثقافية واقتصادية وعاطفية بشرق المتوسط وخاصة لبنان، وهي علاقة تتماثل مع النظرة الفرنسية لبلدان المغرب العربي الثلاثة؛ تونس والجزائر والمغرب، مع وجود بعض التباينات في التفاصيل، بينما يوجد لبريطانيا وفرنسا روابط وعلاقات تجارية مع دول الخليج العربي وبلاد الشام، في حين أن لكل من إيطاليا وألمانيا علاقات تجارية مع أغلب البلدان العربية، وهو حال أغلب الدول الأوروبية وإن اختلفت أهمية ودرجة

---

[٦] هايل المقداد السرحان، الموقع:http://www.alssrhan.com/vb/newthread.php تاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠١٠. تاريخ الدخول ١٠/ ٥/ ٢٠١١.

[٧] الغالب عبد المجيد، "التنافس الأوروبي- الأمريكي على المنطقة المغاربية: الاستراتيجيات والبدائل"، موقع المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، ٨/ أيار/ ٢٠٠٩. تاريخ الدخول ٢٧/ ٥/ ٢٠١١.

[٨] فايزة سارة، "التباس العلاقات الأوروبية العربية"، الحياة اللندنية، ١٧-٦-٢٠٠٦.

ومدى هذه العلاقات، مثل الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وتونس أو تلك التي مع المغرب، فهما ليستا صورة طبق الأصل من الاتفاقية المبرمة مع مصر[٩].

أما المظهر الثاني، فهو تأثر مجمل العلاقات العربية مع دول الاتحاد الأوروبي بتطورات الأوضاع السياسية التي تتوالى في المنطقة منذ تأسيس الاتحاد، فمثلاً كان لمواقف دول الاتحاد الأوروبي المختلفة من الحرب على العراق أثراً على تلك العلاقات، بحيث طرأ تحسن في العلاقات العربية مع كل من فرنسا وألمانيا، مقابل تدهور في العلاقات مع بريطانيا وإيطاليا، بعد ظهور الدعوات العربية لمقاطعة هاتين الدولتين.

أما المظهر الثالث، والذي ترتب على مجمل الوقائع المحيطة بالعلاقات العربية الأوروبية، وهو أن أصبحت هذه العلاقات محكومة بعدة مواقف[١٠]: أولها: موقف بريطاني ويكاد يكون متوافقاً مع الرؤية الأميركية، وثانيها: موقف فرنسي يتقارب مع الموقف الألماني تختلط فيه الاعتبارات الثقافية والاقتصادية، كالموقف الفرنسي من لبنان، وثالثها: موقف وسطي تمثله إسبانيا هدفه؛ إبقاء العلاقات على قاعدة أفق يتطور، كموقف إسبانيا المميز في العلاقة مع سوريا، وأساس هذا الموقف عدم عزل النظام ودفعه إلى تطوير علاقته وتفاعله مع البيئة الإقليمية والدولية، وآخرها: الموقف الدنمركي والسويدي الذي يقوم على التشدد في القضايا التي تمس العلاقات الأوروبية العربية.

ثالثا: التحولات السياسية العربية والمصالح الأوروبية

أ- الأسباب والدوافع

شهدت الدول العربية منذ استقلالها عن الاستعمار الأجنبي في خمسينات القرن الماضي إلي أوائل العام ٢٠١١، ركوداً ملحوظاً في الأوضاع السياسية والاقتصادية، فزاد معدل الفقر والبطالة ودخلت معظم المجتمعات العربية في محيط الإحباط والبحث عن

---

[٩] حسن نافعة، "اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذير"، مجلة أفكار؛ فكرية إلكترونية، afkar@afkaronline.org: تاريخ الدخول ٢٦/ ٥/ ٢٠١١.

[١٠] فايزة سارة، مرجع سبق ذكره.

مخارج، فهربت إلى بعض الدول الأمريكية والأوربية وبعض دول الخليج العربي، بحثاً عن لقمة العيش الكريم، فتراجع أداء حكومات منظمات المجتمع المدني تراجعاً واضحاً، وعلى مستوى الزعماء والقيادات السياسية في الدول العربية، فقد بقي عدد من الحكام على سدة الحكم لسنوات طويلة، ما دلّ على التسلط والدكتاتورية وحكم الفرد الواحد وحزب الحاكم الواحد، فكما يقول أحد الباحثين: "... صارت اجتماعات جامعة الدول العربية للاختلاف، وليس للاتفاق، وظلت قضية الهوية العربية ضائعة، وظل الحصار والاستعمار الإسرائيلي لفلسطين أمر ثابت، وتكونت الأفكار السوداء في أعماق كل عربي خاصة الشباب، حتى جاءت رياح التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي يقودها شباب (الفيس بوك)"[١١].

كشفت الثورات الشعبية العربية بدءً من الثورة التونسية الشعبية ظاهرة جديدة في المشهد العربي تمثل في كونها انتفاضات شبابية، مع وجود فروق فيما بين هذه الثورات، فهي حركات شبابية مستقلة، وذات روح معنوية عالية، نقطة ارتكازها واستراتيجيتها؛ الإصرار الملفت على إسقاط النظام الفاسد المستبد، واعتبار ذلك هدفها الاستراتيجي[١٢].

بدأت أولى الثورات العربية في ١٧/ كانون ثاني في تونس الخضراء إذ أطاح الشباب حكماً دام ثلاثة وعشرين عاماً للرئيس زين العابدين بن علي، ثم جاءت ثورة شباب ٢٥/ كانون ثاني، التي اقتلعت الرئيس المصري حسني مبارك بعد حكم دام ثلاثون عاماً. أما في اليمن حيث استمر حكم الفرد الواحد والحزب الواحد ثلاثة وثلاثين عاماً، ما سمح بتفشي المحسوبية، والفساد المالي والإداري، وضعف الأداء، وغياب التثقيف

---

[١١] خالد العيزقي، "رياح التغيير في الوطن العربي"، ١٨/ ٥/ ٢٠١١ في: http://www.yemen press.com/article290.html).

[١٢] محمد المصلح، "الثورات الشعبية في العالم العربي رؤية شرعية"، ٢٧/ ٢/ ٢٠١١. في إسلام أون لاين. تاريخ الدخول ٢٣/ ٥/ ٢٠١١.

الاجتماعي، وغياب البرامج الداعمة لمستقبل الشباب، ما أوعز بفاعلية لاندلاع ثورة الشباب اليمني مطالبة بالتغيير لكل مناحي الحياة، كما اجتاحت الثورات معظم الدول العربية بمعايير مختلفة من ليبيا إلى البحرين وسوريا وفلسطين والأردن حتى السعودية مطالبة كلها بالتغيير الحقيقي وإلى مستقبل أفضل للأجيال القادمة[١٣].

أما السبب الرئيسي للثورات العربية، كما يقول أحد الباحثين: فهو "تفاقم الأوضاع الداخلية، وتغلغل الفساد في الأنظمة السياسية بالمقام الأول، إذ تحملت الشعوب العربية ما يفوق طاقاتها بمراحل عدة، فيما عجز الحكام عن معرفة حد احتمال شعوبهم، أو تجاهلوا هذه النقطة تماماً، ما جعلهم في نهاية الأمر أمام واقع "متفجّر" على كافة الأصعدة، فقد صارت الثورات تطرق كافة المجتمعات العربية تقريباً دون استثناء!"[١٤].

ب- الاتحاد الأوروبي والثورات الشعبية

تلكأت دول الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الثورات الشعبية في تونس ومصر، لأنها كانت تخشى من انعكاسات الثورتين على الواقع الديمغرافي في أوروبا بعد موجات الهجرة السريّة إلى دول الاتحاد الأوروبي[١٥]، فتخوفت من النزوح الجماعي، إلى الدول الأوروبية، وقد تعهد وزراء داخلية دول الاتحاد في اجتماع عقدوه في مقر الاتحاد بالعاصمة البلجيكية بروكسل ١٢/ ٥/ ٢٠١١ بالمحافظة على اتفاقية شينغن؛ التي تتيح السفر الحر عبر ٢٥ دولة أوروبية باعتبارها واحدة من أعظم الإنجازات الأوروبية، وقال وزير الداخلية المجريّ بهذا الصدد: "هناك موقف واضح عبّر عنه كل الوزراء المشاركين في الاجتماع، ملخصه؛ أن حرية انتقال المواطنين تعتبر إحدى أهم إنجازات الاتحاد

---

[١٣] خالد العيزقي، مرجع سبق ذكره.

[١٤] سعد الدين الأعرج، "ثورات التغيير تتوالى، والحكومات تقف عاجزة أمامها!!" ١٩/ ٣/ ٢٠١١. فلسطين أون لاين ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

[١٥] راديو كلمة اليوم، ٨/آذار/ ٢٠١١: النشرة الرئيسية للأنباء "الاتحاد الأوروبي يدعم إجراء إصلاحات ديمقراطية في شمال إفريقيا".

الأوروبي وعلينا المحافظة على هذا الإنجاز "[١٦]، وأيدت ١٥ من دول الاتحاد الـ ٢٧ الإجراء الجديد، بينما عارضت قبرص بشدة وتحفظت بلجيكا ومالطا وإسبانيا، بينما عبّرت المفوضية الأوروبية عن شكوك جدية، حول مدى تماشي القرار الدنمركي مع القوانين الأوروبية والدولية، فموضوع الانتقال الحر للأشخاص عبر الحدود الأوروبية قد انتقل إلى الواجهة مؤخراً نتيجة زيادة الهجرة من تونس وليبيا عقب الانتفاضات التي شهدت فيها، وبعد تدفق اللاجئين إلى إيطاليا ما حدا بالحكومة الإيطالية إلى منحهم أذونات إقامة تسمح لهم باستغلال بنود اتفاقية شينغن للانتقال إلى دول أوروبية أخرى[١٧].

كما أعلن الاتحاد الأوروبي نيته تقديم حوافز مالية وتنظيمية لدول المغرب العربي لتشجيعها على إجراء إصلاحات ديمقراطية، وقالت صحيفة الفايننشال تايمز: "إن الاتحاد يبحث خطة يجري إعدادها لعرضها أمام مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وتشمل مساعدات تنموية إضافية وتخفيف القيود المفروضة على الهجرة وخفض الحواجز التجارية[١٨]، وقال أيضاً بالتغيير والإصلاح، وسنجري تسويات أقل مع الدول التي لا تتبع هذا الطريق "[١٩]، وقد أعلنت كاثرين آشتون مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي عن تمويل إضافي يبلغ 2.5 مليار يورو (٣,٣٨ مليار دولار) على الأقل لدعم الإصلاحات في تونس ومصر ودول أخرى في شمال أفريقيا[٢٠].

---

[١٦] وكالات: "الثورات العربية تفجر الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي"، موقع علامات أون لاين تاريخ ١٣/ ٥/ ٢٠١١.

[١٧] المرجع نفسه.

[١٨] صحيفة الفايننشال تايمز (الثلاثاء ٧/ آذار/ ٢٠١١).

[١٩] راديو كلمة ليوم ٨ آذار ٢٠١١: النشرة الرئيسية للأنباء "الاتحاد الأوروبي يدعم إجراء إصلاحات ديمقراطية في شمال إفريقيا".

[٢٠] انظر: موقع AFRICAN MANAGER : 21-02-2011 الاتحاد الأوروبي يسعى لتمويل إضافي للمنطقة العربية بعد الثورات.

كانت نداءات الإتحاد الأوربي الخجولة للحكومات العربية بضرورة احترام إرادة الشعوب، كما كانت مطالبة الحكومة البحرانية بضرورة بدء الحوار الشامل، واحترام إرادة الشعب في انتخاب نظامه السياسي، خاصة بعد السماح بالتدخل العسكري للقوات السعودية ودرع الجزيرة للبحرين لوقف الاحتجاجات والثورة الشعبية، وقد أبدى وزراء خارجية الاتحاد قلقهم من "قمع" السلطات البحرينية المستمر للاحتجاجات الشعبية الداعية لإصلاحات دستورية[٢١].

استمرت مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه تلك التطورات منذ بدايتها؛ ففي ٢٣/ ٥/ ٢٠١١ قرر الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على الرئيس السوري، وطالب الرئيس اليمني بتوقيع الاتفاقية التي عرضتها دول مجلس التعاون الخليج العربي، عندما رفض توقيعها للمرة الثالثة، وقامت فرنسا مع الولايات المتحدة بنشر طائرات هيلوكبتر في ليبيا لزيادة الضغط على الرئيس الليبي[٢٢]، انطلاقاً من مصالح الاتحاد الذاتية دون اكتراث لأسباب ودوافع تلك التحولات الثورية، إذ كان لهم وللولايات المتحدة حساباتهم الخاصة، والتي تتمثل فيما يأتي:

١- إسرائيل والحسابات الأوروبية

فاجأت الثورة التونسية الساسة الغربيين، مما أدى إلى تأخر مواقفهم وترددها فيما بعد، وكانت المخاوف منذ اللحظات الأولى من انتشار شرارة الثورة من تونس ليس إلى الشمال الإفريقي؛ بل إلى مصر تحديداً، لأن الوضع في مصر منذ اتفاقية كامب ديفد هو المدخل الأول والأهم إلى جميع ما يرتبط باستمرارية الوجود الإسرائيلي وتفوقه عسكرياً، من خلال الحروب، أو التسويات السلمية، وبالتالي فقد سارع الساسة الغربيون، وخاصة الأوروبيون إلى إعلان مواقفهم الرسمية، واضعين نصب أعينهم مصالحهم الحيوية، ففي

---

[٢١] انظر: موقع جريدة الفتح: العدد (٤٤٦)، (١٤) جمادي الأول ١٤٣٢هـ الموافق الاثنين (١٨) نيسان ٢٠١١م.

[٢٢] انظر موقع الجزيرة/ ٢٣/ ٥/ ٢٠١١.

حقيقة الأمر إن المواقف الأوروبية لا تعبّر عن رغبة في حدوث "تغيير ديمقراطي" في تلك الدول، بقدر ما تعبّر عن الخوف من أن يكون حجم التغيير المحتمل مغيباً للمرتكز الرسمي المصري في التعامل الغربي، مع استمرارية الوجود الإسرائيلي وتفوقه عسكريا.

٢- المبادرة الخليجية ودول الاتحاد الأوروبي

لقد قدم السفير الأميركي وسفراء الاتحاد الأوروبي في صنعاء جدولة للمبادرة التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي لتسليم الرئيس علي عبد الله صالح صلاحياته ونقلها لنائبه خلال ٣٠ يوما، وتنص المبادرة أيضا على توقيع اتفاق بين الرئيس وأحزاب اللقاء المشترك المعارض يتضمن نقل صلاحيات الرئيس خلال أسبوع من قيامه بإصدار قرار بتعيين نائب جديد له، على أن يتنحّى بعد شهر مع تمتعه بحصانة قضائية، كما تضمنت المبادرة قيام أحمد نجل الرئيس وقائد حرسه الجمهوري، بمغادرة البلاد برفقة رئيس جهاز الأمن القومي[٢٣]، ولكن دول الاتحاد لم تفعل شيئاً مادياً عند رفض الرئيس اليمني التوقيع على الاتفاقية للمرة الثالثة[٢٤].

٣- الثورة الليبية وتدخل مجلس الأمن والموقف الأوروبي

قوبلت الثورة الليبية بقتل المئات وقصفهم بالطائرات، ما أعطى فرصة لفرنسا والولايات المتحدة لتحسين علاقتهم وصورتهم السياسية عند العرب، بعد مطالبة العرب بالتدخل الدولي، وكان الموقف الفرنسي شديد التفاعل مع الأحداث الليبية، فقد سارعت باقتراح فكرة الحظر الجوي على ليبيا، وقد حظيت بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية في مطالبها، فبدأ القصف الجوي للقواعد العسكرية الليبية والمعدات الثقيلة والتي ساعدت على قلب موازين الأحداث في ليبيا ولا يزال الأمر قائماً، وذلك بعد

---

[٢٣] انظر جريدة الفتح، المصدر السابق.

[٢٤] انظر موقع الجزيرة نت، تاريخ ٢٣/ ٥/ ٢٠١١.

صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ حول فرض الحظر الجوي ضد ليبيا، وما تتخذه قوات التحالف من إجراءات عسكرية لتنفيذه[٢٥].

وقد أكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون لصحيفة "الشرق الأوسط" قولها: "إن دول الاتحاد الأوروبي تحدد بنفسها كيفية المساهمة في العمل العسكري ضد ليبيا، واتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الالتزام بالقرار الأخير للأمم المتحدة بشأن ليبيا، مع إعطاء الحرية لكل دولة عضو في الاتحاد باتخاذ القرار الملائم لها بشأن المشاركة في العمل العسكري، كما اتفقت على ضرورة زيادة العقوبات الاقتصادية والمالية على نظام العقيد معمر القذافي، بما في ذلك قطاع النفط، الذي يمثل أحد المصادر الرئيسية للدخل"[٢٦]، بعد اعتراف فرنسا بالمجلس الانتقالي المعارض، واستقبال رئيسه في باريس، وقد قال غيدو فسترفيلي وزير خارجية ألمانيا: "نؤيد توسيع العقوبات لتشمل النواحي المالية والاقتصادية، والمعاملات التجارية بشكل عام، ومراقبة الحسابات المالية للقذافي، حتى لا يستغلها في شراء أسلحة"[٢٧].

٤- الموقف الأوروبي وسوريا

بدأت احتجاجات سوريا من درعا ثمّ تمددت بسرعة لتشمل الخريطة السورية، ولم تنجح واشنطن ولندن وباريس في الحصول من مجلس الأمن الدولي أو الجامعة العربية على مدخل للتدخل فيها كما حدث في ليبيا، إذ فشلت الدول الـ١٥ في مجلس الأمن الدولي الأربعاء ٢٧ نيسان/ ٢٠١١ في التوصل إلى توافق مشترك لبيانٍ يدين النظام السوري، إذ رفضت روسيا والصين ولبنان البيان بشدة، وفي محاولة لتجاوز معضلة

---

[٢٥] جريدة الشرق الأوسط، ٢٢/ آذار/ ٢٠١١.

[٢٦] المرجع نفسه.

[٢٧] المرجع نفسه.

الخلاف في مجلس الأمن اقترح وزير الخارجية الهولندي أوري روزنتال أن يعلّق الاتحاد الأوروبي المساعدات لدمشق وأن يفرض حظراً للسلاح، وعقوبات على زعمائها[٢٨].

في ١٧/ ٥/ ٢٠١١ أعلن الاتحاد الأوروبي موقفه كمنظمة، أنه سيرد على "القمع" في سوريا بخطوات جديدة، ما لم يغير النظام مسلكه، وقالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون: "نحن الآن في وضع نحتاج فيه لأن ندرس جميع الخيارات، لذا أعتقد أنه سيكون هناك عدد من الخطوات في الساعات والأيام المقبلة وسترونها"[٢٩]، وأكد وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبييه: "أن هناك غالبية أصوات بصدد التشكّل في الأمم المتحدة لإدانة قمع الثورة في سوريا"[٣٠]، وقال وزير الدولة البريطاني لشؤون القوات المسلحة نك هارفي لصحيفة الفايننشال تايمز: "أنه يرجّح احتمال قيام محكمة الجنايات الدولية بإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوري بشار الأسد[٣١].

٥- الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

جاءت المواقف الأوروبية غير مكتملة، بشأن المصالحة الفلسطينية بعد أعوام من الفرقة، لتوقيع حركتي حماس وفتح، اتفاق مصالحة لإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، الذي بموجبه اتفقت الحركتان على تشكيل حكومة وحدة وطنية من شخصيات فلسطينية مستقلة، فكان الإعلان مباشرة من قبل مسؤول إسرائيلي بالقول: أن بلاده حصلت على تعهدات من فرنسا وبريطانيا بأنهما تطالبان حركة حماس

---

[٢٨] عمر نجيب، "خمس دول عربية على القائمة الأولى للتدخل الأجنبي: ركوب حركة الإصلاح وصناعة الفوضى"، موقع ميدل ايست أونلاين، تاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١١.

[٢٩] صحيفة الدستور الأردنية ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

[٣٠] انظر موقع سوريون نت، "سفراء الدول الأوربية يبحثون فرض عقوبات على بشار الأسد"، 2011/05/17.

[٣١] صحيفة الفايننشال تايمز" تحويل بشار إلى محكمة الجنايات الدولية "، 2011/05/17.

بالاعتراف بشروط اللجنة الرباعية للسلام كشرط لتضطلع الحركة بدور في المسيرة السياسية في إطار الحكومة الفلسطينية المستقبلية، وتنص شروط الرباعية على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف والإرهاب، وحماس ترفض هذه الشروط[٣٢]، وقد كررت دول الاتحاد فرادى وجماعات مطالبة حماس بضرورة اعترافها بالدولة الإسرائيلية لتشارك في العملية السلمية، لتتطابق في ذلك مع المطالب الأمريكية والإسرائيلية.

الخاتمة

إن المنطقة العربية كانت وما زالت تمثل وزناً استراتيجياً حيوياً بالنسبة للقارة الأوروبية، حيث دفعت الاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بتوطيد علاقاته مع العالم العربي، فكانت مصالحه هي الأساس في تحديد درجة ذلك الاهتمام، والتي لم تكن واحدة لجميع دول الاتحاد، والتي تختلف باختلاف مصالحها وعلاقاتها التاريخية، وعدم قدرة هذا الاتحاد على بناء سياسة خارجية موحدة نتيجة لوجود الكثير من الانقسامات الداخلية.

واجهت السياسة الأوروبية صعوبة في تحقيق التوازن بين تطلعاتها للعب دور فعّال في المنطقة العربية وبين قدرتها على ترجمة هذه التطلعات إلى اتجاهات سياسية واضحة؛ فانحصرت سياسة الاتحاد الأوروبي مؤخراً في النطاق الاقتصادي، أو جاءت على هيئة ردود أفعال للأحداث، أو القرارات، التي يتخذها الأطراف الآخرون، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية، أو إسرائيل، وقد كان ذلك ماثلاً في عدم فعالية رؤى الاتحاد الأوروبي كمنظمة تجاه التحولات السياسية على الساحة العربية، أو كدول فرادى بسياسات خارجية مستقلة، وبالتالي فإن مصلحة الاتحاد الأوروبي، تتمثل في بناء سياسة واحدة مع الجوار العربي الجغرافي، ذو الأهمية والتأثير في الواقع الأوروبي، ليس من

---

[٣٢] للمزيد انظر: موقع أخبارك: "رئيس الاتحاد الأوروبي بعد لقائه شرف: سنساعد المصريين لاسترداد ثروات مبارك، المجلس العسكري يقود التحول الديمقراطي بحكمة وشفافية": تاريخ الدخول ١٨/ ٥/ ٢٠١١.

معيار التعاون بين الجانبين في مجالات الأمن والاقتصاد والهجرة والإرهاب فقط، بل من جوانب العلاقات المستقبلية.

الشباب وتغير المرجعيات*

مقدمة

يشكل الشباب النشء نسبة تعادل ٧٥٪ من إجمالي السكان، وهذه الشريحة الواسعة تحتل ثلاثة أرباع الحاضر والمستقبل، لذا لا بد أن تُولى هذه الشريحة جل الرعاية والاهتمام في الأجندة الوطنية، بإعدادها لمواجهة تحديات اليوم، وصناعة مستقبل أكثر أمناً وسلاماً وتقدماً ورقياً ورخاءاً.

كانت المرجعية الأولى للشباب النشء مرتبطة بالأسرة والحي والمدرسة، ولذا قيل بأنَّ الولد سر أبيه، وقيل في الشعر العربي:

وينشأ ناشئ الفتيان فينا على ما كان عوده أبوه

وظلت هذه المرجعية تشكل عاملاً مشتركاً ومتكاملاً دون تناقض مع القيم والتقاليد، متحدة في العقيدة، والأخلاقيات، ما كان له أثر في تميّز الشاب العربي بميله إلى التوازن والهدوء والاستقرار النفسي، والسلوك المنسجم مع المحيط، مع بقائه أقل حدة ونُزوع إلى العنف، وإثارة القلاقل، وأعمال التخريب كما صار إليه الشباب في المجتمعات الغربية.

إنّ عمليات التغير والتحول التي طرأت في العقود الأخيرة على حياة المجتمعات العربية وغير العربية، باتت تختلف عما كانت عليه قبل ذلك، رغم إضعاف هذه التحولات بتأثير المرجعيات التقليدية، إلا أن كل شيء في حياتنا اليوم عرضة للتغير المستمر، فكل لحظة تمثل حدثاً مستجداً جعلت من الثقافات والمجتمعات أكثر تداخلاً واعتماداً بعضه على بعض، وفي الوقت الذي تتسارع فيه خطوات التغيير، فإنَّ ما يحدث في بقعة يؤثر بصورة مباشرة على بقاع أخرى أينما كانت، فقد ترتّب على الأشكال المستجدة للاتصال والتواصل الإلكتروني أن أصبحت المسافات قصيرة عما كانت عليه؛

*** إعداد د. أحمد الأصبحي، عضو مجلس الشورى/ الجمهورية اليمنية.**

فشبكة التواصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتقاطع خطوطها، تتجاوز الحدود بين الدول وتؤثر تأثيراً حاسماً على البشر الذين يعيشون في نطاقها.

صارت ثورة الاتصالات التي يعيشها عالم اليوم تؤسس لمجتمع جديد منفتح على مختلف الفضاءات، لا تعيقه حدود ولا تفصل بين تكويناته حواجز، بينما ظلت المرجعيات التقليدية العربية للشباب تراوح مكانها، وتقف بأدواتها الذهنية ووسائلها التقنية، وإنتاجها المعرفي المحدود، قاصرة عن مواكبة ظاهرة الانفجار المعرفي، ما يخشى أن تفقد ثقة الشباب العربي بها، وتثبط عزائم بعضهم، وتضاعف من مشكلاتهم وتزيدها تعقيداً، يُضاف إلى ما يعانونه اليوم بعامة من تضخم الهاجس الاقتصادي المتصل بظروف المهن وطبيعة العمل، ناهيك عن عدم القدرة على استخدام المعرفة العلمية والتكنولوجية ما قد يدفع الكثيرين منهم إلى ممارسة سلوكيات غير سوية، وفقدهم الثقة بأنفسهم وبمجتمعهم، وضعف قدرتهم على الإسهام في صناعة الحاضر واستشراف المستقبل، وتكون المحصلة السيئة في اندفاعهم إلى البحث عن مرجعيات غير مأمونة الجانب، والتسبب في تهديد الأمن والسلام الاجتماعي والهوية القومية.

أخذت تنتشر بين أوساط الشباب بوادر ظواهر غريبة لم يكن لها وجود كالعنف والتطرف، والاغتراب، والسلوك العدواني وتعاطي المخدرات، والإحباط، وحوادث الانتحار وغير ذلك من صور الانحراف الخلقي، وهو ما يستدعي الالتفات إلى التعجيل لعمل عربيٍّ مكثف لمواجهة هذه التحديات، ومعالجة أسبابها، وإنقاذ الموقف قبل فوات الأوان.

وإسهاماً في مناقشة محور الشباب وتغير المرجعيات، يأتي هذا التقرير ليقف أمام مفهوم الجماعات المرجعية ثم مناقشة ما طرأ على واقع الشباب من تغير في المرجعيات، والبحث في كيفية استثمار الشباب في تغيير مرجعياتهم في الاتجاه البنَّاء، وتجنب سلبياتها وأخطارها.

الجماعات المرجعية Reference Group

يرجع كثير من علماء النفس الاجتماعي استخدام مصطلح الجماعة المرجعية إلى البروفيسور مظفر شريف الذي استعمل هذا المصطلح في دراسة الجماعات الصغيرة، عندما تكلم عنه وشرحه شرحاً مفصلاً في كتابة «مدخل إلى علم النفس الاجتماعي» الذي ظهر في عام ١٩٤٨، وميَّز بين اصطلاح الجماعة المرجعية، واصطلاح الجماعة العضوية Membership Group، فالجماعة العضوية هي الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، بينما الجماعة المرجعية هي الجماعة التي تؤثر على سلوك وأخلاق الفرد.

ويبدو واضحاً أنَّ هناك علاقة وثيقة بين الجماعات المرجعية، والجماعات العضوية، فالجماعات العضوية قد تكون هي الجماعات المرجعية بالنسبة للفرد طالما أنها تؤثر على سلوكه اليومي وتعطيه طابعاً معيناً.

ويطمح الفرد عادةً بالتحلي بقيم ومقاييس وسلوك الجماعة التي يرغب الانتماء إليها رغم عدم قدرته على الالتحاق بها لسببٍ أو لآخر، وهذا يحدث للأفراد الذين ينتقلون اجتماعياً، لكن اصطلاح الجماعة المرجعية يستعمل بكثرة في مواضيع تكوين الموقف، والتكيف والانتقال الاجتماعي..إلخ.

كما أنّ الفرد يميل إلى إشباع كثير من حاجاته التي قد يصعب عليه إشباعها منفرداً من خلال انتمائه إلى جماعات محددة، يتفاعل معها ويشارك في نشاطها، ويدرك أنه ينتمي إلى جماعة قادرة وراغبة في مساعدته حين يكون عضواً مقبولاً ومرغوباً به، ويزيد من تفاعله ويضاعف جهده الاجتماعي حين يدرك فائدة الانتماء كقيمة اجتماعية تتيح له فرص استثمار قدراته وخبراته ومهاراته، وتخلع عليه الشعور بالاطمئنان والارتياح والثقة بالنفس واحترامها.

وفي عملية الانتماء إلى الجماعة يتعرض الفرد باستمرار إلى تأثيرات مختلفة، فيجعل من أخلاقه وتصرفاته وسلوكه محاكاة لقيم ومقاييس وسلوك الجماعة التي ينتمي إليها، ويقارن نجاحه وضعفه قياساً بأعضاء الجماعة، وينظر إلى خيبة أمله أو اكتمال رضاه من واقع الجماعة المحيطة به، وهو حين يقدم على ممارسة سلوك، أو يزمع على اتخاذ قرار،

يضع لهذه الجماعة حساباً واعتباراً، فالجماعة المرجعية إذاً هي الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وتؤثر على سلوكه وأخلاقه.

أنماط الجماعة المرجعية

تتعدد أنماط الجماعات المرجعية؛ أبرزها ما يأتي:

* الجماعات العضوية: وهي الجماعات التي ينتمي إليها الفرد بالفعل، ويعتبر عضواً فيها، وهي على صورتين:
  - جماعة المواجهة الصغيرة: وتعرف بالجماعة الأولية، ويسود بين أعضائها علاقات مباشرة وثيقة عبر فترة طويلة، يتأكد الترابط الفعلي بين أعضائها؛ كالأسرة، وجماعة الجيران، وجماعة اللعب، وتعتبر هذه الصورة محل اهتمام علماء النفس الاجتماعي لتأثيرها الكبير في أنماط السلوك.
  - جماعة المواجهة الكبيرة: وتعرف بالجماعة الثانوية، وتعبر عن الجماعات العضوية متسعة الدائرة، وتغدو علاقات أعضائها أكثر عمومية، إذ لا يسود عضويتها الزمالة الشخصية، ولا يتاح للعضو فيها فرص التواجد في اجتماع الجميع، فهي بذلك تجعل من علاقات أعضائها أقل ترابطاً من علاقات الجماعات الأولية ومنها: الأحزاب، والتنظيمات السياسية، والعشيرة والقبيلة.
* الجماعات التلقائية: وهي الجماعات التي ينتسب إليها الفرد تلقائياً بحكم تكوينه المشابه لها، مثل فئات العمر، وفئات الوظيفة، وغيرها من الفئات والشرائح التي يكون الفرد أحد أفرادها المكونين لها.
* الجماعات المرتقبة: وهي الجماعات التي يُنظر للانتماء إليها قبل مغادرة الجماعة التي هو فيها، وهو هنا يحاول محاكاة سلوك الجماعة المرتقبة أكثر من محاكاة جماعته الحالية، كالطالب الذي أوشك على مغادرة المرحلة الثانوية فيحاول محاكاة سلوك جماعة الجامعة.

* الجماعة المرجعية السلبية: وهي الجماعة التي يحاول الفرد أن يسلك خلاف سلوكها لينفي عن نفسه شبهة الانتماء إليها، وهذا النمط من الجماعات المرجعية قد يكون سبيلاً إلى تحفيز الفرد للبحث عن اهتمامات تبرزه في المعارضة لتلك الجماعة، بينما يكون التناغم والتوافق بين الفرد وجماعته المرجعية التي يتأثر بها منظماً لسلوكه، ومقوماً لشخصيته، ومرتباً لحياته ومضاعفاً لجهوده كي يتمكن من تحقيق طموحاته.

تعتبر الجماعة المرجعية– أياً كان نمطها- عاملاً مهماً في تكوين شخصية الفرد، وتنمية معارفه ومهاراته، واكتسابه أنماطاً سلوكية متأثرة بجماعته المرجعية، وربما كانت سليمة أو خاطئة بحسب القيم والقواعد التي تتسم بها تلك الجماعة، وتمثل في جميع الأحوال مصدراً هاماً للمعلومات الواردة إلى نظامنا السلوكي الذي نحرص أن يكون مستجيباً لتطلعاتنا في إقامة أمتن العلاقات بين الأفراد والجماعات.

تغيّر المرجعيات

غالباً ما تؤدي الاختلافات بين قيم وقواعد الجماعات المرجعية إلى تعرض الشباب لآثار ضارة، وعلى الأخص تلك التي تجري تحت وطأة عمليات التغير والتحولات المتسارعة التي طرأت في العقود الأخيرة على حياة المجتمعات، ومن ذلك ما يأتي:

* الجماعات الأخيلية (Virtual Communities): وهي الجماعات التي أخذت تتشكل عبر الشبكة العنكبوتية التي أضحت تجمع بين أصحاب الاهتمامات المشتركة، وأهل التخصص الواحد، وأصحاب الرأي وجماعات المنافع، وجماعات السَّمر والدردشة، وتبادل المعلومات والنوادر، إذ يمكن لأي عضو أن يبث حديثه لجميع أعضائها دون استثناء، أو يخص بها فريقاً منهم، أو يُسِرّ لشخص بعينه ما يريد أن يحجبه عن غيره، ويمكن للعضو أيضاً أن يقدم نفسه تحت أسماء مستعارة، بل يمكنه أن يتنكر في شخصيات متعددة، وما أكثر ما تقمصت النساء شخصيات الرجال، وتقمص الصغار شخصيات الكبار، وتقمص المشاهير

شخصيات نكرات، إنها بحق لعبة الذات الواحدة، والهويات المتعددة، كرنفالات عصر المعلومات وحفلاتها التنكرية في ضيافة وسيط الانترنت للتواصل عن بعد.

وهذا النوع من التواصل أفقد إلى حدٍّ كبير الشعور بالانتماء إلى جماعة مباشرة ذات اهتمامات مشتركة، ومعايشة الظروف نفسها، ما أثار بعض تساؤلات لا تخلو من الوجاهة مثل: كيف لإنسان هذا العصر أن يتواصل مع غيره عن بعد، في حين أنه قد فقد القدرة على التواصل عن قرب مع الجار والشريك والزميل؟ ألا يمكن أن يؤدي ذلك الإبحار في الفضاء المعلوماتي إلى انعزال الفرد عن واقعه ومجتمعه، وجماعته الفعلية تحت وهم الانتماء إلى جماعات الإنترنت الأخيلية التي تتشابه عليه وكأنها بديلة الواقع، وهل التواصل عبر الانترنت منقذ لتحرير الفرد؟ أم هو قوقعة تعفيه من التصدي للواقع؟ أو هو مهرب لتفريغ شحنة إحباطاته من هذا الموقع؟!

تعدد مرجعيات المشاركة السياسية

لم تعد الأحزاب والتنظيمات السياسية المستأثِر الرئيسي باستقطاب الشباب، وإعدادهم للمشاركة السياسية، ولم تعد قادرة بمفردها على الاتساع لأبعاد تلك المشاركة، وربما أضحى كثير منها يهمل الديمقراطية بين الأعضاء، مع عدم التوافق بين النظرية والتطبيق في برامجها مع سمو ما تطرح من مبادئ وأهداف وبُعد ذلك عن الواقع الذي لا يرى الشباب دوراً كبيراً للأحزاب والتنظيمات السياسية فيه إلا تعقيداً لقضايا الأمة، وجفوة في العلاقات، وابتعاد عن الوحدة، الأمر الذي أضعف ثقة كثير من الشباب بهذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفضل العزوف عنها، وخاصة تلك التي حولت الساحة السياسية إلى حلبة صراع فيما بينها على حساب البناء والتنمية، لذا انبرى الشاب العربي للبحث عن مرجعيات جديدة للمشاركة السياسية ليعبر من خلالها بحرية لا محدودة عن ذاته وأهدافه، ووجد ملاذه في إنشاء أنماط جديدة للمشاركة كبرلمانات الشباب التي توفر فضاءً للحوار والمشاركة المتسمة بطابع التوافق السلمي، ووجد ضالته المنشودة كذلك في الشبكة العنكبوتية (الانترنت) للتعبير عن ذاته وطرح رؤاه وأهدافه، ونشر أفكاره،

والتفاعل مع الآخرين في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، وممارسة حقه الانتخابي من خلال التصويت الإلكتروني في الانتخابات العامة، وإبداء رأيه حول مشاريع القوانين التي تناقشها البرلمانات، هذا فضلاً عما تتيحه الشبكة العنكبوتية من فرص لإبداء وجهات نظره الاحتجاجية كشكل من أشكال المشاركة السياسية الجديدة، وبات الانتماء إلى المدونات والفيس بوك Face Book على علاتهما يستقطبان ملايين الشباب، غير أنَّ هذه الفضاءات بقدر ما هي متاحة بحرية أمام الشباب، لكنها لا تقدم الخبرة العملية في المشاركة السياسية التي يتوفر عليها الشباب بالاحتكاك المباشر في الوسط الاجتماعي والسياسي للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

ازدواجية الانتماء إلى مرجعيات متضادة

وتظهر هذه الازدواجية حين يتبنى الشباب طريقتين في التفكير، إحداهما تمليها مرجعيته الغربية الحديثة، والأخرى تمليها مرجعيته الشرقية التقليدية، أو الوطنية المحافظة، فيظهر هذا التناقض في أسلوب الحياة، والنظرة إلى المرأة، وإلى العلاقة بالآخر، بل وفي نظرته إلى نفسه حين يريد أن يتمتع بكل ما توفره الحياة الحديثة، ولكنه لا يتردد عن أن ينظر إلى المرأة خلافاً لذلك، فهو يقع أسيراً لثقافتين أو أنموذجين حضاريين يتعايشان معاً، وهو ما قد يصل به إلى تناقض يخشى أن يصل إلى درجة تفسخ البنية النفسية والذهنية، فقد يتغلب لديه الأنموذج الشرقي المتماهي في بعض الحالات مع تيار التطرف الخاطئ للتدين في العالمين العربي والإسلامي، ويؤدي إلى شكل من أشكال الفصام، فتضطرب شخصيته، وقد يتغلب لديه الأنموذج الغربي بقيمه المادية المفرغة من القيم الروحية، فينزع إلى التمرد على مجتمعه وقد يستدعيه رد الفعل إلى الارتهان للخارج، وتعريض شخصيته للشتات النفسي، وفقدان الشعور بالأمن والأمان داخل مجتمعه.

مرجعية التمايز الاجتماعي والسياسي

حمل النفوذ السياسي والاجتماعي بعض الشباب إلى الاعتقاد بأنَّ من حقهم الاستئثار بالمواقع المتقدمة في المجتمع، والحصول على فرص أفضل في العمل والوظيفة

وإن لم يكونوا مؤهلين لها، ولا يهمهم أن يحرم من هم أحق بها، فالنفوذ السياسي والاجتماعي الذي يضرب قيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين عرض الحائط، ويُعلي شأن المحسوبية والواسطة والشللية واحتكار المنفعة، والسعي من أجل المصالح الخاصة، يجعل هؤلاء يعتقدون أنَّ المواطنة مراتب غير متساوية، وأنهم يحتلون الدرجة الأولى فيها، وأنهم استحقوا شغل هذه المواقع المتقدمة، وهم بهذه المفاهيم الخاطئة يدفعون قطاعاً عريضاً من الشباب في الطرف الآخر إلى الشعور بخيبة أمل، بل والنقمة على المجتمع الذي اعتدى على حقوقهم الأساسية، وتسبب في ما هم فيه من بطالة وفراغ بغير وجه حق، ليتمتع بها شباب النفوذ السياسي والاجتماعي الذي يتمايزون عليهم بالثراء الفاحش والسريع غير المشروع، فلا يسع الذين هضمت حقوقهم إلاَّ رفض هذا الواقع الجائر، مع اختلاف مواقف الرفض بتعبيرات شتى، فمنهم من يسعى إلى التغلب على الظروف القاسية فيبدع بما يجعله يفرض ذاته في المجتمع بكفاءة نادرة يحتاج إليها المجتمع، ومنهم من يتوقف عند حد الانكفاء، والسلبية والاغتراب الذي يمثل واحدة من الإشكالات الرئيسية التي تعمل على خلق هوة أو حاجز بين الشاب وبين المستقبل، فهو لا يرى نفسه في السياق الصحيح، ولا مع الفريق الصحيح، ولا مع الجماعة المرجعية الرادعة لمنتهكي الحريات والحقوق، ومن شأن ذلك أن يفاقم إحباط دور الشباب في المستقبل، فيبحثون عن أي مرجعية تحررهم من هذا الواقع، فيقعون تحت تأثير ردود الفعل والهيجان النفسي الشبابي في مصايد التطرف واللجوء إلى العنف، وكثيراً ما تُستغل مشاكل الشباب من قبل قوى متطرفة وأخرى خارجية تحركهم لصالحها، وضد المصالح الحقيقية لأوطانهم!

مواجهة تحديات الشباب

إن الوقوف على قضايا المجتمع هي وقوف على قضايا الشباب ومشكلاتهم فتغير الجماعات المرجعية للشباب مجالها المجتمع، ومشكلاتهم هي جزء من مشكلاته، ثم إنَّ الشباب جزء لا يتجزأ من تركيبته، وشخصيتهم الفكرية والنفسية تتكامل في نسيجها مع

المجتمع تحت تأثير عوامل كثيرة، فالشباب مرآة تعكس البيئة الاجتماعية والسياسية، كالقيم والأفكار والعادات والتقاليد وأنماط الحياة بإيجابياتها وسلبياتها، كما أن مشكلات الشباب تكمن في المجتمع الذي ينتمون إليه فعندما يكون في حال تسودها الفوضى واختلال موازين العلاقات واضطراب القيم، وصراع المرجعيات، حتماً تتجسد مشكلاتهم بشكل واضح.

تلعب القوة الموجهة في مرافق المجتمع ومؤسساته دوراً فاعلاً ذو تأثير وسلطان تربوي وتوجيهي، إذ تجمعت هذه القوة بتأثير أفراد وقيم وأخلاق وقوانين وأفكار علماء، وموجهين وأخذت فترة كافية من التفاعل، حتى غدت في محصلتها الجمعية قوة موجهة، وبالقدر الذي تستمر فيه متناسقة متناغمة، متكاملة، تظهر آثارها على المجتمع وتطبعه بالاستقرار والسلام الاجتماعي، وينعكس على الشباب بتوازن الشخصية، وحين تكون المحصلة الجمعية للقوة الموجهة سلبية بغلبة التناقضات والصراعات بين المرجعيات تنعكس على الشباب بالشتات الذهني والنفسي وتبرز المشكلات الشبابية بحسب درجات حدة التناقضات داخل المجتمع.

استند أصحاب الرؤى إلى ما يزخر به التراث الإنساني في مختلف العصور من صيغ عديدة في فنون التربية والآداب المقومة للسلوك، كلٌّ يستقيها من طبيعة ما تؤمن به الشعوب والأمم، ومن الأديان والعقائد والأفكار الفلسفية والتقاليد والأعراف، وأمتنا جعلها الله أمةً وسطاً برسالتها الحضارية الإنسانية السامية، فتجد في كتاب الله والسنة النبوية المطهرة الكفاية لتعهد النشء والشباب بالتربية الروحية والأخلاقية والنفسية والفكرية والبدنية والاجتماعية، وتكوين الشخصية السوية والمتوازنة، والواعية لرسالتها المشبعة بقيم الخير والمحبة والتسامح والوسطية والاعتدال والسلام.

يحفل التراث العربي الإسلامي بالرؤى والأفكار والتطبيقات المجسمة لتلك الأخلاق والآداب التي عُنيت بتربية النشء، وإعداد الشباب لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، فقد جاء في الأثر أنهم قد خُلقوا لزمن غير زمنهم، فيخاطب حاضر كل مجتمع لتربية وإعداد الشباب للمستقبل، فبالقدر الذي تستند فيه عناصر القوة الموجهة في مفاهيمها ورؤاها إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة فإنها تحقق بذلك التقاء بالمفاهيم وتكامل في الأداء التربوي، وعندئذ لا ضير من وجود مرجعيات متنوعة في إطار التوحد الهادف إلى تعزيز قيم البناء

الحضاري، فطريقهم الذي يختارونه طريق سالك ومأمون صوب بلوغ الغايات في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

ويؤكد التقرير على ما يلي:

١. ضرورة دمج الشباب في قطاعات الحياة العامة كمشاركين أساسيين ما أمكن ذلك، والعمل على إشباع حاجاتهم الفكرية والسياسية وإشراكهم في مجالس المدارس والمحليات، وتدريبهم على تحمل المسؤولية.

٢. إتاحة المجال للنشء والشباب في عملية الاختيار الحر المتدرج وفقاً لسنهم، ومستوى عقولهم، وتنمية قدرة النقد لديهم، مع التوجيه والإرشاد عن بعد، وتوفير بدائل أمامهم تسهّل عليهم عملية اتخاذ القرار بعيداً عن أجواء الهيمنة والوصاية والاحتواء أو التهميش والاستلاب.

٣. العمل على تفاعل الشباب مع ما يحدثه التفجر المعرفي والثورة التقنية من تطورات متلاحقة وتغيرات متسارعة، ووضع ذلك في مسار التغيير المخطط والمدروس لصالح العمل الشبابي في حاضره ومستقبله.

٤. إيجاد بيئة صالحة لهذه التطورات المتلاحقة ليكون العمل الشبابي وسيلة مناسبة لمواجهة مختلف التحديات، والتكيف المرن مع المتغيرات المتسارعة، وتوظيف الطاقات واستثمار أوقات الفراغ لصالح خدمة البيئة والمجتمع المحلي.

٥. العناية بتنمية المصادر البشرية لإعداد قيادات وقوىً شبابية لإطلاق وتفجير طاقات الشباب داخل مؤسسات العمل الشبابي لصالح هذه المؤسسات، وبالتالي لصالح المجتمع برمته.

٦. رعاية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، وإعداد المرأة إعداداً يمكنها من القيام برسالتها العظيمة في تربية النشء، فهي كما قال الشاعر:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

٧. مشاركة الرجل للمرأة في التعليم والعمل وبناء الحياة في المجالات التي تستطيع أن تبدع فيها، فالنساء شقائق الرجال كما جاء في الحديث الشريف.

٨. إعادة بناء المناهج التربوية والتعليمية في مختلف مراحل التعليم، والارتقاء بطرق التدريس بما يتفق وخصائص نمو النشء والشباب، وحاجاتهم وميولهم، وحاجات مجتمعهم، ويلبي متطلبات عصرهم، وينمي فيهم روح الاعتدال والوسطية، وأخلاق التعاون والتسامح، ويكرس الولاء للأوطان، ويحول دون الوقوع في أخطار التطرف والعنف، والولاء الضيق، ويحد من حالة الصراع بين الأجيال، وإشكالات التباين في العقلية والخصائص النفسية بين جيل الشباب وجيل الكبار، ومعالجة ظاهرة التحدي التي أخذت تستشري في كثير من الأقطار العربية ضد الأسرة والمدرسة، والتعدي على حقوق الآخرين، والتمرد على النظام والقانون.

٩. إعداد الشباب إعداداً روحياً وبدنياً وأخلاقياً يمكنهم من تحمل المسؤولية بجدارة، وإنشاء المراكز الثقافية الشبابية والمنتديات الأدبية والعلمية والرياضية، والتوسع فيها، وتطوير أدائها، مع الاهتمام بالمجموعات الكشفية والإرشادية، والمخيمات والمعسكرات، والمنظمات والاتحادات والروابط الشبابية والطلابية التي تتيح لهم فرص النمو الاجتماعي والنفسي والمهني على أساس من المعرفة، والمبادئ الأساسية والمهارات التي تسدي لهم التوجيه والإرشاد وفق ميولهم ورغباتهم، وخدمات الرعاية الشبابية سواء كانت وقائية أو علاجية أو إنمائية، للوصول بهم إلى أقصى درجات النمو الاجتماعي والنفسي والمهني، واستثمار أوقات فراغهم بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالخير والمنفعة والمشاركة الفاعلة.

١٠. تنمية عقلية الامتياز لدى الشباب في ظل ثورة الاتصالات والتي تؤسس لمجتمع معرفي جديد منفتح على مختلف الفضاءات ومعتمد على الذكاء كأثمن ثروة لرفع تحديات المزاحمة والتنافس، وهنا تكمن أهمية الدور الموكل للمدرسة والجامعة والمجتمع في تنمية عقلية الامتياز التي تتطلب نبذ الأنانية، والانتماء إلى مجموعة يجب العمل ضمنها بعقلية الفريق وتنميتها حتى تحوّل الذكاء الفردي، والمتوفر في مختلف

الأجيال والاختصاصات إلى ذكاء جماعي، وهو وحده الكفيل بتأمين مسيرة المجتمع نحو الرقي والازدهار بما يوفره من مادة ثقافية وطنية عربية يسهم في إثراء الحضارة الإنسانية ولا تبقى الأمة مستهلكة لما ينتجه الغير، وبالتالي تحقيق التوازن مع ما تقتضيه العولمة مع ضرورة الحفاظ على الهوية العربية التي تؤمّن توازن الفرد واستقرار المجتمع.

١١. تمكين الشباب برفع قدراتهم والانتفاع بها لإنجاز متطلبات الحاضر واستشراف المستقبل، بالمساواة، وتكافؤ الفرص، والذي يؤدي إلى خلق مناخات الإبداع والابتكار، على أنَّ رفع قدرات الشباب العملي منطلق من المفهوم الدقيق للتعليم والتعلم المستمر، وانبثاق سياسات تعليمية متطورة تبنى عليها خطط استراتيجية تهدف إلى إعطاء الشباب إمكانات جديدة لزيادة إنتاجهم وقدرتهم على التواؤم مع المتغيرات والمبتكرات في العلم والتكنولوجيا والإدارة وغيرها من أمور التمكين، والتي يمكن إيجاز أهمها في النقاط الآتية:

- التعليم والتعلم والبحث العلمي، وتحديث المفاهيم التي يتبناها الشباب لتغيير المفاهيم الاجتماعية الخاطئة.
- الانخراط الكامل في التكنولوجيا الحديثة والتطور التكنولوجي.
- التدريب والتأهيل المستمر، والمشاركة المبكرة للشباب في شتى النشاطات الإنسانية والاجتماعية من خلال منظمات المجتمع المدني.
- تعميق ثقافة العمل والإنجاز والمهنية العالية، وتنمي روح المغامرة والاكتشاف.
- تأصيل مفاهيم الريادة والعمل الاقتصادي، وتنمية الإرادة في التغيير والتحديث.
- المشاركة السياسية الفاعلة التي تملأ عليهم الفراغ السياسي دون اللجوء إلى مرجعيات سياسية متطرفة تحت وطأة الحاجة والفراغ.

المراجع

١. أحمد محمد الأصبحي، الانطباعات ودورها في قضايا السلام، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣.

٢. لويس كامل مليكه، سيكولوجية الجماعة والقيادة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٣. معجم علم الاجتماع، تحرير البروفسور دينكن ميشيل، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد.

٤. أنتوني جدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصُّياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ط١، ٢٠٠٥، بيروت.

٥. منتدى الفكر العربي، الشباب العربي وتحديات المستقبل، وقائع المؤتمر الشبابي العربي الأول، عمان، ٥ – ٦ نيسان، ٢٠٠٤، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان.

٦. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة ٢٧٦، الكويت.

٧. نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، جـ١، سلسلة عالم المعرفة، ع٣٦٩، الكويت.

٨. محمود قظام السرحان، دور المؤسسات الشبابية في تعميق الحوار مع الشباب، نشر بدعم من المؤسسة الوطنية، عمان، ١٩٩٤.

٩. عمر التومي الشيباني، الأسس الفلسفية والتربوية لرعاية الشباب، دار الثقافية، بيروت، لبنان.

١٠. محمد سعيد رمضان البوطي، الإسلام ومشكلات الشباب، ط٢، مكتبة الفارابي، دمشق.

١١. الميثاق الوطني للجمهورية اليمنية منشورات الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، صنعاء.

الثورات العربية بين المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في مقره في عمان مساء الأربعاء ٢٠١١/٠٦/٠٨ حلقة نقاش علمية بعنوان **"الثورات العربية بين المطالب الشعبية والتدخلات الخارجية"**، شارك فيها باحثون أكاديميون وسياسيون من داخل الأردن وخارجه**، وأدارها جواد الحمد مدير المركز.

طرحت الحلقة ثلاثة محاور رئيسة، حيث ناقش المشاركون في **المحور الأول للحلقة "المطالب الشعبية في الثورات: البدايات والمآلات"** في ظل أجواء الثورات وطبيعتها، حيث أكدوا أن ثمة ظروفا مشتركة وعوامل متشابهة لأوضاع الدول العربية وشعوبها، واندلعت الثورات معبرة عن الحالة التي تعيشها الشعوب والظرف الذي تعانيه، ورغم أن الثورات الشعبية- وعلى رأسها الثورة التونسية- لم تكن أهدافها واضحة ومحددة عند الانطلاق، إلا أنها بلورت نفسها وأهدافها بشكل واضح وسريع، وكذلك حدث في الثورة المصرية منذ اليوم الرابع من الانطلاق.

وبين المشاركون أن شرارة الثورات الشعبية عادة ما تكون عفوية، برغم الطابع الشامل والشعبي العام للثورة، غير أن الشباب كما هي العادة كان صاحب الدور الأبرز والأهم في تفاعل الثورة وتقدمها وتضحياتها.

وأشار المشاركون إلى أن الإفلاس الاستراتيجي للأنظمة العربية، سياسياً واقتصادياً

*** إعداد د. بيان العمري، مدير وحدة البحوث والاستشارات، مركز دراسات الشرق الأوسط.**

** **المشاركون** (حسب الترتيب الهجائي): **د. إبراهيم أبو جابر،** أستاذ علوم سياسية ومدير مركز الدراسات المعاصرة- أم الفحم- فلسطين/ **د. سليم الجبوري،** رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية- العراق/ **د. سيف عبد الفتاح،** أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر- مصر/ **أ. عز الدين عقيل،** كاتب وناشط سياسي- ليبيا/ **أ. ناصر الطويل،** باحث ومحلل سياسي- اليمن/ **أ. جواد الحمد،** مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية- الأردن/ **د.بيان العمري،** مدير وحدة البحوث والاستشارات- مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

خاصة بعد احتلال العراق وتدميره من قبل الولايات المتحدة وبتعاون عربي عسكري وأمني وفي ظل الصمت والتواطؤ في حربي لبنان ٢٠٠١ وغزة ٢٠٠٩، فقد توفرت أسباب اشتعال الثورات، حيث سارت مطالب الشعوب تصاعدياً من الحرية ومحاربة الفساد والاستبداد وصولا إلى إسقاط الأنظمة، إضافة إلى رفض توريث الحكم في الأنظمة الجمهورية (مصر واليمن مثلا)، واحتجاجاً على الاستخفاف الرسمي بالشعوب، وخاصة بتزوير إرادتها تباعاً في الانتخابات، والاستخفاف كذلك بالمقاومة في الصراع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى إطلاق الحريات العامة وتوزيع الثروة ووقف الفساد.

ومع أن الظروف والمعطيات المختلفة في نهاية عام ٢٠١٠ لم تشر إلى وجود احتمال اندلاع ثورة أو تصاعد حراك جاد ومباشر ضد تلك الأنظمة، إلا أن عامل المباغتة والسرعة في تونس كان بارزاً مع وجود مقومات تساعد على تلك الثورة ضد حالات الاستبداد والفساد والتهميش التي كان الشعب التونسي يتعرض لها، وهكذا انتقلت الثورة إلى مصر، ثم إلى ليبيا واليمن وغيرها، مع الاختلاف بين طبيعة كل ثورة ومجرياتها عن الأخرى، لاعتبار المقومات الثورية المتاحة ومنهج النظام في التعامل مع الشعب، وربما لطريقة إدارة المعارضة السياسية، كما برزت سياسات تعامل كل نظام مع الثورات والمطالب الشعبية بتكتيكات متشابهة ومتباينة.

وفيما يتعلق بمآلات الثورات ونتائجها فقد أكد المشاركون على أن الثورات لم تكتمل بعد، بل إنها تعيش مخاضات سعياً إلى تحقيق المطالب التي ثارت من أجلها، وللمحافظة على المنجزات التي تمت حتى اللحظة، سواء الثورات الناجزة في مصر وتونس أو غير الناجزة في ليبيا واليمن وغيرها؛ حيث تتحرك قوى الشد العكسي الداخلية والقوى الخارجية، وترصد وتراقب هذه الثورات بتركيز شديد، سعياً إلى التأثير في مخرجاتها للمحافظة على مصالح تلك القوى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين ربما تكونان أكبر المتضررين بعد سقوط الأنظمة الحليفة لها على يد

الثورات الشعبية العارمة، وخاصة في مصر، وكذلك فإن من أكبر التحديات التي تواجهها الثورات هو التساؤل عن طبيعة النظام القادم على مستوى الدولة القُطرية، أو على مستوى المنطقة العربية؟ أو من هو الرئيس القادم؟ أو من وما هو البديل؟

ومن هنا فإن الثورات العربية الشعبية معنيّة بتقديم مصالح الأمة والشعب على غيرها، ورغم أنها مطالَبة في الوقت ذاته بإجراء الحوارات الداخلية وتمتين جبهاتها الداخلية من جهة، واتباع دبلوماسية التطمين مع القوى الإقليمية والخارجية، من جهة أخرى، حتى لا يتعرض نتاجها المنجز للخطر، وحتى تمنع القوى الخارجية من حرف بوصلة ثورتها أو سرقتها أو إجهاضها، لا سيما أن تلك القوى تتابع وترصد وتتدخل بأساليب متنوعة سياسية وأمنية وعسكرية.

وحذر المشاركون من خطر التحديات الأمنية التي قد تجهض الثورات وتعيد الناس إلى سابق عهدهم، خاصة أن مآلات الثورات غير واضحة، وأن القوى الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تخشى من وصول تيار لا يضمن لها مصالحها، إلى سدة الحكم في أي بلد عربي، وخاصة ما يتعلق بتيار الإسلام السياسي وحلفائه، وأهمية إرسال تطمينات إلى قوى المجتمع المختلفة ودول العالم ذات الصلة بهذه الثورات تؤمن بالسلم العالمي، وتعتبر شعوبها جزءا من شعوب العالم، ولذا لا بد من توجيه خطاب مطمئن يؤكد للعالم أننا جزء منه، ومن السلم العالمي.

ودعا المشاركون إلى أهمية بلورة تصور متكامل لبناء نظام سياسي اقتصادي لما بعد الثورة، تتحقق فيه مطالب الشعب، وتحفظ وحدة البلاد.

وفي المحور الثاني "استراتيجية الثورات العربية خارج التدخلات الأجنبية" تناول المشاركون آليات عمل الثورات دون التدخل الأجنبي، ودون استدعاء لمحكمة الجنايات أو مجلس الأمن، وكيفية تقديم الرؤية والبرنامج، وحفظ الثورة لخطها الأصيل، متسائلين عن المدى الذي يمكن للثورات العربية أن تستمر فيه دون أي تدخل أجنبي، حيث لا يمكن الحديث عن الثورات بمعزل عن الإرادات الدولية ومصالحها وتدخلها، مستحضرين تجربة التدخل في العراق التي أخرجته من منظومة الأمن القومي العربي،

وأخرجت لشعبه دولة مشوهة أساسها الحكم الطائفي، لأن الإرادات الدولية تسعى إلى فرض برنامجها كاملاً، وهذا لا يعني رفض التعامل مع الخارج ومع قوى المجتمع الدولي، فالثورات ليست في في ظر يسمح لها بمعاداة الغرب ومشروعه بشكل مباشر واستفزازي، فرغم وجود نتائج سلبية عديدة جراء التدخل الدولي الناعم الجاري حالياً، إلا أنه يجب احتواء نتائج هذا التدخل السلبية والإيجابية ضمن برنامج واضح لدى الثورة، كما هو الحال ملحاً في ليبيا.

وأكد المشاركون على ضرورة احترام الثورات، داخلياً وخارجياً، خاصة أنها ثورات ذاتية، وهي تقرر ما تريد، وعلى الآخرين أن يحترموا تلك الإرادة وتلك الاستقلالية، ويشجع المشاركون على توحيد جهود الثورات في مواجهة الاستبداد وما بعد سقوطه حتى لا يجهض الثورة، أو تحرف عن مسارها.

وأشار عدد من المشاركين إلى خطورة بعض أشكال التدخل الخارجي مثل بدء تحليق الطيران العمودي في ليبيا الذي قد يكون مدخلاً لتدخل بري، بل وكذلك ما نقل عن إن وزير الخارجية البريطاني وليام هيج اقترح وصاية الأمم المتحدة على ليبيا بعد القذافي، مما يعني أن ليبيا أمام تجربة (بريمر) جديد.

وتناول المشاركون العوامل المؤثرة في حضور التدخل الأجنبي من عدمه، وعلى رأسها السرعة والمباغته لدى الثورات، كما في تونس ومصر، وأهمية الدولة وموقعها الجيواستراتيجي، وثبات الثورة على مطالبها أو انحرافها، وإدارتها للعلاقات الدولية دبلوماسياً وإعلامياً، والقدرة على بث رسائل التطمين لأصحاب المصالح الإقليمية والدولية في أي بلد، بعد سقوط النظام القائم.

وأكدوا أن الثورات يفترض ان تكون مقدمة لصناعة الواقع والمستقبل العربي الجديد، مع التفريق بين أن تكون ثورات نابعة من الشعب وقواه الوطنية أو تابعة لأطراف خارجية، وحذر المشاركون من الركون إلى مبدأ العقوبات ضد النظم الاستبدادية في ظل الثورات، أو تقديم المعونات الاقتصادية لدعم الثورات، أو المرحلة

الانتقالية للدولة بعد سقوط النظام، بوصفهما وجهان لعملة واحدة في تأسيس التبعية، وخاصة وأن منطقتنا وأمتنا العربية بموقعها الجغرافي ووسطيتها وفق التجربة التاريخية إما أن تكون حاكمة أو محكومة، والغرب يريدها محكومة بالتأكيد.

وفي **المحور الثالث "الموقف الدولي من الثورات وفلسفته: نموذج ليبيا"**، فقد وضح المشاركون أن التدخل الدولي الخارجي ودعم الديكتاتوريات كان من أهم مقومات الاستبداد لدى الأنظمة العربية على شعوبها، ومن هنا فإن القوى الدولية كانت داعمة للأنظمة ضد الثورات في بداياتها الأولى، ولكنها عندما أدركت أن إرادة الشعوب العربية بدأت تتحرر، وأنها لا يمكن أن تقف في وجهها بشكل مباشر، وأن حلفاءها من المستبدين لم يعودوا قادرين على المحافظة على مصالح تلك القوى، فقد انتقل بعضها إلى دعوة هذه الأنظمة للاستجابة إلى إرادة الشعوب، ثم رفع الدعم عنها ودعوة حكامها إلى التنحي ومغادرة السلطة، لأن هناك شعوراً كبيراً، غربياً وإسرائيلياً، بالخوف الواضح من الثورات وانعكاساتها على مصالح تلك الدول.

ولذلك رأى المشاركون أن الغرب يدرس بجدية إن لم يكن يخطط لعملية احتلال من نوع معين لليبيا ما بعد القذافي، ولذلك دعا المشاركون الشعب الليبي إلى الحذر من هذا الخيار وطالبوه بتشكيل مجلس لحماية الثورة بعيداً عن الاعتماد أو التبعية للغرب، ليشكل عقبة قوية في وجه نظرية الاحتلال أو الوصاية على ليبيا.

معوّقات الديمقراطية والتحوّلات السياسية*

تمثل الخبرات السياسة والاجتماعية المحدّدات الرئيسية والحرجة للتحول الديمقراطي، ففي ظل التحولات السياسية الجارية، ناقش "تشارلز تيللي" العوامل التي شكّلت ملامح التطور الديمقراطي والعقبات التي واجهته في كتابه: الديمقراطية، الصادر عن المنظمة العربية للترجمة، في عام ٢٠١٠، والذي ترجمه للعربية "محمد طباخ"، وقد تناول مسألة الديمقراطية على المستويين النظري والتطبيقي؛ واعتبرها عملية ديناميكية تتضمن عناصر التوافق والتناقض، والصراع والتعاون، فيما بين مكونات النظام السياسي ومراكز السلطة السياسية والاجتماعية.

حاول المؤلف الاقتراب من مفهوم الديمقراطية من عدة مداخل، أهمها نموذج "بيت الحرية"، الذي يقوم على دعائم رئيسية، كتوافر الدستور، وضمان حرية التصويت للناخبين، وفاعلية الأحزاب السياسية، ورغم اعتماد بيت الحرية على معايير إلا أنه تصدّى لإشكالية عميقة فمع توافر السمات العامة للديمقراطية، ووجود دستور، وهياكل مؤسسات سياسية، إلا أن التطبيقات تباعدت مع سيادة القانون وعموم فوضى الأمن، خاصة في مراحل الانتقال السياسي، أو في فترات ما بعد الاستقلال والثورة، وترتب على هذه الأوضاع وجود تباين في حالات مختلفة، كالتي تتمثل في توافر أشكال الديمقراطية لكنها تشهد في ذات الوقت تنامياً في تفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية، خاصة في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات الأخرى، فيما يوجد نظام غير ديمقراطي يحقق الازدهار الاقتصادي.

ويناقش "تشارلز" الديمقراطية على أسس أربعة، هي: شمول الممارسة السياسية للمواطنين، وطبيعة المساواة الاجتماعية، وتمتع الشعب بالحماية من طغيان الدولة

---

* إعداد د. خيري عمر، أستاذ علوم سياسية- مصر.

وحلفائها، والتساوي في الالتزامات المتبادلة بين الدولة والمواطنين، على أساس من التزام الدولة بالمشاورات والنقاشات العامة داخل المجتمع.

ناقش المؤلف مسألة الديمقراطية في ظل تنوع نظم الحكم، وذلك وفق تحليل العلاقة بين قدرة الدولة على السيطرة، والتحول نحو الديمقراطية، وخلُص بعد تحليل العديد من النظريات إلى أن الغالبية الساحقة من نظم الحكم ابتعدت عن الديمقراطية، حيث تميل الدولة إلى تأكيد سلطتها على المواطنين، وبشكل عام يشير المؤلف إلى أربعة أنماط وهي:

١. النظام غير الديمقراطي ذو القدرة العالية: ويتسم بالتضييق على حرية التعبير ويقيّده بحاجات الدولة، ويسمح بتدخل واسع لجهاز أمن الدولة في السياسة العامة، ويتغيّر النظام إما على مستوى القمّة أو من عصيان جماعي على مستوى القاعدة.

٢. النظام غير الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: ويُشيع فيه أمراء الحرب والتكتلات الإثنية والتعبئة الدينية الصراعات العنيفة المتكررة التي تصل للحروب الأهلية.

٣. النظام الديمقراطي ذو القدرة العالية: ويتسم بتعدّد وتنوّع الحركات الاجتماعية والتعددية الحزبية مع اتساع المشاركة السياسية، وزيادة الرقابة على السياسة العامة ما يؤدي لانخفاض العنف السياسي.

٤. النظام الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: وهو يتماثل مع تكوين النظام الديمقراطي ذي القدرة العالية، لكنه يعاني من ضعف الرقابة على السياسة العامة، ما يؤدي لضعف فاعلية النظام السياسي.

درس تشارلز خبرات التحول نحو الديمقراطية في غالبية بلدان العالم منذ بداية القرن الثامن عشر، وركّز على نماذج بارزة في القارات الست، فرنسا والهند ومصر وكندا ودول

شرق أوربا والاتحاد السوفيتي وفنزويلا، وفي هذا السياق خلص لنتائج متقاربة ومتماثلة إلى حد كبير، وهي تتمثل فيما يأتي:

١ – رغم الآثار السلبية لضعف مشاركة الجماهير في بناء الديمقراطية، فقد ساهم لجوء نظام الحكم في حشد الجماهير لتأييد سياساته العامة والحكومية، ما سرّع في التحول نحو الدكتاتورية.

٢ – إن حالات الانشقاق داخل النخب الحاكمة، أدت وبشكل متماثل إلى انخفاض كفاءة النخب التي وصلت للسلطة، ما أدى لارتكاب سلسلة أخطاء استراتيجية متطابقة، وتكوين تحالفات انقلابية، ما ساهم في انهيار سلطة الدولة، كما حدث في فرنسا في أعوام ١٧٨٩، ١٨٤٨، والسنوات الأخيرة في الحرب العالمية الثانية.

٣ – إن استمرار التوتر السياسي في البلدان المجاورة، ساهم في اهتزاز بناء الديمقراطية، نظراً لعدم تماثل التطور السياسي على النطاق الإقليمي، وهذا ما حدث في أوربا في القرن التاسع عشر.

٤ – إن شدة تباين التركيب الاجتماعي والوعي به، وتزايد تأثير الطوائف الدينية والاجتماعية، يساهم في تراجع بناء الديمقراطية، إذ تتداخل السياسة العامة للدولة ومصالح الطوائف المهيمنة، ويتضح هذا النمط في التحولات التي شهدتها الهند وأفريقيا الجنوبية وشمال أفريقيا والتي تشهد تنوعاً كبيراً على المستويات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعكس نوعاً من اللامساواة الدائمة، ما يشكل قيداً على بناء الديمقراطية.

ينتقل الكاتب لتحليل عمليات بناء الجهاز الإداري في الدولة، وتأثيرها على التحول الديمقراطي، إذ ركّز بشكل خاص على نتائج دراسات أجريت في بلدان القارات الأمريكية الثلاث، وذلك من خلال دراسة الشبكات الاجتماعية وعلاقتها بانتشار المشاركة السياسية، ففي الولايات المتحدة، يذهب المؤلف إلى أن الشبكات الاجتماعية

القائمة على الثقة، ساهمت في التوتر السياسي الذي ساد البلاد في القرن التاسع عشر؛ بسبب استبعاد المهاجرين من غير الأصول الأوربية من المشاركة في النظام السياسي.

ويؤسس تشارلز تحليله لدور الشبكات الاجتماعية على عدد من الركائز تتمثل في الامتيازات الخاصة؛ كقوة رأس المال، والقدرة على الإكراه والقمع، والتضامن الداخلي، ولكنه أيضاً يتناول المتغيرات المتعلقة بالمنظمات الوسيطة، التي توظَّف لحماية مصالح الروابط الاجتماعية، ويأتي في مقدمة هذه التنظيمات، الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والاتحادات الخاصة، وبشكل عام تتسم العلاقة بين الشبكات والتنظيمات الوسيطة من جهة، والدولة من جهة أخرى، على أولوية الحفاظ على المصالح الخاصة للجماعات الاجتماعية والطوائف الدينية والروابط الاقتصادية.

لاحظ تشارلز وجود نمطين من الممارسة السياسية للشبكات الاجتماعية، الأول: أنها تشارك مباشرة في العمل السياسي، وهذا النمط لا يشكل إعاقة للتحول نحو الديمقراطية، والثاني: ما يتعلق بالابتعاد عن المشهد السياسي خارج مؤسسات الدولة، والتركيز على التنظيمات الوسيطة، وتنطبق هذه الممارسات بشكل خاص على الحركات الدينية، ويؤدي لخفض المشاركة السياسية، وهنا يذهب المؤلف إلى أن غياب الثقة بين الدولة والجماعات السياسية، يهدد التحوّل نحو الديمقراطية، إذ تميل الحكومات للقمع والإكراه لتأكيد سلطتها في مواجهة تنامي المصالح الخاصة، فقد كانت استراتيجية روسيا في تسعينيات القرن الماضي، تدور حول استعادة قوة الدولة في مواجهة الجماعات الراغبة في الانفصال كالشيشان، فضحت بالديمقراطية، تماثلت التجربة في أوزبكستان ودول وسط آسيا وفنزويلا، فهذه الحالات وغيرها اتجهت لإخضاع الشعب للسياسات العامة للدولة، مع التوسع في المشاركة الموجهة، وتعبئة الجماهير لأجل المصالح العامة، وليس من أجل المشاورات وتكوين الرأي العام، وتشيع هذه السياسات في النظم الفاشية، حيث تصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع، إما بقبول التعبئة، أو بالخضوع لقمع السلطة، واستبعاد الفئات المعارضة للحكومة.

وفي تحليله للبدائل النظرية للتحول الديمقراطي، يذهب تشارلز إلى أن صيغة الدولة متوسطة ومعتدلة القوة تعد الصيغة الأفضل للتطور الديمقراطي، وذلك لأن الدولة القوية تدفع الأفراد للدفاع عن مصالح النخبة الحاكمة، كما أن الدولة الضعيفة تنتشر فيها المشكلات الاقتصادية والحروب الأهلية، وفي هاتين الحالتين يتعرض التحول الديمقراطي لانكسارات وانهيارات واسعة النطاق، فيما تعمل الدولة معتدلة القوة على تأمين المشاركة والمشاورات السياسية وضمان حقوق الأفراد.

تشكل أنماط الدولة القوية والضعيفة غالبية النظم في العالم، وهي تتسم بتقلب وانقسام النخبة السياسية واتساع الدور السياسي للجيش، وهذا النموذج ينطبق على فنزويلا منذ عام ١٩٠٠، فقد أدت السياسات الاجتماعية والاقتصادية لحدوث تحوّل في مواقف الفئات الاجتماعية من تأييد الدولة إلى المعارضة، فيما ترابطت مواقف النخبة السياسية والجيش في تأييد وحماية رئيس الجمهورية، عن طريق الوسائل القمعية، يناقش تشارلز خبرة فنزويلا إذ تتماثل مع حالات التحرر من الاستعمار والحروب الأهلية، وتتسم هذه بضعف مراكز السلطة وانخفاض تأثيرها في حياة المواطنين، لذلك حدث كثير من الانقلابات العسكرية في القرن العشرين، كما ضعفت المناعة ضد التدخل والغزو الأجنبي، سواء عن طريق الوسائل الاقتصادية، أو الاتصال بجماعات المعارضة المحلية، وهو ما يعرف بظاهرة تدويل الشئون الداخلية والحروب الأهلية، وقد جاءت رؤية البنك الدولي لتقترح مسارات بشأن الديمقراطية، والتي تقوم على دمج الجماعات السياسية والاجتماعية في السياسة العامة، مع خفض فجوة توزيع العوائد، وأخيراً إضعاف الدور السياسي للجماعات التي تعمل خارج سلطة الدولة باعتبارها تهديداً للتحول الديمقراطي.

يمكن القول أن تشارلز تيللي عالج باقتدار عمليات التحوّل الديمقراطي والمعوّقات التي واجهتها، وأسهمت المؤشرات التي توصّل إليها من تحليل تطوّر النظم السياسية في التعرف على أوضاع التطوّر التي تشهدها البلدان العربية في الوقت الراهن، ومدى

إمكانية الوصول للاستقرار السياسي، ووفقاً لمعايير تصنيف النظم السياسية التي وضعها تشارلز، تقع البلدان العربية في نطاق النظم غير الديمقراطية ضعيفة القدرة، وهذا التصنيف يشمل البلدان التي شهدت تغيّراً في النخبة الحاكمة، وتلك التي تسعي لتغيير النخبة الحاكمة، ومن ثم فإن التحدي الرئيس الذي يواجه التحوّل الديمقراطي، يكمن في تنامي الصراع السياسي بين الدولة والنخب السياسية والدينية من جانب، وبين النخب السياسية من جانب آخر، وفي ظل ضعف قدرات الدولة وتأثرها بالعوامل الخارجية، تزداد احتمالات التراجع عن الديمقراطية.

have to undergo to reach political stability. According to the classification of political systems put forward by Tilly, these states are considered disabled and undemocratic, including those which have seen change in power or those aiming to make such change. The main challenge for democracy among these states is the growing clash among the state and its political elites as well as among the political elites and religious leaders. As the capabilities of these states are weakened by both internal and external factors, the opportunity for democracy is more likely to decline.

that the revolutions should be seen as constituting a foundation for the present and future state of the Arab world. Hence leaders and the popular grass root elements in the revolt must not allow Western countries to have any role or guardianship regarding these popular movements.

The third section, "International Stance and Its Philosophy Towards the Uprising: Libya as a Model", emphasized the fact that the international community have been playing a central role in supporting Arab dictatorships over their nations, and that meant they were against the revolts from the outset. However when these major international powers realized the strength and determination of the Arab popular well, they soon changed their attitude by calling on the regimes to respond to peoples' demands.

Book Review: Political Shifts and Obstacles to Democracy

Khyri Omar

Current political changes, diplomatic and social experiences have been representing the majorly significant determinants for a shift towards democracy. In his book Democracy, Charles Tilly investigates the factors that paves the way for the progress of and the obstruction to democracy; translation by Mohammed Fadel Tabbakh was published by the Arab Organization for Translation in 2010, The concept of democracy is discussed on both the theoretical and practical levels as dynamic processes that encompass agreement vs. disagreement and conflict vs. cooperation within the components of the political system as well as within the actual political and social centers of power.

It can be safely argued that Tilly has managed to professionally identify the stages leading to democracy and its barriers. The indicators he has discovered through analyzing the development of political systems assists in identifying the current status of Arab countries and to what degree of ease they may

may undoubtedly affect other areas in an indirect manner. Today's telecommunications has founded an open, globalized and borderless virtual society. Unfortunately, these younger generations have not been as savvy nor challenged intellectually sufficiently enough to affect real change as of yet.

Seminar: Arab Uprising, Public Demands vs. Foreign Intervention

Bayan Al Omari

In its headquarters in Amman, the Middle East Studies Center organized on June 8, 2011 a seminar titled Arab Uprising: Public Demands vs. Foreign Intervention. It was joined by academics and politicians from Jordan and abroad and directed by Jawad Al-Hamad, Director General of the MESC.

The first section in the event discussed the "Public Demands of the Uprising: Beginnings and Results". Participants highlighted similar situations being demanded by the peoples of the different Arab countries demanding change; this is in addition to individual features for each case.

Although the uprisings did not start with definite objectives targets and goals, the revolts managed to crystallize the popular demands clearly and quickly. It is significant to state that the revolts are not over yet. They are, rather, going through critical periods to achieve their demands and maintain their accomplishments.

The second section of the seminar, "Arab Uprising Strategies without Foreign Intervention", explored the persistent originality of the vision, plans and mechanisms of the revolutions away from the International Criminal Court or the Security Council.

There is a number of factors leading to the presence or absence of foreign intervention which was related to the speed and surprise of popular movements. Participants, recommended

The paper concludes that the EU has been enjoying strong historical relations with the Arab World based on strategic interests due to geographical and economic considerations. However, various European states differ in the extent of their concern and interaction with the Arab region for a number of reasons, such as the colonial legacy, the degree of geographical neighborhood, and – most important – the absence of an Arab unified vision for the changes around the globe, in general, and in the Arab World, in particular. Although the traditional European perspective of the region seems to continue but with a new means, finally wraps up the European approaches towards the Arab world.

Youth and Shift of Reference

Mohammad Al Asbahi

Today's younger generations, including children, represent a majority of the Arab societies and some as high as 75% of the population. This category of citizenry, therefore, needs utmost care and attention. They must be properly guided and empowered in order that they can encounter the challenges of today, creating a more secure environment, peaceful, and progressive for the welfare of tomorrow.

The first point of reference for this younger generation was – until recently – limited to the family, neighborhood and school. Since this has remained a shared and integrated responsibility without the clashing of values, the Arab youth have been long known for their psychologically balanced and stable personalities. They have been less inclined to violence and vandalism than their Western counterparts.

However, the great changes taking place in the last few decades in the Arab societies and abroad have largely impacted and undermined such traditional points of reference. As transformations accelerate, an incident on one side of the globe

the Muslim Brotherhood, according to Secretary of State Hilary Clinton.

It is concluded by exploring the debate over the new identity of the state as well as the adoption or exclusion of Sharia law and the unlikely reconciliation between Islamist and secular movements over this aspect. The latter are believed to be largely dependent on highly-rich western powers with which they endorse

The secularization of the state and private sector. This may lead to a political reality supportive of secular-oriented values. Therefore, it is essential to restructure trade relations in a way that serves the national economy and finance short-term policies of recovery.

On the other hand, the US-Brotherhood dialogue raises a controversy over the course of political shifts. The American influence is not only debatable among political parties, but also within political institutions. Therefore, any relation with the superpower is likely to counter a great deal of criticism. Furthermore, any such intervention would lead to re-alignment, not on the basis of ideology, but loyalty to the country and the uprising.

The Approaches of the EU towards Arab Political shifts

Mekhled Mubidin

In the course of exploring the attitudes of the European Union towards political shifts in the Arab World, this report discusses its relationship with the region from within a historical view. There are several factors and interests embedded in such relationships which have, at the end of the day, formed the EU and its stand towards the political changes which have been affecting some Arab countries for the last few months.

Minister of Finance. It was directed by Dr Khaled Ameen Abdullah, former Minister of Planning and dean of the Faculty of Banking and Financial Sciences at the University of Banking and Financial Sciences.

The following were the main recommendations made at the end of the seminar:

1. Monitoring the implementation of the general budget, its final calculations, accomplishments and changes in its articles
2. Maintaining a real, effective partnership between public and private sectors
3. Collecting due taxes, and fighting tax evasion in order to maximize total commercial and industrial taxes
4. Fighting administrative corruption, and choosing competent managers for economic bodies and public corporations.

Issue File

Arab Uprising: Wave of Change

Political and Economic Development in Post-Uprising Egypt

Khyri Omar

The Egyptian political scene witnessed a number of shifts during the uprising and the fall of the Husni Mubarak regime, which may not necessarily bring about major changes in the next few years. However, they will constitute a new foundation for a state of law irrespective of the controversy over its nature. The present report discusses the situation in Egypt in connection with political issues associated with socio-economic transformations as well as Washington's intention to resume limited contacts with

several committees have been formed during the current wave of protests, they have not managed to take any single practical step. There are even people within these committees who reject and resist reform. How could such people come up with results satisfactory to the Jordanian people, it is wondered?

Upon discussing chances for its success in the Kingdom, an initial assessment of the interaction between those that want reform and those in power indicate that this is a golden opportunity to achieve comprehensive long-term political stability in the country. The regime's political constitutes the touchstone in the reform process. Jordan will definitely be regionally and internationally stronger when its national unity and social coherence are enhanced within a developed, pluralistic and democratic system which serves all its citizens.

Issue Seminar

Challenges of Preparing General Budgets and Fairness of Distribution

Yasmine Al Asa'd

The Middle East Studies Center organized a seminar Titled **"Challenges of Preparing General Budgets and Fairness of Distribution"**. Participants agreed that the Arab countries are facing major difficulties in setting up general budgets and the fairness of distributing them among spending fields. These problems, with political corruption taking the lead, result from the lack of a political will to counter administrative and financial corruption spreading over the majority of top administrations in these states. In addition, grants and aid are not utilized in the right way.

The seminar was presented by Eng. Ashraf Badruddin, member of the economic committee at the former Egyptian Parliament, and Dr Mohammad Abu-Hammour, Jordanian

2. Post-Reconciliation Scenarios and Parties' Options
3. The US and the International Stands against Reconciliation and Effects on Its Success.

They concluded that the agreement is influenced by internal and external factors, making its future track an open one. It has been signed out of mutual feelings of exhaustion of countless rounds of rivalry but which mean there will be no serious reconciliation under these conditions especially on any joint project. However, within the inclusive changes underway in the Arab world, the Palestinian issue is having new opportunities at hand to seize, though cautiously. This must be done hand-in-hand with raising awareness among the Palestinians on the essence of the current problems in inter-Palestinian and Palestinian-Israeli relations.

Reform in Jordan: Popular Demands vs. Political Will

The Middle East Studies Center held a seminar titled Reform in Jordan: Popular Demands vs. Political Will where scholars and politicians discussed the issue under the chairmanship of former Prime Minister Ahmed Obeidat.

The seminar highlighted three themes:

1. Popular Demands in Various Reform Aspects
2. Political Reform: Theory and Practice
3. Chances for Success of Political Reform

Participants agreed that what the people are demanding are not mere claims, but legitimate rights based on specific priorities. They want an end to the domination of the security forces over the political and civil life of the country. However, the major problem is the wide gap between peoples' demands, government promises and the reality on the ground that witnesses no serious attempts at genuine reform but instead procrastination. Although

Gaza Fact Finding Commission, published an article in the Washington Post entitled, Reconsidering the Goldstone Report on Israel and War Crimes. It sparked much controversy in the Arab World and upset many international law specialists.

It is argued that the commentary, published in the wake of the Human Rights Council resolution, raises a number of issues questioning the credibility of his own report by attempting to conceal some facts. The article focused on two main points. Firstly, Israel did not, as a general policy, deliberately target Palestinian civilians. Secondly, Hamas must be accountable for its war crimes.

A number of issues in the commentary need to be investigated to determine if the original report, as well as the current status and stable rulings of international law, show that the commentary may be accounted as evidence of the incredibility of the original report from which only a limited number of questions are discussed.

Seminars:

Raeda Abo Eid

Palestinian Reconciliation: Challenges and Future Scenarios

In its headquarters in Amman, the Middle East Studies Center held a seminar titled **Palestinian Reconciliation: Challenges and Future Scenarios** on July 2, 2011. A number of academics and politicians spoke at the seminar chaired by Political Science Professor Dr Ahmed Said Nofal from Yarmouk University.

Three topics were discussed:

1. Analysis of the Reconciliation Agreement's Political Content and First Weeks' Reality: Challenges vs. Opportunities

Reports And Articles

Traditional vs. Alternative Energy

Mohammed El Khayat

Energy affects and is affected by various aspects of life, such as geography, shopping, politics and economic development. Some experts may argue that energy is subordinate to their specialties, while energy professionals believe that it is the other way round, indicating that various fields and areas of expertise act more like satellites revolving around the center of energy.

Far from such an argument, the present two-part report explores the relationship of energy to geography where the latter yields essential dimension to energy issues in terms of resource location and methods of exploitation. Considerations must be held when it comes to the possibilities of drilling for as well as the transport of said oil. With oil extraction geography, oil may be found in deep land or marine points and extraction is not impossible.

Furthermore, energy is examined in terms of its relationship with politics and sustainable development. Today, one cannot separate the affect of energy on political policies and agendas. Energy has become the primary motivator seen in the language of modern times for which wars are waged and crimes are committed under groundless political tactics. However one cannot ignore that energy is also an integral part of growth and development for society. It is not only associated with direct uses e.g. heating, cooking, and lighting, but also extends to many supporting factors of sustainable development.

Goldstone Taking back Report: Incorrect Step Backward

Mohammad Al Mousa

On April 4, 2011 Magistrate Richard Goldstone, former Judge at South Africa's Constitutional Tribunal and Head of the UN

2. Coming up with new, popular and legitimate forms of power, away from frameworks and security interference
3. Boosting ways of Arab solidarity, economic integration, border openness and more influential and well-organized international role, mainly on the Iraqi and Palestinian levels.

Research & Studies

Middle East Regional Balance under Current Political Shifts

Adnan Hayajneh

The present study investigates the influence of the political shifts, characterized in the revolts as well as public and official activity, on the regional balance of the Middle East. The main question that is raised is: What would be the effect of such local changes on regional order?

It is argued the Arab World's role in the regional balance of power has diminished due to the regimes' policies which have only been concerned with maintaining their own security. This had been the case since the 1978 Egyptian-Israeli Camp David Agreement even until the Tunisian uprising. The Arab world is likely to stay behind in terms of having any influence as a result of its major internal challenges. On the other hand, Turkey, Israel and Iran will keep in firm regional control in the short term or even longer. However, to restore the Arab position, national reforms need to be accelerated and decision-making mechanisms must be rectified. This way, Arab capabilities should be utilized at least to play a major regional role in deterrence.

Editorial

Post-Uprising Scene: Future Challenges

Editor in Chief

Initial data indicates that the political Arab scene will at least witness a major shift in the wake of the completion of the missions of the reformist uprisings. Whilst it's true the Tunisian and Egyptian models have not been copied yet, the main track of revolts in Libya, Yemen and Syria have produced significant supporters of change to the structure and reform approaches to open up the systems and instill greater freedom, justice and equality for their citizens.

A careful reading shows any foreign, especially Western intervention is likely to hamper the Yemeni and Libyan uprisings and their course of reform. In addition, other Arab states are collaborating with the current regimes under pressure so that the wind of change would not move to their territories once they bear fruit.

Uprisings in the Arab World are of three types:

1. Quick peaceful ones, representing the promising example.
2. Reform peaceful ones, violently confronted by governments.
3. Reform protests calling for freedom and democracy, faced by governmental reform procedures.

Therefore, Arab regimes are expected at the end of 2011 to assign priority to three aspects:

1. Initiating general development, modernization and economic improvement.

Issue File

Arab Uprising: Wave of Change

95 - *Political and Economic Development in Post Uprising Egypt*

111 ***Khyri Omar***

- *The Approaches of the EU towards Arab Political shifts*

125 ***Mekhled Mubidin***

- *Youth and Shift of Reference*

Ahmad Al Asbahi

139 - *Seminar: Arab Uprising, Public Demands vs. Foreign Intervention*

Bayan Al -Omari

154 - *Book Review: Political Shifts and Obstacles to Democracy*

Khyri Omar

Contents

page	***Editorial***
7	*Post-Uprising Scene: Future Challenges* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Middle East Regional Balance under Political Shifts* ***Adnan Hayajneh***
	Reports And Articles
37	*Traditional vs. Alternative Energy* ***Mohammed El Khayat***
55	*Goldstone Taking back Report: Incorrect Step Backward* ***Mohammad Al Mousa***
	Seminars:
71	- *Palestinian Reconciliation: Challenges and Future Scenarios*
77	- *Reform in Jordan: Popular Demands vs. Political Will* ***Raeda Abo Eid***
	Issue Seminar
85	*Challenges of Preparing General Budgets and Fairness of Distribution* ***Yasmine Al Asa'd***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Summer 2011

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute For Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine Al-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 15 **No. 56** **Summer 2011**